

دكتورة نجمات أحمد فؤاد

اللقصّ .. والكلاب

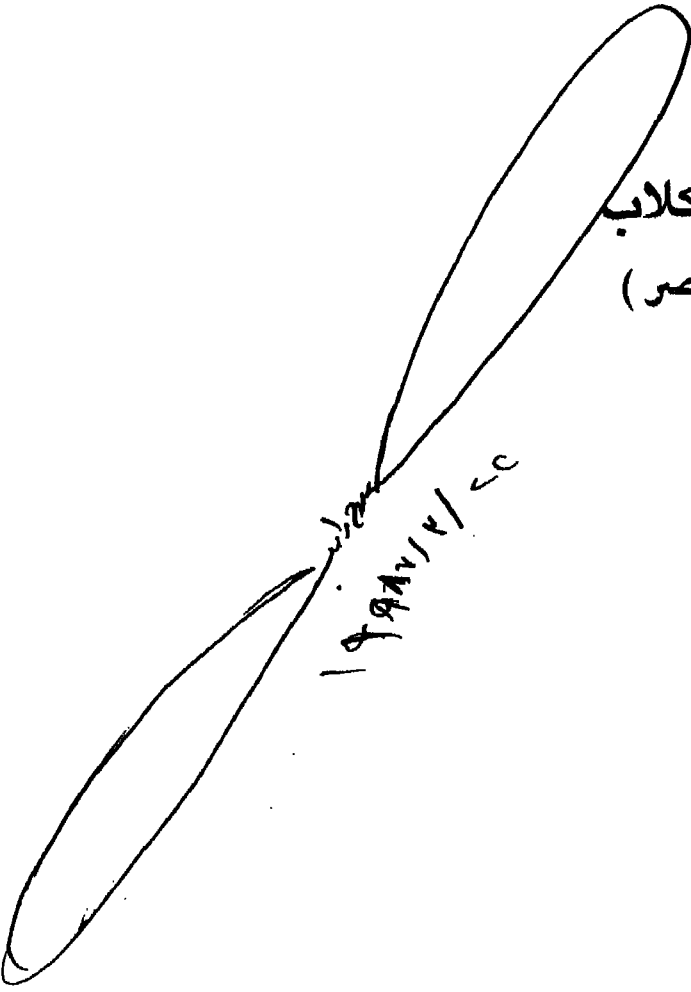
محنة من البنوك المصرية

إهداءات ٢٠٠١

١. صلاح راتب

القاهرة

اللص ... والكلاب (الذين سرقوا مصر)



١٩٩٧/٢/٤٤

استأذنت كاتبنا الكبير نجيب محفوظ في استعارة
عنوان قصته (اللص والكلاب) فأفرق في
الضحك وقال :
(أين لصي من هذا ؟ إنه غلبان ، ولكن لصك
كبير وخطير)

الطبعة الأولى : فبراير ١٩٨٧
ملتزم التوزيع : عالم الكتب
٣٨ شارع عبدالخالق ثروت - القاهرة
ت : ٧٤٦٤٠١

دكتورة نجمات أحمد فؤاد

اللصّ .. والكلاب
محنة من البنوك المصرية

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية

رقم التصنيف :

رقم التسجيل : ٤٣٢٢٩/٥

الاسكندرية
عالم الكتب

٢٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

(هدايا

إلى الواقفين بالله

إلى المتحضرين بالوراثه

إلى المؤمنين بالكلمة ، أقوى سلاح هيه تكونه

الكلمة ، «قيمة» و«مبدأ» و«قدرة استمرار»

و«عمود إصرار» و«دراسة» و«تقنيا»

[ويمح الله الباطل ويحجج الحق بكلماته]

إلى الرفضيين للفتنار .. والإدعياء .. والبيداء

في بأس تدعيف الأوس

لأنه لدياً من مع الله إلا القوم الكافرون.

وقد آفنا

[فعلوا أنه الحق لله ، وفضل عنهم ما كانوا يفترونه]

نورا محمد خوار

١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الذين سرقوا مصر
وما أكثرهم . إنهم ألوان .. من سرقوا المال .. ومن سرقوا الأيام ..
ومن سرقوا الأحلام من الشباب فدفعوهم إلى الهجرة .. وسرقوا الفرحة من
عيون الأطفال فاخترلت نضارتهم .
الذين سرقوا مصر .. وما أكثرهم .
سرقوا الأمانى .. سرقوا المعانى .. من سرقوا من حياتنا الأشياء
الجميلة .. من سرقوا العدل فاخترلت المقاييس واعتلت الأحكام واهتزت
القيم وضاع العمر لأن كل شيء ضاع .

حين خضت معركة ضارية مع المقاولين وعل. رأسهم (المعلم) عثمان
أحمد عثمان كما تدعوه بطانته وكما يحب أن يوصف ، وسجلت هذه المعركة
في كتابى (قبة الإمام الحسين قضية حكم) لم يكن في تقديرى أن المثال
الصارخ الثانى ، مأساة البنك العربى الأفريقى الدولى وهى كسابقتها
« قضية حكم »

فأن تشير الأصابع العشرة إلى رئيس بنك فاسد مفسد مستغل مهرب ،
متهرب يثبت الحساب ويسجل خسارة فى سنة واحدة ، ٩٧,٩ مليون جنيه ..
ويثبت الحساب ويسجل أن مجموع خسائر البنك ما بين قروض بدون ضمان
وديون معدومة ، نصف مليار دولار أى مليار جنيه مصرى .

أن يصل الخطر ، والفساد ، والتخريب إلى هذا الحد ، كارثة وأن يصل
الإغضاء عنه ، والاستخذاء أمامه ، والالتواء فى تبريره ، حد الصمت
المريب ، أو البيان العجيب الغريب ، وكانت إشارة تكفى لاست مقالات
تغطى كل منها صفحة كاملة وبعض صفحة فى جريدة .

أن يصل الأمر إلى هذا الحد كارثة أو أدهى بل ظاهرة مرضية وبيلة ..
هى فى صميمها « قضية حكم » .

ومعنى « قضية حكم » أنها بالدرجة الأولى قضية شعب بما هى مسئوليته
عن مقدراته وعن أيامه المنكوبة ، وعن أعمارهم المسكوبة ، وعن أرزاقه
المنهوبة ، وعن حرياته المغصوبة ، وعن كرامته المسلوقة والمهيضة والتمتهنة
أن يعتدى عليه ، متسلط ، امتهان .. وأن يكون المعتدى ، وافدا ، يهينه على
أرضه ، قتل .. وأن يترك كاتبوه بلا جواب عن القضية أو الرزية ، خذلان .
وأن يصدر بيان كاذب خادع ، إثم وبهتان .. وأن تسخر الصحافة القومية
أى المملوكة للشعب - كالمفروض أى من ماله - ضد الشعب وقضيته ، جريمة
أن يحدث هذا كله مجتمعا .. شر مستطير ومنعطف كبير .

وقد آليت على نفسى أن أسجل كل معركة أخوضها لى نفسى فأنا أعيشها
سهرًا وعرقًا وانفعالا ثم ذكرى وعبرة .. ولكنى أسجلها على الجناة كما
أسلفت ، حتى لا يفلتوا من حساب التاريخ ولو بعد حين .. أسجلها حتى
لا ينخدع فيهم هذا الجيل أو أى جيل .

وفى التسجيل يكون أمامى اختياران :

أن يكون التسجيل للأحداث كما كتبتها أول مرة كما يعاد الشريط .
أن يكون التسجيل مع الاستدراك إضافة أو حذفًا .. وأنا أؤثر النوع
الأول بذكرياته .. بألامه .. بأفراحه .. إنه أيامى ..

ولما كان قارئ الجريدة - وخاصة غير القومية - حيث كتبتها ، فى حاجة
إلى إعادة رقم بعينه أو حادث بذاته ، أو معنى بخلفياته ، للتركيز عليه ،
وشحن النفس به ، وتأكيدا لدلالته ، الاستفادة منه ، فإن المقالات قد يتكرر
فيها سطر أو إشارة أو أرقام وأنا واعية بهذا وأتركه بإرادتى لما أدى .. ولأن
حذفه قد يحمل من التفسير المقتل والمتستر وراء الهامشيات ما ليس واردا .

لهذا أسجل المقالات كاملة كما نشرت تمسكا بكل حرف فيها ، وتحملا
لمسئولية كل حرف فيها ، واعتزازا بكل حرف فيها فهى مجتمعة ومفردة ،
موقف .. وأمانة .. وشرف .. وضمير

(١) من يحكم هذا البلد العظيم ؟ القانون أم إبراهيم الإبراهيم

هذا الموضوع خطير خطورة الكوارث القومية لأن الضائع فيه :

- (١) مال مصر ..
- (٢) كبرياء مصر ..
- (٣) أخلاقيات مصر ..

تبدد المال ، وأهين مصريون لهم أقدارهم على أرضهم ، وساعد الجانى ، مصريون آخرون ، تردوا فى الهاوية من أجل عرض زائل كمن يستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير فحبطت أعمالهم .

من أجل هذا ، نطالب الحكومة فى إصرار أن :

- (١) ترد مال مصر
- (٢) أن ترد كبرياء مصر برد اعتبار الذين أهينوا ، الذين سقطوا ضحايا .
- (٣) أن تتصرف تصرف الدول ذات السيادة فتحاكم الجريمة محاكمة رادعة ترد للحكومة هيبتها فى الداخل والخارج إزاء هذه الكارثة .

* * *

من يحكم هذا البلد العظيم ؟ القانون أم إبراهيم الإبراهيم ؟
وهل يكون البلد الذى باركته السماء ، وردد اسمه كتاب الله ، ودعا له الأنبياء إلا عظيما مهما تحيفته المصاعب ، ونهبتة المافيا ، وامتصته زبانية الاتجار والألوان غير المشروعة من الاستثمار ؟

لماذا تتحسس الأقاليم وتتحسب طريقها وهي تشير إلى إبراهيم الإبراهيم
تلميحا لا تصريحيا ؟ لماذا؟! اعلموا ياسادة ؟
(مصر وبعدها الطوفان)

لو أن هذا الإبراهيم مصرى ، لكانت مصر أكبر منه فما بالنا وهو ليس
مصريا ، مع احترامى الكامل لبلده ، إنه يتحكم فى المال والرجال والصحف
بل يشيع عن نفسه ، للترهيب ، أنه بنفوذه وتأثيره كان وراء فض دورة
مجلس الشعب قبل موعدها لأن سؤال إحاطة قدمه نائب مصرى بشأنه !
استحالة أن يحدث هذا فى أى بلد شرقى أو غربى ولكنه حدث فى مصر ثم
نغضب من المتنبي حين يقول :

نامت نواطير مصر عن ثعالبها فقد بضمن وما تفنى العناقيد
يبدو أن ليست الثعالب فحسب بل غابة بأكملها ..
نبدأ القصة من البداية :

- أنشئ البنك العربى الإفريقى بقرار جمهورى بمقتضى القانون ٤٥ لسنة
١٩٦٤ .. وسار .
- فى سنة ١٩٧٧ استبدلت دولة الكويت بممثلها فى البنك ، السيد / سليمان
الحداد ، إبراهيم الإبراهيم .. ومن حقها. أن تختار من تشاء .
حدث أن عمت الشكوى منه ووصلت أصدائها الرقابة الإدارية .
- فى سنة ١٩٨٠ كتبت الرقابة الإدارية تقريرا من ٢٨ صفحة مزودا بـ ١١
مستندا .

- أرسلت الرقابة الإدارية تقريرها ومكتوب عليه (سرى جدا) إلى محافظ البنك المركزى فى ذلك الوقت .
- أرسل محافظ البنك المركزى ، التقرير ، إلى نائب رئيس البنك العربى الإفريقى .
- أيد نائب رئيس مجلس إدارة البنك ماجاء فى تقرير الرقابة كتابة .
- بدلا من أن يرسل التقرير إلى النيابة العامة فى مصر ، وإلى المسئولين فى الكويت ، أرسل إلى إبراهيم الإبراهيم !! ثم ..
- أرسله إليه ، وزير الاقتصاد فى ذلك الحين الدكتور حامد السايح ، وأنام الموضوع كما يذيع المتهم ، ويشيع أنه كافأ الوزير بتعيينه على رأس بنك هونج كونج .
- ألغيت الرقابة الإدارية !!!
- وهنا سنحت له الفرصة ليستأسد فأشاع أنها ألغيت بنفوزه ليرهب كل من تحدثه نفسه بالمساس به .
- استمر إبراهيم الإبراهيم فى موقعه يطيح بمن يشاء ويبدد من أموال البنك ما يريد واستشرى أمره بل بلغ حدا أنه كان يوزع تقرير الرقابة الإدارية من باب التحدى السافر لمصر .. من باب السخرية والتحقير لنا أننا مكتوفو الأيدى . مكممو الأفواه وكأنه يقول : لقد صنعت بكم ماصنعت فماذا أنتم فاعلون ؟ أتحداكم أن تفعلوا ...
- أليس كذلك ياحكومتنا أم عندك تفسير آخر ؟
- لماذا لم تحسمى الموضوع بعد تقرير الرقابة الإدارية ؟
- فى أى زمن نعيش ؟ أو لماذا نعيش ؟ مادام شخص مثل إبراهيم الإبراهيم لايرقى إلى مصاف علمائنا فى الاقتصاد بكل المقاييس ومع هذا يستطيع هذا الإبراهيم أن يكره أمثال :
- المرحوم الدكتور على الجريتلى المستشار الاقتصادى للبنك ممثلا للحكومة المصرية . على الاستقالة ، بل إن الدكتور على الجريتلى قدم مع استقالته تقريرا مفصلا للسيد محافظ البنك المركزى كشف فيه عن المخاطر التى يتعرض لها البنك العربى الإفريقى فى ظل إدارته الحالية .

موضوع غريب و رهيب أدرسه دراسة العبرة منذ شهور طويلة وكلما هممت بالكتابة فيه ، وعنه ، فضلت التريث حتى تتكشف حقائق أكثر وتتوفر وثائق أكثر وحتى تتضح القصة كاملة ..

بنك .. مال ... أقتصاد .. كلها ظاهريا من تخصص آخرين ولكن المسألة هنا أكبر من التخصص إنها مال عام ، من حق كل مصرى أن يحاسب عليه .. وأهم من هذا كرامة أمة ... أمة أعلنوا أنها فى ضائقة ، تفترسها افتراسا . الديون وأصحابها والنظام الانفتاحى الاستهلاكى الذى استدان هذا كله وبدد وبغدد وتبغدد ، ثم يجمعون القروش استقطاعا من التعاء المرزوين لسداد ديون مصر .. وإذا بالسيد إبراهيم الإبراهيم يهز كتفيه شماتة ويغدد من مالنا ، لا من جيبه ، باليمين وبالشمال على مختلف المستويات فى الداخل والخارج . ولما بلغت الخسائر ثلاثمائة مليون ديونا معدومة ، لم يبال وطلب زيادة رأس مال البنك ثلاثمائة مليون أى بديله !!

فقد دعا مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى الدولى للجمعية العامة غير العادية للبنك إلى الاجتماع فى يوم ١٧/٦/١٩٨٦ لتقرير زيادة رأس المال من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار !.

كما دعا الجمعية العامة العادية إلى الاجتماع فى اليوم التالى ١٨/٦/١٩٨٦ لمناقشة الميزانية .

يقول التقرير التحليلى عن نتائج عمليات مجموعة البنك العربى الإفريقى الدولى عن سنة ١٩٨٥ :

كان الشكل المقتضب والناقص الذى نشرت به نتائج أعمال البنك العربى الإفريقى الدولى بالصحف مزعجا للغاية ، حيث اقتصرت البيانات التى أعلنتها إدارة البنك على بيانات ميزانية المجموعة دون نشر حسابات الأرباح والخسائر وتقرير مراقبى الحسابات وملخص تقرير مجلس إدارة البنك بما يوحى برغبة إدارة البنك فى حجب حقائق مركزه المالى ونتائج أعماله .

وعلى الرغم من أن بيانات الميزانية التى نشرها عن عامى ١٩٨٤ و١٩٨٥ فإن طريقة تصوير هذه الميزانية وعرض بندها لا يتيح ، حتى للمتخصصين ،

لوقوف على التفاصيل المطلوبة للتقييم الصحيح .

كذلك فقد ارتكبت إدارة البنك مخالفة خطيرة بنشرها أرقاماً لبنود ميزانية ١٩٨٤ في هذه الإعلانات تختلف بشكل جوهري عن أرقام نفس البنود التي أوردتها نفس الإدارة في التقرير السنوي للبنك عن نفس العام وهي مسألة تتطلب المحاسبة الجنائية .

وفي ظل الخسائر الفادحة للبنك التي تكشفت عن عام ١٩٨٥ والتي تناهز ٢٥٠ مليون (مائتى وخمسين مليوناً من الدولارات) أى ما يقرب من نصف مليار جنيه مصرى »

يقول التقرير فى ص ٦ :

(وهذا يظهر محاولة إدارة البنك تفتادى ضرورة تطبيق مواد القانون والنظام الأساسى التى تقضى بضرورة أن تقوم الجمعية العامة للبنك بالنظر فى تصفيته حيث تزيد الخسائر الفعلية المحققة للبنك عام ١٩٨٥ عن كل رأس ماله البالغ ٢٠٠ مليون جنيه) .

وبعد هذا وافق البنك المركزى لإبراهيم الإبراهيم على الزيادة المطلوبة وهى ٣٠٠ مليون دولار !!

كيف حدث هذا كله ؟ أجيئوا .

نعود إلى تقرير الرقابة الإدارية لأنه حجر الأساس فى الموضوع إذ لو حسم الأمر استناداً إلى هذا التقرير لما وصل اقتصادنا إلى هذا الطريق المسدود ... فإن غيره أيضاً ، رجع حين استشعر غياب الحساب والعقاب وإن لم يبلغ مبلغه فى الطغيان ، أحد .

حدد تقرير الرقابة الإدارية ثمانى تهم لرئيس البنك العربى الإفريقى الدولى ، التكييف القانونى لكل منها أنها جريمة يعاقب عليها القانون :

وهذه الجرائم هى :

- (١) استغلاله لأموال البنك فى مصالح شخصية ..
- (٢) حصوله على قروض لنفسه للمضاربة بها فى أسواق المال ..

(٣) تحميله البنك مظاهر بذخه الباذخ حتى بلغ إجمالى ماتحملة البنك لشخصه ، فى عام ، ما يربو على مليون دولار .. فقد رفع مرتبه من ٤٠.٠٠٠ دولار إلى ١٠٠ ألف دولار مع بدلات قدرها ٤٥٠.٠٠٠ أربعمئة وخمسون ألف دولار ..

لقد قرأت فى مجلة البنوك العدد ٢٢٥ الصادر فى فبراير سنة ١٩٨٦ عن رواتب مديرى البنوك الكبرى فى الكويت ، استنادا إلى تقرير قدمه وزير المالية والاقتصاد الكويتى إلى رئيس مجلس الأمة ، أن راتب المدير العام لبنك الكويت ٣٩٨٥ دينار مع مكافآت سنوية قدرها ٧١٧٣ ديناراً .

وأن راتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك برقان ستة آلاف دينار مع مكافآت ١٠.٨٠٠ دينار ..
أى ليس هناك ما يعدل ربع ما يأخذه لنفسه إبراهيم الإبراهيم ومع فروق العملة أو معادلتها بالدولار .

● التهمة الرابعة أو الجريمة الرابعة .

(٤) منح تسهيلات ائتمانية بمبالغ ضخمة دون ضمان لاسترداد أموال البنك (ص ٥ من التقرير) .

(٥) ● التهرب من الضرائب وضرب لذلك أربعة أمثلة (ص ٢١) .

(٦) ● تبديده لأموال البنك وتهريبها إلى الخارج (ص ١٨) .

(٧) ● تصرفاته المريبة فى السياسة الائتمانية للبنك خلال الفترة الأخيرة

(ص ١٧) .

(٨) ● التسهيلات الائتمانية لأصدقائه وشركائه (ص ١٩) وضربت

لذلك أمثلة بلغ عددها تسع حالات منها :

● بهاتن جورين مقاول تركى (٢٠ مليون) زيدت بعد هذا .

● الشيخ غانم بن على (قطر) ١٠,٢ مليون الذى تبلغ مديوناته

للبنوك الأخرى بالخارج حوالى ١٠٠ مليون دولار وقد وصل للبنك

قائمة بهذه البنوك الدائنة .

● يحيى عمر (ليبى) ٢ مليون .

وأحد تبريراته ولم يتورع في المجاهرة بها ، أن هذا العميل شريكه في بنك (ارتوك) بتكساس !!

وقد اتضح أن يحيى عمر بدوره وافق بصفته عضوا منتدبا للمصرف العربى الدولى على منح إبراهيم الإبراهيم ٦ مليون دولار من المصرف العربى الدولى لاستخدامها لصالحه الشخصى في المضاربة بالعملات الأجنبية في أسواق المال (١) .

وهكذا تدار البنوك بنظرية (شيلنى واشليك) .

● شركة يونى أويل (١٢ مليون دولار)

أثبت تقرير مندوب البنك بأمريكا أنها شركة سيئة السمعة وجارى مقاضاتها أمام المحكمة الفيدرالية بأمريكا (مدنيا وجنائيا) بتهم التزيف والنصب مما أوردته مجلة وول ستريت (كبرى جرائد المال بأمريكا) في عددها الصادر ١٢/١٠/١٩٧٩ ورفض مجلس الإدارة مرات وحول الموضوع إلى لجنة الائتمان فدخل إبراهيم الإبراهيم ، الاجتماع وحمل المجتمعين على الموافقة . ومن سخرية الأقدار أن الموافقة سجلت على المذكرة التى تضمنت أسباب الرفض (ص ١٣ من التقرير) .

سؤال : كيف حدث هذا كله ؟

كيف تركناه ينكل بكل من تصدى له أمثال :

● المرحوم الدكتور الجريتلى

وغيره كثيرون من موظفى البنك وشركاته .

هل يهان المصرى على أرضه من إبراهيم الإبراهيم ؟

كيف يقدم عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة الشمس تظلما عن طرده إلى أعلى السلطات ويضمن شكواه عشرات التهم والأخطاء مع ذكر الأسماء والوقائع سنة ١٩٨٦ دون تحقيق ؟

(١) وقد حاول المصرف العربى ، الرد على هذه النقطة فنشرت ردا على الرد زادها تأكيدا .
انظر الملحق رقم ١

وبمناسبة شركة الشمس كيف آلت هذه الشركة إلى المتهم بعد أن كادت
تفلس بالأعيب من البنك .. يملئ لها إبراهيم الإبراهيم في القروض ثم يستولى
عليها وهي شركات :

- الشمس للفنادق والسياحة
- شركة جولدن فارم
- دار اسكندرية للطباعة

ولكل من هذه الشركات قصة تروى هي مأساة . كيف ذبحت هذه
الشركات .. كيف سفحت وأصبحت في قبضة يده .. يبيث فيها من يساعده في
أعماله التخريبية ويستخدمه مخلب قط في الاساءة الى مصر وأهلها ..
كيف اختفت عشرات البلاغات ضده والاتهامات دون تحقيق أو صدي ؟
كيف حدث هذا كله من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠ ..
ومن ١٩٨٠ بعد تقرير الرقابة الإدارية إلى سنة ١٩٨٦ ؟

إبراهيم الإبراهيم منذ سنة ١٩٧٧ يعمل على تقويض سلطة وصلاحيات
الجانب المصرى فى مجلس إدارة البنك ومضاعفة صلاحياته هو
واختصاصاته فى منح التسهيلات الائتمانية (ص ٥) من تقرير الرقابة
ويقول التقرير (قد وصلت صلاحياته إلى أرقام لا تعرفها البنوك المحلية أو
العالمية مرفق ٥) .

- لقد تمكن من شل حركة وفاعلية الجانب المصرى فى الإدارة التنفيذية
ومصر تسهم بنصف رأس المال !!
لقد كان لمصر أربعة أعضاء مؤثرون فى التصويت على القرارات
المصيرية فاستبدل باثنين منهم عضوين أحدهما أردنى (للأردن نسبة فى
رأس المال واحد فى المائة ١٪) .
- استفزازه للمستشارين الاقتصاديين المصريين بتجاهلهم وعدم عرض
الأمر المهمة الخاصة بالسياسة الائتمانية ذات التأثير على اقتصاديات
البنك عليهم ، حتى يدفعهم إلى الاستقالة وهذا الذى وقع ..
- قانون تأسيس البنك هدفه الرئيسى المحدد : التنمية فماذا حدث ؟

- هرب من أموال البنك ١٢٠ مائة وثلاثين مليوناً إلى الخارج في هيئة قروض بدون ضمان لعملاء من خارج مصر .. وهذا المبلغ يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف رأس مال البنك وقتئذ ، والذي كان في ذلك الوقت أربعين مليوناً . (زيد رأس مال البنك إلى ٢٠٠ مائتي مليون) .
- هرب رصيذا ضخماً من أموال البنك باسم بنك آخر افتتحه في البحرين ..

عقب اتفاقية كامب ديفيد بدأ تأسيس البنك العربي الإفريقي بالبحرين برأس مال قدره خمسون مليون دولار وهذا يعادل خمسة أضعاف أكبر رأس مال أى بنك في البحرين .. ونصب نفسه رئيساً له وضم إلى عضويته أعضاء جدداً غير مصريين حتى تتقلص نسبة مصر في مجلس الإدارة ، وتفقد فعاليتها عند اتخاذ القرارات المصيرية .. (ص ١٨ من تقرير الرقابة) .

وفي باب التهريب من الضرائب .. جاء في تقرير الرقابة أنه حرر عقوداً وهمية للخبراء ، وعقود إجبار بنصف القيمة لآخرين والتفاصيل مروعة بتقرير الرقابة ..

وكشف تقرير الرقابة عن موقفه من الهيئة العربية للتصنيع وتجميده ودائعها مما اضطرها إلى رفع دعوى عليه أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية كما طالبت بنقل وداائعها بالبنك العربي الإفريقي إلى البنك المركزي المصري وصدر الأمر رقم ٥٥٨ لسنة ٧٩ في صالحها واستشكل ورفض إشكاله وجاء في حيثيات الحكم :

(إنه من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة أن الإشكال غير جدى ولم يقصد به إلا عرقلة التنفيذ ومن ثم يتعين الحكم برفضه والاستمرار في التنفيذ) .

كما نص تقرير الرقابة الإدارية على مخالفته الأمر العسكري رقم (١) لسنة ١٩٧٩ والذي يقضى بحظر صرف أو تحويل أو إجراء مقاصة لاية مبالغ مودعة بالبنوك التي لها مقر رئيسى أو فرعى بمصر ..

وقد ثبت عليه أنه قام بتحويل مبالغ ضخمة لبعض الدول الواردة في قرار

المنع بتوقيعه الشخصي المنفرد وعلى غير ما يقضى به الأمر العسكرى ، وقد اعترض البنك المركزى على هذا التصرف وبعث لجنة من إدارة الرقابة على البنوك للتحقيق فلم يسمح صنيعته بالبنك ، لها ، بمزاولة عملها ..

وقد عرف بتقريبه للعناصر الجاهلة والمنحرفة ممن رفض البنك المركزى تعيينهم وأحد هؤلاء أفرج عنه بكفالة مالية قدرها ٥٠٠ خمسمائة جنيه بعد اتهامه فى قضية اختلاسات كبرى ثم صدر قرار من النيابة العامة بوقفه عن العمل لمدة ستة شهور نتيجة الاتهام .

ولهذا دلالة لا تخفى . فمثله يخاف من الشرفاء وتتكسر على صخرتهم أحابيله وألعييه ومن ثم يعجز عن تطويعهم وتتبعهم والآن أقف وقفة عند استغلاله الشخصى للبنك :

- حصل لنفسه على قرض من البنك بمبلغ تسعة مليون دولار للمضاربة بها فى أسواق المال مخالفا بهذا نص المادة (٢٦) من النظام الأساسى للبنك .
- طلب من البنك توظيف ٧,٥ سبعة مليون دولار ونصف للمضاربة بها فى سوق الأوراق المالية بالكويت فامتنع أعضاء المجلس عن الموافقة وتضامن معهم الأعضاء الكويتيون أنفسهم ، وهذه شهادة إكبار نسجلها لهم ، لما فى المضاربة من مخاطر بعيدة عن رقابة البنك ..

وهنا لم يكف إبراهيم الإبراهيم بل طلب من المجلس منح شركة (أمفكو) قرضا بالمبلغ نفسه لتقوم هى بالمضاربة !!
ووصلت قروضه لشركة (أمفكو) اثنى عشر مليوناً ..

وقد نصب نفسه رئيساً لمجلس إدارة الشركة العالمية للتمويل (أمفكو) الذى يملك البنك العربى الإفريقى ٢٥ ٪ من رأس مالها ثم قام برفع رأس مال الشركة من ربع مليون دولار إلى ستة ملايين من الدولارات !!
⊙ أنشأ شركة خاصة لمباشرة الأعمال التجارية والمقاولات فى الكويت تحت اسم شركة البحر الأزرق .

● مبنى البنك بجاردن سيتى :

قام إبراهيم الإبراهيم من خلال شركته بالكويت (شركة البحر الأزرق)

التي استحدثتها بعد توليه عمله بمصر بالاتصال بشركة دونج سانج الكورية للتقدم لبناء مبنى البنك الحالي بجاردن سيتي .. وقام هو بالسفر إلى كوريا والتفاوض ثم ترسية العطاء عليها وقدم مذكرة إلى مجلس الإدارة مضمونها أن التكاليف الإجمالية لن تتجاوز ١٥ مليون دولار أمريكي وأن المشروع يعتبر مشروعاً إدارياً تجارياً مربحاً وتمت الموافقة عليه . وأثناء التنفيذ أصدر هو شخصياً أوامراً شفهية بتعديلات بلغت جملتها ستة ملايين دولار ثم وافق للشركة على سداد الرسوم الجمركية على معداتها وبلغت حوالي ٢ مليون جنيه وبلغت التكلفة الإجمالية لهذا المبنى حوالي أربعين مليون دولار وهي أعلى تكلفة لمبنى من هذا النوع في العالم .

وأخيراً أصدر مجلة اسمها (اليوم) في طبعات أنيقة ، والمجلة يكتب على غلافها غير مخصصة للبيع !! كم تكاليفها ؟ من الذي يدفع !! البنك أم جيبه الخاص ؟

أما الضالعون معه ممن اصطنعهم بالمناصب أو تعيين أولادهم بالبنك بشركاته أو الإغداق عليهم بالهدايا الثمينة فلهم وقفة أخرى يواجهون فيها بساعة الحساب ..

قد انتهت الرقابة الإدارية إلى أن :

الوضع بالبنك العربي الإفريقي يتعرض حالياً لموقف خطير قد يؤدي في النهاية إلى زعزعة الثقة في الاقتصاد المصري .

دقت الرقابة الإدارية ناقوس الخطر يقرع الأسماع سنة ١٩٨٠ .

السؤال : كيف كتمت أنفاس التقرير ولم يحسم الأمر في حينه واستمر إبراهيم الإبراهيم بعدها يرتكب في حق هذا البلد ما بدا له ، مما يرسم علامات استفهام كثيرة .. تتزايد إلى يومنا هذا ؟
ماذا تنتظر الحكومة المصرية ؟
هل تملك أمرها على أرضها ؟

هل تملك تنحية هذا الرهبوت الأخطبوط بل محاكمته كما يحاكم المصريون في الداخل والخارج وكما تفعل دولته نفسها مع المنحرفين ورؤوس الفساد مما نسجله لها بالتقدير ؟ أم تمزق مصر وتنهب مصر تحت سمع وبصر حكومة مصر ؟

لقد أشارت الرقابة الإدارية بالآتي :

- (١) تشكيل لجنة فحص ما أثبتته تقرير الرقابة .
- (٢) اتخاذ الإجراءات القانونية في مواجهة من تثبت مسؤليته .
- (٣) إعطاء صناعه بالبنك اجازة مفتوحة حتى لاتتعرقل الإثباتات وتختفى الأدلة .
- (٤) إخطار المسئولين بحكومة الكويت ووضعهم في الصورة حتى لانهرب إبراهيم الإبراهيم مما ارتكبه باصطناع أزمة سياسية ذرا للرماد في العيون .

إن البلاد العربية ونحن نرحب بهذا تحاكم أى مصرى على أى خطأ من أى حجم ، ونحن لا نتستر على أحد ولا نتخذ محاكمة مخطيء ذريعة للخلاف .

ولهذا نطالب الكويت بتفهم الموقف بل مساندتنا في القضاء على رعوس الفساد فإن شرهم مستطير لا يؤمن اندلاعه كالنار في أى مكان وبلد .. هذا موقف يكشف عن معادن الرجال والأوطان والإيمان .. تذكروا قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام .. :
(من غشنا فليس منا) .

إن إبراهيم الإبراهيم بما جنت يدها ليس من الكويت وليس من مصر على السواء ..

القاهرة أغسطس ١٩٨٦

ما بعد المقال الأول

● تلقف مجموع الناس في مصر ، المقال ، وأحسوا
أحاسيسا مكثفا مرهقا لأنه مزيج من الارتياح
والفرح .. والحزن والأمل .. واليأس والاحباط
والعجب معا .. وارتسمت في الحياة المصرية
علامة استفهام كبيرة تقول بغير حروف : إلى أين
نحن مسوقون ؟

● والتف حول « إبراهيم الإبراهيم » صنائعه
وأعوانه وزبانيته من أجل أنفسهم بالدرجة الأولى
إن يرتبط وجودهم بوجوده ماديا وهذا ما يشغلهم
فمثلهم بحكم « هذا اللون من الاختيار » لا يعرف
قيم القومية أو الوطنية أو الأمانة العامة أو شرف
الضمير ..

كونوا غرفة عمليات ..

● واتصل بي أحدهم مما فصلته في المقال الثاني ..
وكان هذا « المرسل » كما تسميه العامة ، طالبا
الآن بالزيارة لإبراهيم الإبراهيم ورفضته في نفور
واستياء وإباء معا .

٥) واتصل بى سفير دولة عربية وقال إنه قرأ المقال مساء الاثنين أول سبتمبر ١٩٨٦ لا صباح الثلاثاء .. وأثنى على التمييز بين ابراهيم الابراهيم كفرد أثم .. وبين الكويت كشعب ودولة فأكدت له من جديد الفرق ، عندى ، بينهما .

● انتقلت علامة الاستفهام إلى الكويت .. ولكن ابراهيم الابراهيم كان رده أنه سيستوعب أى ، اختراق ، له .
غرته الأمانى .. وغره طول النجاة .

أما قصة ما قبل المقال فهي :

تتمثل فى أن الاستاذ جلال الحمامصى كتب فى ١٩/٥/٨٦ فى عموده اليومى تعقيبا على رأى طرحه الدكتور صليب بطرس فى الجهاز المصرفى المصرى .

وفى ١٢/٦/٨٦ كتب تعقيبا آخر عن أسئلة مطروحة حول البنك المركزى المصرى .

وفى ١٠/٨/٨٦ بدأ يكتب عن (بعض البنوك) والاشارة مفهومة للخاصة وحدهم ، والمتخصصين معهم .

وفى ٢٤/٨/١٩٨٦ كتب تحت رقم (١) عن قضية البنوك المصرية دولة داخل الدولة ولكن بالإيماء وأيضا إذ طلب رئيس الحكومة إجابة عن (الآثار الفاسدة التى نجمت عن تصرفات طائشة وغير مسئولة تحكمت فى اتجاهات بعض رؤساء البنوك المصرية) .

وفى ٢٥/٨/٨٦ تحدث عن (بنك من البنوك المصرية الكبيرة) أى البعضية أيضا .

وفي ٢٧/٨/٨٦ أعلن عن رغبته في (انقاذ بعض بنوكنا المصرية الكبرى من وصمة إن هي تركت بلا إزالة فنقل على اقتصادنا ، السلام) .

وإزاء هذه (البعضية) طلبته في التليفون وعاتبته من موقع تقدير ، على هذا التحسب والحساسية كما يسميها فقال : إن المتخصصين يعرفون .. قلت له إن الكاتب يكتب للأمة ما يخفى عليها ، أما العارف فلا يعرف كما يقول أهلنا في الريف .. وهنا سألني عما أعرف عن الموضوع وما عندي عنه ما من مستندات . وفي وضوح قلت : إن المستندات والوثائق تحت يدي .

سألني هل ستكتين في الموضوع ؟
قلت بل كتبت بالفعل مقالا صريحا .. فسأل أين تنشرينه فأجبته :

في جريدة الشعب أى الثلاثاء من ذلك الاسبوع .
كان هذا الحديث في صباح الأحد ٣١/٨/١٩٨٦ .
وقد استجاب الاستاذ الحمامصي فصرح في عموده ،
في اليوم التالي الاثنين أول سبتمبر سنة ١٩٨٦ باسم
ابراهيم الابراهيم .

واسترحت لخروجه من التلميح الى التصريح ففي
قضايا البلد ليس هناك كبير ..

وفي قضايا الفساد بالذات ينتفى « الكبير » وتسقط
الأقنعة الزائفة .. فليس كبيرا ، أصلا ، من ينهب
ويهرّب ويتهرب ، ويذيف ، ويفسد الذمم والضمانر ..
من يفعل هذا ليس كبيرا ولكنه أصغر من ذبابة .

هذا هو سر الصفحة الأولى من هذا المقال الذي رفضت فيه التحسب في عرض الموضوعات الخطيرة وأهبت فيه بالكتاب أن يواجهوا فيه الفساد وعصابته وبطانته في كل موقع دون موارد .

ويكفي عمود الاستاذ جلال الحماصي أنه كان الشمعة الوحيدة في ليل الصحف القومية التي لم تكتف بوصمة الصمت في قضية وطنية بل نصبت من نفسها غرفة عمليات لحساب ابراهيم الابراهيم .. فأفسحت صفحاتها للاعلانات المنجورة ، والأحاديث المتوترة فكشفت عن استقطابه لها مما ستفصله مسيرة الحملة في المقالات التالية .

(٢) متى يبدأ تحقيق النيابة العامة مع إبراهيم الإبراهيم؟

متى يبدأ تحقيق النيابة العامة مع إبراهيم الإبراهيم؟
متى يبدأ التحقيق مع زعيم زمن الضياع؟
إبراهيم الإبراهيم الذى يبيع للحكومة الوهم ، ويشترى مالا يباع .
متى يبدأ التحقيق مع هذا الاخطبوط .. المال العام يتسرب .. ملايين
الدولارات تخرج ، وبين قومنا من لا يجد القوت .

أما أن يحاكم مدنيا وجنائيا ، ويطهر البنك من ادارته . وأما أن تعلنوا
عجزكم لنطلب من حكومة الكويت أن تقضى على الطاغوت .. كما فعلت في
سوق المناخ وكما تفعل الدول جميعا مع المفسدين ومرتكبي الجرائم من أى
نوع وحجم .

عندما تعاقد صديق كرايسكى وصديق بيجن الح الاصدقاء ، مع النمسا
على دفن النفايات الذرية في مصر ، ناشدت شعب النمسا بأسم الانسان الذى
صارت حضارة مصر ، حضارة له بعد أن خرجت بخلودها الفائق وتفوقها
الخالد ، من محيط الاقليمية الى أفق العالمية .. ناشدت شعب النمسا أن
يرفض دفن نفاياته الذرية في مصر مهد الحضارة لا مباءة النفايات والقمامات
الذرية .. فطالب شعب النمسا ، حكومته بالغاء معاهدة دفن النفايات الذرية
في مصر .. وألغيت المعاهدة .. وشعب النمسا لا تربطه بنا وحدة الدين واللغة
والجوار والألم والأمل من الوشائج التى تربط بيننا وبين أخوة العروبة
والاسلام ومنهم شعب الكويت ..

فيا شعب الكويت ويا حكومة الكويت أرفعوا عن مصر الاذى ، وأقلعوا منها ابراهيم الابراهيم لا تدعوا هذا الابراهيم ينقض ما بيننا من بعد قوة انكاثا .. نحن شعب مصر نرفض هذا الابراهيم ولا نرتجيه ولا نظن أن حكومة الكويت تبقيه بعد أن عرفنا وعرفت ما يبديه وما يخفيه ، والآن أعود الى حكومة مصر أسألها :

- من وراء الجريمة ؟
- من تستر عليها بعد تقرير الرقابة الأول سنة ١٩٨٠ وبعد تقرير الرقابة الثانى سنة ١٩٨٤ ؟
- من أملى لها ؟ من الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كنوا مهتدين .

ما كادت مقالتي الاولى تنشر في جريدة الشعب ، حتى اتصل بى ملحن كبير يلح فى الاذن بالزيارة لابراهيم الابراهيم ويحاول « طويلا » ورفضت بشدة أن يطاء عتبة دارى من يدمر بلدى هذا التدمير فضلا عن الاحاييل التى يضمورها مثله من الزيارة . لقد نسى عبقرى الزمان أن نساء مصر كظباء مكة صيدهن حرام .. وعاد يلح مرة أخرى ويطلب فى تقديم أوراق تبرر جرائم ابراهيم الابراهيم فقلت له انشرها أو أرسلها .

ولما أعيت محدثى الوسيلة ، أخذ يلوح بالاسرار القائمة بين ابراهيم الابراهيم والدولة .. ولو كانت تهمة مصلحة الدولة لأبى واستنكف أن يتبع مثل هذا الحقير ولكن السبب الحقيقى « ارتوك » ثم قريبه الذى يعمل عند ابراهيم الابراهيم . شىء محزن حقا .

● أى أسرار؟

أيها المستولون لو جاز ما يشيعه ابراهيم الابراهيم فانه يبيع لكم الوهم .. ان التقارير التى يدبجها ويفتعلها ويرسلها اليكم فى أسفاره تكشف من مزاعمه أكثر مما تدارى ، وتفصح من ادعاءاته أكثر مما توارى فالذى يكتب التقارير كما يدعى عن الآخرين لكم ، لا يتورع أن يكتب التقارير عنكم للآخرين وهو فى الحالين (عين) يسقط من العين ويسقط من الحساب ومثله يعامل بحذر بل يرفض ولا يتمتع بالحماية المطلقة التى يدعى انكم تنشرونها مظلة عليه فيعبث كما يشاء ، ويعبث كما يريد ويدعى الهيل والهيلمان ..

هذه نقطة .. النقطة الأخرى :

أن هذه التقارير التى يتشدد بها أمر من اثنين :

ان كانت تطربكم وتجدون فيها فائدة ، أذفعا له ثمنها كالمتعارف عليه فى هذه الحالة ولكن لا تطلقوا يده فى مالنا يهرب منه ما يشاء ، ويتهرب من الضرائب ، ويرتكب الجرائم جميعا الثابتة عليه بدالة التقارير . أن الثمن الرسمى أهون بكثير .. نحن شعب مصر لم ندفع الضرائب ونتحمل ألوان الحرمان لحساب ابراهيم الابراهيم إن خسائر البنك الافريقى من جراء جرائمه بلغت نصف مليار دولار سنة ١٩٨٥ مما نص عليه تقرير الميزانية .. وقد ارتفع هذا الرقم الآن .. ترى كم مدرسة كان بينها .. وكم مصنعا .. وكم مستشفى .. وكم بيتا لسكان الجبانة والقبور من الأحياء ..

أشير مرة أخرى الى ما نص عليه تقرير الرقابة الادارية على مخالفته الامر العسكرى رقم (١) لسنة ١٩٧٩ والذى يقضى بحظر صرف أو تحويل أو اجراء مقاصة لأية مبالغ مودعة بالبنوك التى لها مقرر رئيسى أو فرعى بمصر .. وقد ثبت عليه انه قام بتحويل مبالغ ضخمة لبعض الدول الواردة فى قرار المنع بتوقيعه الشخصى المنفرد وعلى غير ما يقضى به الامر العسكرى . وقد اعترض البنك المركزى على هذا التصرف وبعث بلجنة من ادارة الرقابة على البنوك للتحقيق .. الخ .

مثل هذا وغيره من جرائمه يتلاعب في تفسيره . فهو حين هرب مال مصر وافترس مصر افتراسا ، وضع الغطاء الذهبى على الثأب ، والغشاء الوردى على المخلب ، وراح يوهمكم أيها المسئولون انه انما يعمل هذا لمصلحة مصر !! اى والله .. فهو يهرب الاموال المحظورة في الامر العسكرى حتى تتق به دول الرفض فيفيدكم من وراء هذه الثقة .. وهكذا تتحول الرزايا والخطايا الى حسنات ومكرمات ..

ياسادة هذا ليس عمل رئيس بنك أو أى انسان يحترم نفسه ويحترم عقول سامعيه .. ولكن الذى يحز في النفس انه يجد بيننا من يحميه ويزكيه وهنا تكون كارثتنا مزدوجة ..

من هو ابراهيم الابراهيم ؟

فاشل في الدراسة .. فاشل في الاعمال السابقة التى تولاهما .. فاشل حاليا في ادارة البنك بدليل الخسائر الفادحة .. ويؤكد هذا الفشل ، التجاؤه الى الاساليب الملتوية التى افترض امرها وأمره معها ..

الذى يلجأ الى الطرق الخلفية ، فاشل لان الذى يستمد قيمته من علم أو كرائم انسانية ، يعمل في وضوح النهار ليس بحاجة الى التسلق أو اصطناع الكتبة بتوظيف الابناء والاقارب وكم بين من يمشى مكبا على وجهه ومن يمشى سويا على صراط مستقيم ..

الذى يستمد غناه من شرف النفس وصدقها ونزاهتها لا يهرب المال الذى أوتمن عليه ، ولا يتهرب من الضرائب وهى أمانة واجبة الأداء ، لانه يتمثل قول الله في علاه (فأما الزبد فيذهب جفاء. وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) .

هذا هو إبراهيم الإبراهيم الذى يتظاهر بالعملقة ولكن عملقة القزمية تنسحب جريرتها على بعض منا مما تكشفه رحلة تقرير الرقابة الإدارية بعد قليل ..

من هو إبراهيم الإبراهيم ؟ الذى جعلت منه حكومتنا ، يوسف الحديق
ووضعت على خزائن البنك الافريقى العربى الدولى ؟ مقهّرب مهرب وأن كان
من ذوى الياقات البيضاء ..

في مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد الرابع والاربعون -
السنة الحادية عشرة .. اكتوبر سنة ١٩٨٥ - التى تصدرها جامعة الكويت)
وقف الدكتور فهد ثاقب الثاقب فى حديثه عن جرائم ذوى النفوذ ، عند تعريف
ساثر لاند Sutherland لجرائم ذوى الياقات البيضاء :

White collar crime بأنها الافعال التى يقوم بها أفراد من الطبقة
الاجتماعية الاقتصادية العليا وتعتبر مخالفة للقوانين .. التى تنظم المهنة
ويقرر أنها جرائم حقيقية ، أى مخالفة للقانون الجنائى ، والقواعد العرفية
المتعلقة بالعمل التجارى ومخالفة لقواعد الثقة والائتمان بين الناس ويشير الى
أن تلك الجرائم تقوم على أساس تشويه الحقائق أى على الخداع والاحتيال
والنشر وكذلك على الازدواجية فى استغلال الفرد لسلطاته واستثمارها فى
مصالحه الشخصية مما يجعلها مساوية للخيانة .

ويعزو ساثر لاند ، تفاقم اجرام ذوى الياقات البيضاء فيما يعزوه الى عدم
وجود رفض منظم من الجمهور ضد تلك الجرائم .

كما سجل أن ذوى الياقات البيضاء لا يمكن أن يعترفوا بجرائمهم الا أن
ذلك لا ينفى قيامهم بسلوك اجرامى أشد خطرا من جرائم الشوارع) .

هذا هو إبراهيم الإبراهيم الذى يعبث بمال مصر ، وحكومة مصر ترى
وتسمع وهى متيمة به شغوف .. ترأمة بقلب رعوف حين تحاسب المصريين
حسابا عسيرا على الخطأ وتتجرع من إبراهيم الإبراهيم الخطايا .

إبراهيم الإبراهيم يتحكم فى اقتصاد مصر .. يا لسخرية الأقدار . لقد
أنجبت مصر على سبيل المثال لا الحصر ، أنجبت فى الاقتصاد :

طلعت حرب - عبدالجليل العمرى - الجريتلى - أمين يحيى .

وفى العلم : مشرفه - أحمد زكى .

وفي القانون : السنهوري ومصطفى مرعى وعبدالعزیز فهمی .
وفي الهندسة : الساوی - عمر خیری .
وفي الطب : علی إبراهيم - حسن إبراهيم - یسن عبدالغفار - خليل
عبدالخالق - حندوسة - الكاتب - مورو - عبدالعزیز سامی .
وفي الفن : محمود مختار - ناجی - محمود سعید - الصدر - حامد
سعید .

وفي الأدب : العقاد - طه حسین - الزیات - هیکل - المازنی - الحکیم .
وفي الشعر : شوقی - البارودی - حافظ - محمود حسن إسماعیل .
مصر أم النوابع والأفئذ .. مصر أم الريادات وأم الحضارات يملك
مقدارها إبراهيم الإبراهيم ويرفع ويخفض ..
رحم الله أبا العلاء المعری القائل :
متى عیر الطائی ، بالبخل ، مادر * * * وعیر قسا ، بالفهاة ، باقل
وقال السهی للشمس أنت خفيه * * * وقال الدجی یا صبح لونك حائل
وطاولت الأرض السماء ، سفاهة * * * وفاخرت الشهب ، الحصى والجنادل

أليس مضحكا مبكيا. أن يتجرأ الحصى والجنادل على الشهب ؟

قصة أو رحلة تقرير الرقابة الإدارية :

- أرسلت الرقابة الإدارية تقريرها الأول في (١٢ / ١ / ١٩٨٠) إلى السيد رئيس الوزراء دكتور مصطفى خليل الذي حوله بدوره إلى السيد الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد في ذلك الحين .
 - التقرير كتب عليه أي كتبت عليه الرقابة الإدارية (سرى جدا) وموصى بعدم الاطلاع عليه لغير السيد الوزير شخصيا ..
- فإذا بالدكتور السايح يطلع إبراهيم الإبراهيم على التقرير قبل أن يرسله إلى البنك المركزي .. المكان الوحيد الذي يرسل إليه التقرير (السرى جدا) .

كيف حدث هذا !!؟

- أخذ إبراهيم صورة من التقرير بالطبع .
- فوجئت الرقابة الإدارية بالتقرير بين أيدي المتهمين قبل أيدي المختصين .
ببحثه وتحقيقه .
- عندما وصل التقرير الخطير إلى البنك المركزي بعد أسبوعين !!! أرسل البنك المركزي صورة التقرير إلى نائب البنك لإبداء الرأي فيما جاء به ، فأيد نائب البنك ماورد في التقرير من وقائع ، وكتب على الرد (سرى جدا) ولكن ليس هناك أسرار تحجب عن مدلل الدولة إبراهيم الإبراهيم ، فقد كان رد نائب البنك في يده بعد دقائق من وصوله مكتب محافظ البنك المركزي السيد / محمد عبدالفتاح إبراهيم ، أكرر الرد مكتوب عليه (سرى للغاية) !!
- أُستدعى (بضم الالف) رئيس الرقابة وقتئذ لمقابلة السيد وزير الحربية يومئذ السيد / كمال حسن على فإذا بالرجل ، يجد نفسه وجها لوجه أمام إبراهيم الإبراهيم في مكتب وزير الحربية .
- ولما دخلا على الوزير السيد / كمال حسن على إذا بإبراهيم الإبراهيم هو الذى يهاجم رئيس الرقابة الإدارية . وشعر الرجل المذهول بتعاطف الوزير كمال حسن على مع المدعو إبراهيم الإبراهيم وفطن الرجل وأدرك بقية القصة أو المناسبة .
- أعفى نائب رئيس البنك الإفريقى من منصبه لأنه أيد ماجاء بتقرير الرقابة الإدارية .
- استقال المرحوم الدكتور على الجريثلى استقالة مسببة رفضا للمهزلة .
- كان السيد محمد سابق قد استدعته الرقابة قبل إصدار التقرير لمناقشته فأقر صحة البيانات والوقائع الواردة به وحذر من أخطار جسيمة تهدد البنك إذا استمر إبراهيم الإبراهيم على رأس الإدارة ومع هذا عمل بالبنك خمس سنوات بعد هذا حتى توفى سنة ١٩٨٥ ولله في خلقه شؤون .
- الغيت الرقابة كجهاز من أجهزة الدولة وبقرار من رئيس الجمهورية السابق السادات ، بينما بقى قانونها رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ قائما !! وهى

سابقة تشريعية لا نظير لها في العالم إذ لا يتصور عقلا أن يلغى الجهاز القائم على تنفيذ قانون معين بينما يبقى هذا القانون قائما !! .
ولما أعاد الرئيس الحالي الرقابة الإدارية ، توجهت إلى البنك المركزي بسؤال عما تم بشأن تقريرها سنة ١٩٨٠ والتعزيز الذي كتبتة سنة ١٩٨٣ متضمنا وقائع جديدة هي استمرار للجرائم الواردة في التقرير الأول .
وفي ذلك الوقت كان السيد / كمال حسن على قد أعلى الله مراتبه فصار نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية فعزز بدوره الضغط على الرقابة الإدارية .

وجاء الفرج أو هكذا تصورت الرقابة الإدارية عندما صدر قانون البنوك والائتمان الذي منح البنك المركزي حق الاعتراض على أعضاء مجالس إدارات البنوك خلال شهرين من بداية تنفيذ القانون (مارس وابريل ١٩٨٤) فأسرعت الرقابة الإدارية بتقديم تقرير مفصل عن تاريخ إبراهيم واعترضت اعتراضا سافرا على رئاسته للبنك وقد ساندت أجهزة الأمن المتعددة وبالتحديد هيئة الأمن القومي والمباحث العامة ، هيئة الرقابة في اعتراضها على إبراهيم الإبراهيم وأجمعت تلك الأجهزة كلها على رأى واحد أثبتته في تقاريرها وكان نصه :

(إنه يعمل ضد مصلحة مصر)

هل أخذ - مرة أخرى بضم الالف - بهذه التقارير ؟ لا -
لماذا ؟

توفى الدكتور فؤاد محيي الدين وصار السيد / كمال حسن على رئيسا للوزارة .. ووقعت التقارير في يده شخصيا وسارع الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد وقتئذ وطلب إلى حكومة الكويت سحب إبراهيم الإبراهيم فإذا بالسيد كمال حسن على يسارع ويصارع قوى الرفض جميعا ويطلب من حكومة الكويت الإبقاء على إبراهيم الإبراهيم ويعرب لها عن السعادة الغامرة التي نعيش فيها نحن شعب مصر ببركات إبراهيم الإبراهيم .

وكان لابد للسيد كمال حسن على من تغطية موقفه أو تبريره فزعم أن المدعو إبراهيم الإبراهيم وقف إلى جانب الحكومة المصرية في أزمة انسحاب الدول العربية من الهيئة العربية للتصنيع !! والذي حدث أن إبراهيم الإبراهيم كما جاء في تقرير الرقابة عمل على تجميد ودائع الهيئة العربية للتصنيع مما اضطرها إلى رفع دعوى عليه أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية كما طالبت بنقل ودائعها بالبنك العربي الإفريقي إلى البنك المركزي المصري وصدر الأمر رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٧٩ في صالحها واستشكل ورفض إشكاله وجاء في حيثيات الحكم ، كما ذكرت في مقالى الأول :

(إنه من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة أن الإشكال غير جدى ولم يقصد به إلا عرقلة التنفيذ ومن ثم يتعين الحكم برفضه والاستمرار في التنفيذ) .

فهل يصح في مفهوم السيد / كمال حسن على أن تجميد ودائع الهيئة العربية للتصنيع ، ورفض حقها في نقل ودائعها والتجاءها للقضاء والإشكال غير الجدى وعرقلة تنفيذ الحكم في صالحها ، مساندة ؟

هل هذه مساندة ياسيد كمال حسن على ؟

هل هذه مساندة للحكومة المصرية ؟ كان الله في عون مصر المرزوة بالحن ..

ألف « البرت فارمان » كتابا اسمه :

(مصر وكيف غدر بها) أنصف المؤلف فيها الخديوى اسماعيل وندد بالأجانب الذين نهبوا مصر وكانوا السبب الحقيقى في خرابها . ما أشبه الليلة بالبارحة .

وفي كتاب (تاريخ النهب الاستعماري لمصر) الذى ألفه جون مارلو وترجمه الدكتور عبدالعظيم رمضان ، يرى أن استعمار مصر لم يبدأ سنة ١٨٨٢ تاريخ ضروب الإنجليز للأسكندرية ولكنه بدأ قبل هذا بكثير في (صالونات رجال المال والأعمال) بدأ بفريقين من الغرباء : فريق الموظفين

وفريق المحظوظين . وكلا الفريقين جاء بغرض واحد هو السرقة والسلب والنهب .

بدأ بتقديم القروض المالية للحكام والحكومات وإنشاء فروع للمصارف والبنوك للتسليف على المشروعات والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورءوس المال (ص ٨) .

وهل يفعل إبراهيم الإبراهيم غير هذا ؟ إن مصر في طريقها إلى كارثة . لا كان إبراهيم الإبراهيم ولا كانت سنة ١٩٧٧ التي رمتنا به . ولا كان الأذلاء المأجورون الذين تستروا عليه ، وأملوا ، له . والآن أتساءل :

هل يعقل أن تكتب الرقابة الإدارية تقريراً جديداً سنة ١٩٨٤ تؤكد فيه الوقائع الواردة في التقرير القديم وتضيف إليها الجديد المذهل فإذا بالسيد كمال حسن على يلوم الرقابة الإدارية لا إبراهيم الإبراهيم ؟

هل يعقل أن يطلب السيد كمال حسن على مرارا وهو رئيس حكومة أن يعفى من منصبه لداعى المرض فلما أعفى إذ به يصبح رئيس بنك الخليج ولم يكن قد مضى على خروجه من منصبه نحو شهرين .. والقانون يحتم ألا يتولى أصحاب المناصب الحكومية الكبيرة ، عملاً في شركة أو بنك قبل مضى عامين كاملين على تاريخ خروجهم من المنصب الحكومى ؟

وقصة البنك المصرى الخليجى سأعود الى تفاصيلها . ثم ما علاقة رجل الجيش بأعمال البنوك في قمة المسئولية الفنية ؟ إن العسكرية تخصص واسع كسائر التخصصات .. ولكن له حدود مرسومة أيضا كسائر التخصصات .

وأتساءل مرة أخرى والسؤال موجه الى :

(١) الدكتور مصطفى السعيد باعتباره وزير الاقتصاد وقت أحداث المرحلة الثانية لتقرير الرقابة الإدارية :

هل طلب تغيير إبراهيم الإبراهيم في إدارة البنك الإفريقى العربى ؟ وهل عارضه وناقضه السيد كمال حسن على باعتباره رئيس

الوزراء ؟ وما الأخطار التي دفعته وزيرا للاقتصاد إلى طلب تغيير إبراهيم الإبراهيم ..

هل صحيح إن إبراهيم الإبراهيم عمل على احتكار تحويلات المصريين في العراق بعد أن كانت الحكومة المصرية قد اتفقت مع حكومة العراق على أن ترسل تحويلات المصريين إلى بنك الاسكندرية ؟ فإذا بإبراهيم الإبراهيم يعرقل هذه الاتفاقية لأن احتكار تحويلات المصريين من خلال البنك الإفريقي العربى وسيلة لاستخدام هذه الأموال في السوق السوداء عن طريق تجار العملة الذين يشترونها من أهل أصحاب التحويلات ثم يودعونها في البنك لإقراض طالبي الاعتمادات المستندية ؟

أعرف أن بنك الرافدين في العراق له فرع في مصر كما أن له ١٠ ٪ عشرة في المائة من أسهم البنك الإفريقي العربى . ولكن الاتفاقية عقدتها الحكومة المصرية .. وبنك الإسكندرية بنك مصرى ، والتحويلات أموال مصرية أصحابها مصريون ليست هذه كلها اعتبارات توجب الاحترام عرفا ولكن إبراهيم الإبراهيم سعى لدى بنك الرافدين في العراق لعرقله التحويلات وتجميدها وهو ما حدث حتى اضطرت الحكومة المصرية إلى الموافقة على تعدد التحويل أى ترسل تحويلات المصريين بالعراق إلى ثلاثة بنوك :

(١) فرع الرافدين في مصر .

(٢) البنك الإفريقي العربى .

(٣) بنك الإسكندرية .

وكان هذا أقلهم نصيبا .

وبعد : إن أى واقعة مما وردت في تقرير الرقابة الإدارية الأول والثانى ضد إبراهيم الإبراهيم توجب المحاكمة القانونية والجنائية فما تفسير موقف الحكومة من قضية الشعب الذى عين الحكومة وهو بهذا وما يدفعه من ضرائب مصدر السلطات .

(١) نريد من الحكومة أن تحدد موقفها فورا من إبراهيم الإبراهيم وتقديم حساب إلى شعب مصر صاحب المال العام الذى يطلق فيه إبراهيم

الإبراهيم يده .

(٢) أين الصحف القومية ؟ أليس هذا مال الشعب والمفروض أنها صحفه ؟

(٣) أين صحيفة الوفد ؟ لقد رفضت نشر مقال عن إبراهيم الإبراهيم بها لأحد كتابها وهو الأستاذ إبراهيم الدسوقي أباطة !! ما تفسيرها ؟
(٤) الصحفيون الكبار جدا أين هم وكأنهم لم يسمعوا بما يدور على الساحة ؟

(٥) نريد أن نسمع التحليل العلمى للكارثة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومن كليات التجارة بالجامعات المصرية ومن الاقتصاديين فى كل موقع .

هذا من الناحية الفنية .

أما من الناحية القومية فنريد أن نسمع رأى كليات الجامعات المصرية جميعا .

نريد أن نعرف رأى الهيئات الثقافية والهيئات القانونية .

إننا نطالب :

(١) بإيقاف إبراهيم الإبراهيم عن العمل وتجميد كافة صلاحياته .
(٢) محاكمته مدنيا وجنائيا .
(٣) محاكمة من يثبت تواطؤه معه واشتراكه فى جريمة من جرائمه أو إعانته عليها .

(٤) نشر أسماء المنتفعين ممن اصطنعهم واستقطبهم بعد أن أسقطوا مصلحة مصر حرصا على مكاسبهم الشخصية لاسيما وأنهم إلى الآن لم يسحبوا أولادهم وأقاربهم من البنك وهم موزعون على إدارة التمويل الدولى ومكتب إبراهيم الإبراهيم أى السكرتارية الخاصة ، وقسم الفيزا كارد وغيرها مما يعرف الشعب تفاصيله الدقيقة .

إن هذه القضية امتحان للشعارات وسيادة القانون والبطانة .. الخ .
إن عدم محاكمة إبراهيم الإبراهيم وخيم العاقبة بما يرسم من علامات

ستفهام كثيرة تسحق الثقة التي يجب توافرها بين الحكومات والشعوب ، ،
وخيم العاقبة بما يحمل إبراهيم الإبراهيم على الطغيان في الانحراف
والفساد والسخرية بنا مادام مطمئنا إلى حمايته المطلقة من الحساب وهو مالا
يحظى به مصرى على أرضه ولا أقول يحظى به مصرى في أى بلد عربى .
وخيم العاقبة بما يورثه جموع المصريين من إحباط ويأس وانهزامية فلن
ينتج عامل ولن يعمل مصرى مادامنا نعرق ونشقى لحساب إبراهيم الإبراهيم
ومن على شاكلته من العيارين والمقاولين وسماسرة النفوذ ومجرمى الياقات
البيضاء .

أما حكاية (الأسرار) هذه التعلقة التي يصطنعها إبراهيم الإبراهيم
ويلوح بها صنائعه ، ليثبت أقدامه ويضمن بقاءه مهما ارتكب ، فهي تعلقة
مرفوضة من شعب مصر .. ورخيصة أيضا .

لا تفرضوا علينا إبراهيم الإبراهيم عنوة .. إنه مال الشعب أولا وإنما
الحكومة حارسة له .. هذه وظيفتها والحراسة تعنى القبض على اللصوص
بمجرد ظهورهم لا تغطيتهم وانتحال الأعدار لهم والتمكين لسلطوتهم
والصمت المريب ، الذى يشقى الأقالام شهورا حتى تفيق .

إن أمثال هؤلاء هم النمط الجديد للجريمة في العالم الآن حيث يمارسون
جرائمهم كما يقول سائرلاند (من المكاتب الأنيقة المزودة بأحدث الأجهزة
والتي تضم موظفين من ذوى الخبرات المتعددة مسرحا لنشاطها) .

ولكن الفرق بيننا وبين الآخرين أننا نتقاعس في الحساب . عدنا بعد
عشرات القرون إلى قانون حمورابى الذى يفرق في الحكم حسب المرتبة
الاجتماعية للمتقاضين مع أن مصر عرفت العدل قبل قانون حمورابى
المنقوص بالوف السنين ورمزت إليه بكلمة (معات) أى العدل والحق
والخير .. أى الضمير ..

ما بعد المقال الثانى

ما إن نشر هذا المقال حتى أيقن إبراهيم الإبراهيم وأعوانه أن يومهم خمر وغدهم أمر ، ليس منه مفر .. أيقن أن مقالى الأول ليس بيضة الديك بل أول الغيث .. أما هو قطار إلى الكويت لينشر في جريدة السياسة بالذات لما بينه وبين صاحبها من معاملات بنكية مسجلة في تقرير الرقابة الإدارية .

نشر في جريدة السياسة مقالا مدفوعا بعنوان :

[الأحزاب اليسارية المصرية تفتح معركة مع الحكومة من خلال الهجوم على البنك العربى الإفريقى والمؤسسات العربية المشتركة .]

● بداءة أنى لست من اليسار المصرى ولست من اليمين ولست من أى حزب من الأحزاب المعارضة وبالطبع لست من حزب الحكومة الوطنى الديمقراطى الاشتراكى الخ .

● ليست هذه هى المرة الأولى التى أتصدى فيها لقضية وطنية ولكنها المرة الأولى التى أتناول فيها فردا كويتيا مع احترامى الواجب للكويت شعبا وحكومة

إنى أُجَلُ مصر وأشرف بها وهى أعز على من نفسى
ومع هذا عارضت حاكمها نفسه فى السبعينات فى عدة
قضايا لا قضية واحدة .

ثانيا : نسى الذكى أن المجالات الاقتصادية الأجنبية
أسهمت فى تفصيل فضيحتة وخسائر البنك
الإفريقي العربى الدولى المرزوء برئاسته وهى
بالطبع لم تنضم بعد إلى الأحزاب المصرية .
ثالثا : لو كان نظيف الصفحة لرد على الاعتراضات
التي طرحناها بالأرقام واحدا واحدا ، أما
اللجوء إلى الشماعات الجاهزة عن اتهام
بالشيوعية أو تاليب الحكومة المصرية أو الدس
بين الوطنيين فى مصر ، والعرب فى سائر بلادهم
فوسيلة دنيئة وإن كانت أهون من قشة يتعلق
بها الغارق فى الوحل . والسعودية وهى جزيرة
العرب والجزيرة العربية قد طردته قبلنا فهل
كان السبب أنه عربى ؟

رابعا : حصر الموضوع بين (المعارضة .. والنظام)
دجل مكشوف فالمعارضة التي تحفل صحتها
بعدد من الموضوعات محل الخلاف لا ينقصها أو
يزيدها موضوع .

خامسا (المشروعات المشتركة) لماذا لم تشمل الحملة
المشروعات المشتركة الأخرى ؟

وما علاقة جرائم إبراهيم الإبراهيم بمجلس
الشورى .. أقول على الهامش هل خسرت
المعارضة انتخابات مجلس الشورى ؟ كيف وهى
لم تدخلها أصلا ؟ هل المسألة أى كلام ؟ كمن
يترنح من ضربة قوية ؟

● يعبرنا ، الرخيص ، بالمساعدات العينية في قوله [تلقت الحكومة المصرية مؤخرا مساعدات عينية كبيرة من المملكة العربية السعودية ومن الكويت] .
ونسى أن الملايين التي نهبها من مالنا مما تفصله المقالات التالية تربو على عشرات أضعاف المساعدات التي يغمزنا بها .

إن الفرق بيننا وبينه أننا ، في ارتفاع الأصيل العريق لا نتحدث عما قدمته مصر في تاريخها كله للإنسان في كل مكان شرقا وغربا ، من علم وفن وحضارة وثقافة ولا أزيد ..

● يقول أو يقول إعلانه في جريدة السياسة [مما يزيد في حدة موقف أحزاب المعارضة كونها تكتشف أن جسور العلاقات بين حكومة الرئيس مبارك وبين الدول العربية جسور عريضة ونشطة] !!

وهل تكره المعارضة العلاقة الطيبة بين مصر والبلاد العربية وهي التي تعارض بشدة معاهدة كامب ديفيد التي كانت السبب في القضية ؟

مسابقة الحيقان :

● ما كاد هذا المقال ينشر حتى سارع المصرف العربى الدولى بالرد على جزء يتناوله وقد رددت عليه تحت عنوان (الرد على الرد) (١) فلم ينبس ببنت شفة بعدها .

● وسارعت أخبار اليوم التي يرأسها السيد إبراهيم سعدة عدو الأمس الذى هاجم إبراهيم الإبراهيم في بضعة مقالات عمودية ، بعمل ريبورتاج دفاعا مقنعا عن (المغرور) .

- سارعت الحكومة إلى إصدار بيان يعلن فيه محافظ البنك المركزي السيد / على نجم أنه مطمئن إلى مركز البنك المالي !! ومن العجب أنه لا يزال يسعى في الحياة بين الناس بعد سقوط إبراهيم الإبراهيم ومعه زكى العرابي رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الذي أعلن في ذكاء شديد أنه اشترك في كتابة البيان .
- سارعت الجريدة الوقور الأهرام إلى اعلان ابتهاجها كمن يتنفس الصعداء قائلة أو قال المنتفعون فيها ، إن البيان لا يدين إبراهيم الإبراهيم . و
وابتسم العارفون .
- سارع المصور في أفراد ثماني صفحات إعلانا مدفوعا وفتح بابيه على مصراعيه لحوار طويل مع على نجم يلف ويدور حول إبراهيم الإبراهيم وكتبت - الأهل - تسخر من الكورس الإعلامي .
- وأجرت جريدة الأمة في ٢٧/٩/١٩٨٦ ريبورتاجا وكتبت الصحف الأخرى في صف مصر .
- واشتعل الموضوع .. ولم يعد إبراهيم الإبراهيم قادرا على محاصرة النيران .
- وبدأ أعوانه كفيران السفينة يلتمسون النجاة ..
- سافر من سافر وانكمش من انكمش .
- وكتبت المقال الثالث انبثاقا من هذا الموقف . وفيه تفصيل لما أجملته هنا .

(٣) نحل الحكومة مسئولية مئات الملايين المصرية المهترئة

إن لم يحاكم إبراهيم الإبراهيم « وزارة الاقتصاد والبيان النجم »

حتى عزل إبراهيم الإبراهيم لا يكفى الشعب المصرى ، لابد من محاكمته واسترداد المال المنهوب . كتبت ما يربو على ثلاثين كتابا مطبوعا وأكاد أقول مئات البحوث والمقالات ولكن فى حياتى لم أمر بهذه الحيرة التى أمر بها اليوم فى اختيار عنوان لمقالى هذا .. إنى أحر فى اختيار عنوان له بين كثير مر بخاطرى فى وقت كتابته .

إبراهيم الإبراهيم يصدر بيانا عن إبراهيم الإبراهيم .. وليس بالضرورة أن يكون أمسك قلما ولكن صنائعه الجاهزين قاموا بكل العمل . إن المنتفعين يعرفون جيدا أن انحسار موجته تعنى اختفاءهم وبالطبع زوال مكاسبهم الشخصية وهؤلاء عادة لا علاقة لهم بالوطنية أو القيم دينية واجتماعية أو أى شىء .

يا لسخرية القدر حكومة الكويت لم تصدر بيانا لحساب إبراهيم الإبراهيم وحكومة مصر أصدرت البيان الذى أضحك الناس وأبكاهم وشر المصائب ما يضحك .

« الكارثة » اسم الشهرة لها « إبراهيم الإبراهيم »
والاسم الأسمى « الحكومة المصرية » بما تضمه من بعض الكبار ممن يتسترون عليه ويملون له ، فواحد يطلب تثبيته كما ثبت سيفه فى جرابه ، وآخر يكاد يحلف بكل عزيز أن البنك المذكور مركزه سليم ويقسم مرة أخرى أنه لا يدافع عن إبراهيم الإبراهيم .. على أن البيان غير رسمى لسببين :
(١) أنه خلا من الكليشيه الوزارى التقليدى أى عبارة (بتوجيه السيد

نشر هذا المقال في جريدة (الشعب) في ١٦/٩/١٩٨٦ ونشر معه رد المصرف العربي الدولي
وردى على الرد (ملحق رقم ١)

الرئيس) وحسنا فعل لان رئيس جمهورية مصر ، من المستحيل أن
يمرغ اسمها العريق في الوحل الذى يلطخ به إبراهيم الإبراهيم كل
من يدنو منه .

(٢) أنه بيان بلا إمضاء يحدد المسئولية التاريخية والمسئولية القانونية .
ومادام وزير الاقتصاد لم يوقع البيان فهو بلاشك من إنشاء « النجم
الثاقب » . أو « الكوكب الذهبى » الذى لم ينس الناس بعد ، جوائزه
المريية وأصحابها ..

وهذا البيان بداية النهاية إن شاء الله (١) .. وغدا يشهد الإبراهيم
وأعوانه الخاتمة الوبيلة إذا الكواكب انتشرت .. وإذا النجوم انكدت .. وإذا
الوحوش حشرت .. وإذا الصحف نشرت .. وإذا الجحيم سعرت .. (ليحق
الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون) .

(ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق) ٥٦ ك الكهف . ولكن
الله الذى اسمه الحق (يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق) .

لينا بلا حكومة فشعب بلا حكومة خير من حكومة تجمى اللصوص
إن رئيس الرقابة الإدارية التى كتبت التقرير بدرجة وزير ، وتابع رأسا
لرئاسة الوزارة فكيف تطعن فيه الحكومة وتقول : إن تقريره تحريات قابلة
للخطأ والصواب !!

لحساب من هذا الكلام غير المدرك وغير الذكى ؟
لقد قالت هيئة الأمن القومى والمباحث العامة : (إنه يعمل ضد مصلحة

(١) تحققت هذه النظرية بفضل الله .

مصر) هل هذان أيضا من باب التحريات أو الاثبات ؟
ولو كتبت الرقابة الإدارية هذا التقرير ضد مواطن مصرى ، لاختفى وراء
الشمس باعتبارها « جريمة » وتحريات الهيئتين عين الصواب ..
وأذكر بيرم التونسي الذى صور الكيل بكيلين أبلغ تصوير فى قوله :

أربع عساكر جبابرة يفتحوا برلين
ساحبين بتاعة حلاوة جاية من شربين
شايه على كتفها عيل عينيه وارمين
والصاج على مخها
يرقص شمال ويمين
إيه الحاية يابيه ؟ خالفت الجوانين
اشمعنى مليون حرامى فى البلد
سلرحين

يقول نجم البيان ، أو البيان النجم : (إن تقرير الرقابة الإدارية قد كتب
منذ سبع سنوات) أى عفا الله عما سلف . ونسى البيان ، النجم إنه بهذا
يقجر أسئلة تدمغه .. مثلا :

إذا كان تقرير الرقابة الإدارية مضى عليه سبع سنوات .. كيف استمر
إبراهيم الإبراهيم سبع سنوات على كرسيه فى البنك ؟ ولو أن إنسانا يحس
لاستقال على الأقل قبل أن يقال حتى ولو كان تقرير الرقابة تحريات كما يقول
بيان وزارة الاقتصاد .

إن أكبر دليل على صدق تقرير الرقابة الإدارية أن البنك تدهور من سيء
الى أسوأ على امتداد السنوات السبع العجاف لأن الأسلوب لم يتغير وكيف
ورئيس البنك لم يتغير إلا إلى الأدهى .

وما رأيكم دام فضلكم فى بيان الرقابة سنة ١٩٨٤ الذى أيد الوقائع
الواردة فى التقرير الأول ؟ (التقرير رقم ٦٧٤٨ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٤)
وسوف نتناوله بالتفصيل فيما بعد .

ويقول البيان في تضليل : (قام البنك المركزي المصري بإخطار السلطات العليا بما تم اتخاذه في شأن تقرير الرقابة الإدارية المشار إليه .. وقد رأت السلطات العليا وقتئذ تغيير نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العربي الإفريقي الدولي الممثل للجانب المصري بآخر) .

(وما تم اتخاذه) الوارد في البيان النجم هو أن محافظ البنك المركزي أرسل تقرير الرقابة إلى الاقتصادي بهير أنسى ممثل الجانب المصري يسأله رأيه في الوقائع الواردة في التقرير فأكدها وأضاف إليها كما فصلت هذا في مقال رقم (٢) فكان جزاؤه العزل !!

إن تقرير الرقابة ضد إبراهيم الإبراهيم .. وبيان وزارة الاقتصاد يزهو بأن تقرير الرقابة أخذ مجراه من التحقيق والتوثيق والدليل عزل ممثل الجانب المصري وليس إبراهيم الإبراهيم الكويتي !! مرحى مرحى .. لقد انحرفتم بالسلطة فأنزلتم العقوبة . على المستقيم دون المنحرف في بغى نرفضه .. وعلى الباغي تدور الدوائر ..

ويقول البيان النجم : إن عزل ممثل الجانب المصري (نظرا لما توافر لدى السلطات من اقتناع أن هذا الممثل قد شارك بتصرفاته في بعض المخالفات التي أوردتها الرقابة الإدارية في تقريرها) .

لنقف وقفة عند الالفاظ :

اقتناع شارك بعض المخالفات

لماذا إذن لم يعزل الفاعل الأصلي عن البعض الأكبر من المخالفات ؟
سؤال يحتاج إلى جواب اليس كذلك ؟

وإذا كانت المشاركة توجب العزل والإبعاد فلماذا لا تتسحب على الذين فعلوا أصلا ..

تحت يدي خطاب من الذين يمثلون البنك المركزي :
السادة : محمد زكى العرابي - عبدالحميد قبودان - محمد مصطفى البيومي .

والخطاب مؤرخ في ١٩٨٠/٢/٥ وموجه إلى السيد نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - البنك العربي الإفريقي أي إلى السيد بهير أنسى كبش الفداء ، يقولون فيه :

(١) إن الجزء الأكبر من حجم التسهيلات منحت على المكشوف .
(٢) عدم إظهار البيانات الإحصائية التوضيحية التي تعكس سير الحسابات منذ منح التسهيلات لا يوفر إمكانيات الوقوف على مدى سلامة استخدام التسهيلات أو مدى ما يشوب هذه الحسابات من جمود .

(٣) عدم إيضاح الإمكانيات المالية والسمعة التجارية للعملاء .
(٤) عدم استخدام الحدود المصرح بها لفتح اعتمادات مستندية بينما يصرح بالتجاوز للسحب على المكشوف إلخ الخطاب الذي ختمه كاتبه بقولهم :

(وقد تتفقون معنا في وجوب التوصية بتكليف السادة مراقبي الحسابات بإجراء فحص شامل لجميع التسهيلات والقروض المنوحة حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ من المركز الرئيسي للبنك وفروعه إلخ .. إمضاءات .

فلما ألغيت الرقابة الإدارية ، تراجعوا .. واستمروا في مواقعهم إلى أن نقل السيد/ زكي العرابي إلى بنك التنمية وواصل الأخران .
نعود إلى البيان النجم :

السيد / بهير أنسى تم تغييره لما توافر لدى السلطات من اقتناع !!
هي المسألة اقتناع يا سادة أم أدلة ومستندات ماذا تعنون بكلمة « اقتناع » أفصحوا فتح الله عليكم ..

لقد خلا تقرير الرقابة الإدارية المكون من ٢٨ صفحة من أي مأخذ على نائب رئيس البنك وانصب كله على رئيس البنك فكيف يؤدي « التحليل » و« الإجراءات الملائمة » إلى تغيير السليم وإبقاء المنحرف المجرح الذي تشير إليه أصابع الاتهام ؟

يقول البيان النجم : إن البنك الإفريقي العربى لم يكن خاضعا فى ذلك التاريخ لإشراف البنك المركزى المصرى وبعد تقرير الرقابة الإدارية (تقرر إخضاع البنك الإفريقي العربى الدولى لأحكام قانون البنوك والائتمان وتم تكليف مجموعة تفتيش من البنك المركزى المصرى بالتفتيش على أعمال البنك المذكور) .

إذن هناك تغير حدث بعد تقرير الرقابة الإدارية الذى وضعته الحكومة موضع الشك بين الخطأ والصواب .

إذن الرقابة الإدارية صادقة بدلالة التغير وهنا يخيم الذهول على كل مقاييس المنطق .. لماذا إذن ألغيت الرقابة الإدارية ؟

أتحداكم أن تظهروا التحليل الذى تتحدثون عنه . إن هذا البلد برىء منكم لأن الرائد لا يكذب أهله ، وأنتم لم تصدقوه القول ، ولم تحترموا عقله ولم تحترموا ماله ، ومصالحته ، ولم تحترموا حقه على أرضه وأحقية بها ..

نكلتم بالمواطن المصرى وأمليتم لمن شرب الطلا فى أقداحنا وأحال أجهزتنا من رقابة إدارية وأمن قومى ومباحث إلى لغو كلام . ومشى على أرضنا مستهزئا ، ولو استطاع مشى على الأهرام .. لا كان ..

أما إذا لم تظهروا التحليل المزعوم والدليل المعكوف فإن الإنسان المصرى من حقه إن يرفع أمركم إلى القضاء لأنكم اتهمتموه بما ليس فيه تغطية لصديقكم وصديق أعدائكم على السواء .

لقد أعلن مراقبو الحسابات فى ص ١٩ ملحوظة رقم ٤ على الميزانية أن (إحدى الدول فى الآونة الأخيرة قد تسببت الظروف السياسية والاقتصادية التى سادتها فى إيجاد نوع من عدم التأكد فى توقيت سداد أقساط وفوائد القروض الممنوحة من البنك لتلك الدولة والتى بلغت قيمتها الصافية فى تاريخ الميزانية ١٥٠ مليون دولار أمريكى (مائة وخمسين دولارا) .

نريد بياناً من وزير الاقتصاد عن هذه المائة والخمسين مليوناً المجهلة ..
أليس هذا حقاً من حقوقنا نحن دافعي الضرائب وأبناء البلد الذي يسهم
بنسبة ٤٢,٨ من رأس مال البنك المنحوس ؟

هذه الملايين المهدومة أما كانت مصر أحق بها ؟

يقول البيان النجم : إن مراقبي الحسابات قد طلبوا تدعيم مخصصات
البنك عن عام ٨٥ وأن حساب الأرباح والخسائر يبين على الوجه الصحيح
أعمال البنك .

إذن إليك أيها الشعب المصري المبتلى ، الميزانية إياها من واقع تقرير
الميزانية الذي كان يتكتمه إبراهيم الإبراهيم وحصلت عليه :

(١) خسائر البنك الرئيسي سنة ١٩٨٥ حجمها ٩٧,٨٨١ مليوناً (سبعة
وتسعون مليون دولار أمريكي وثمانمائة وواحد وثمانون ألف دولار)
تقرير البنك ص ٢٧ .

(٢) بنك البحرين العربي الإفريقي بالمنامة ، ويسهم فيه بنسبة ٦٠,٩ %
في رأس مال قدره مائة وسبعة مليون دولار وقد هوت أرباحه من
١٥,٨ مليون دولار في سنة ١٩٨٤ إلى ٣٥٣ الف دولار سنة ١٩٨٥
بانخفاض يبلغ نسبته ٩٧,٨ % .

ومع هذا وافق البنك المركزي على زيادة حصة البنك في رأس المال
بمبلغ ٣٧,٧ مليون دفعها أو تنازل عنها لتصبح مساهمة البنك بنسبة
٧٤,٥ % .. ويقرر البنك بعد ذلك تحويل البنك إلى فرع !

● تقرير البنك ص ٣٢ ، ٣٣

● مجلة Meeds عدد أغسطس سنة ١٩٨٦

(٣) قال التقرير السنوي للبنك سنة ١٩٨٥ عن اقتصاد تونس :
« إن الدين الخارجي ارتفع إلى ٥٠ % من الناتج المحلي كما انخفضت
الاحتياطيات من النقد الأجنبي في صيف عام ١٩٨٥ إلى حد يكفي
لتغطية الاستيراد لمدة أربعة أيام فقط » « ص ٨ من التقرير » .

ومع هذا وافق البنك المركزي على إنشاء بنك في تونس برأس مال ١٠٠
مائة مليون دولار باسم بنك تونس العربي الإفريقي وتم سداد مبلغ ٢٥ مليوناً
من مصر ونسبة مساهمة البنك ٩٩,٩٩ % !!

هل يعقل هذا ؟ ولم يفتن البنك المركزي أن وراء هذا قصة .. فيبراهيم
الإبراهيم يرأس بنكا في تونس .

وهنا دبر إبراهيم الإبراهيم أن ينشئ البنك الإفريقي العربي في مصر
الذي يقول عنه البيان النجم (شركة مساهمة مصرية) بنكا في تونس وبعد
هذا يعطى هذا البنك قرضاً للبنك الأول الذي يرأسه إبراهيم الإبراهيم وله
قصة تروى فيما بعد ..

ويبدو كأنه يملك البنكين فهو يتصرف كما يشاء والبنك المركزي
(موافقون) .

وهكذا تفقد مصر الملايين هنا وهناك حيث ينشئ إبراهيم الإبراهيم الفروع
في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب والخراب .. إذ أن مصر ممثلة في البنك
المركزي قد تحملت في سنة ١٩٨٥ وهي التي يقول تقرير البنك ص ٤ - ٥ إنها
عاجزة ومعسرة في النقد الأجنبي .. مصر هذه التي يصفونها بالعجز
والإعسار تحملت بسبب إبراهيم الإبراهيم سنة ١٩٨٥ ، الآتى :

- ٢٥ مليوناً « دولار » سداد نصيبها في زيادة رأس مال البنك من ١٥٠
مليون إلى ٢٠٠ مليون .
- ١٠٠ مليون دولار سددها سنة ١٩٨٦ نصيبها في سداد رأس مال البنك
بعد خسارته التي بلغت سنة ١٩٨٥ ٩٧,٨٨١ مليون دولار .
- ٣٠ مليون دولار لسداد زيادة رأس مال بنك البحرين .
- ٢٥ مليون دولار لسداد نصيبها في رأس مال بنك تونس المزمع انشاؤه
كدفعة أولى .
- ١٥٠ مليون دولار قروضاً سيادية اعترف البنك بعدم التأكد من سدادها .
٣٣٠ مليون دولار

لا يكفى الشعب المصرى أن يعزل إبراهيم الإبراهيم ليرتفع في هذه الملايين بعد خروجه ولكننا نطالب بمحاكمته واسترداد مالنا المنهوب .. يقول البيان النجم (إن طلب الإحاطة المقدم من الأستاذ إبراهيم شكرى أعقبه مقابلة وزير الاقتصاد له بغية توضيح تفاصيل الموضوع) .

ولا أحسب أن التفاصيل التى ذكرها نائب كالأستاذ إبراهيم شكرى يعلم ماتحت الجلد فى الموضوع ، قد استوعبها الوزير ثم تصدر وزارته هذا البيان إن لم يكن كتبه فهو الذى اعتمده على أقل تقدير ، أو استوعبها للذكرى ثم ترك لإبراهيم الإبراهيم وأعوانه من (النجوم) الثواقب كتابة البيان إياه فإذا به بيان خيبان بالعامية المصرية أى خائب بالعربية الفصحى ماكاد الشعب المصرى يقرؤه حتى ترجم على الأمل فى الإصلاح لأن هذا الأمل كان قبل البيان ذماء من روح ، ونسيسا فى قلب مجروح .

وهكذا كشف البيان الحكومة وإبراهيمها معا فتردى فى هوة عميقة حين ظن أنه خرج من المازق الصعب .

يقول البيان النجم (إن الأجهزة الرقابية الفنية الوحيدة القادرة على تقويم أعمال الجهاز المصرفى هى البنك المركزى المصرى وهو يقوم بدوره كاملا فى هذا المضمار) .

وهنا أنشر المذكرة التى كتبها السيد نجم محافظ البنك المركزى حاليا حين كان نائب محافظ البنك المركزى والتى يقول فيها حرفيا بعد أن شرح المؤامرات التى تحاك لمصر من خارجها :

(وفى ضوء ماتقدم وحتى لا نجد أنفسنا محاصرين فى الأسواق الدولية من كافة الجهات المتشددة ، فإنه من المقترح السير قدما فى إنشاء البنك المصرى العالمى ، على أساس المساهمات المصرية فى كل من المصرف العربى الدولى ، والبنك العربى الإفريقى الدولى وعلى أن تشتري مصر حصة ليبيا فى المصرف العربى الدولى وحصة كل من الدول الأخرى المساهمة فى البنكين إذا أبدت تلك الدول رغبتها فى عدم الاستمرار فى مساهماتها فى تلك المؤسسات

ويساعد هذا الاقتراح في علاج الأوضاع المتدهورة في البنكين المذكورين نتيجة سيطرة الجانب غير المصرى على إدارتها وعدم تكريس الجهد والوقت اللازم للعمل فيها) .

وفي الآتي : عرض تقارير تفتيش البنك المركزى سنة ١٩٨٤ على البنك

الإفريقي العربى والتي تدين إبراهيم الإبراهيم .

أرجو وزير الاقتصاد أن يقرأ ما كتبه السيد نجم أكثر من مرة

ويقارن بينه وبين البيان النجم .

ويقول البيان : (البنك العربى الإفريقي الدولى شركة مساهمة مصرية

خاضعة لرقابة البنك المركزى) .

إذن كيف يكون رئيسها غير مصرى ؟ وإذا غلبت أخلاق القرية على

السياسة المصرية وارتضت كرما أو تكرما أن يكون رئيس البنك « كويتيا »

لماذا لا تتبادل مصر والكويت الرئاسة ؟

هل ترضى الكويت باعتبارها متساوية مع مصر فى نسبة رأس المال ، أن

يكون رئيس البنك مصرية من تاريخ إنشائه سنة ١٩٦٤ حتى اليوم ؟ أيها

القائمون بالأمر فينا أو الأوصياء علينا ؟

على أن البنك مادام (شركة مساهمة مصرية) فرئيسه موظف لدى

مصر تستطيع عزله فى أى وقت إذا انحرف بسلطة وظيفته . فما هذا

الذى يحدث إذن ؟

وفي القضايا التي تزكم رائحتها الأنوف ، تكون هناك شماعات جاهزة مثل

« تصفية الحسابات الشخصية » ، ومثل « الحقد الاشتراكي » ومثل

الرغبة . فى الغنيمة إلخ - إذن هناك غنيمة - فما رأى أصحاب الشماعات

التقليدية فى الصحف الأجنبية مثل : Middle East Money .

ومثل : Meeds التي تقول فى معرض حديثها عن بنك البحرين (ويملك

الأغلبية فى هذا البنك ، بنك مصر العربى الإفريقي بالقاهرة والذى سجل

خسارة مجهلة بلغت ٩٦,٩ مليوناً حتى نهاية ١٩٨٥ . ولقد زاد البنك العربى

الإفريقي ، نصيبه في بنك البحرين العربي الإفريقي من ٦٠,٩ ٪ إلى ٧٣,٦ ٪ .

ويذكر التقرير السنوي للبنك العربي الإفريقي أنه بعد إتمام الدراسات اللازمة سيتحول بنك البحرين العربي الإفريقي إلى فرع . وتقيد المصادر في « المنامة » أن دراسة الجدوى مازالت تجرى ، إلا أن وضع البنك لم يتغير رسميا بعد . ويرفض مسئولو البنك ، التعليق على نتائج البنك لذلك على احتمال تحويله إلى فرع :

نتائج بنك البحرين العربي الإفريقي « بالمليون دولار »

نسبة التغير	١٩٨٥	١٩٨٤	
- ٢٨,٦	١١١٣,٥	١٥٥٨,٧	مجموع الأصول
- ٢٥,٣	٦١١,٨	٨١٩	القروض
+ ١٢٣,٥	١٨,١	٨,١	احتياطيات ومصاريف أخرى
- ٩٧,٨	- ٣٥	١٥,٨	صافي الدخل

هذه صحف أجنبية

على أن رئيس الحكومة الدكتور على لطفى في حديث له بمجلة أكتوبر ١٩٨٦/٩/٧ يقول : (فلتكشف صحف المعارضة كل مرتش فاسد أو مستغل ولكن بعد التأكد قبل النشر ، لأن لكل إنسان حقوقه وسمعته . عندما يكون لدى صحف المعارضة ما يثبت أن أحدا في الحكومة وأنا أولهم ، مستغل أو فاسد أو منحرف أو مرتش فأنا أرجوهم أن ينشروا هذا) .

وإبراهيم الإبراهيم ثبت بالأدلة القاطعة أنه مستغل مهرب متهرب تقول هيئة الأمن القومي والمباحث العامة :

إنه يعمل ضد مصر .

وتقول فيه الرقابة الإدارية التابعة لرئاسة الوزارة ما بيناه ، فما هو قرار

الدكتور على لطفى بصفته رئيس الحكومة ؟
نعود مرة ثانية إلى البيان :

يتناقض النجم مع نفسه أقصد البيان النجم فيقول : إن الزيادة في رأس المال التي تكبدت مصر نحو نصفها (جاءت لمقابلة الاحتياطات التمويلية ولتدعيم المركز المالى السليم للبنك وتأكيدا للتعاون العربى في مجال التنمية الاقتصادية) .

وهذا يناقض تقرير تفتيش البنك المركزى في ١٩٨٤/٣/٣ وله وقفة تفصيلية ..

هل المسألة الاحتياطات التمويلية أم تغطية خسارة حجمها ٩٧.٧ مليون دولار؟

هل للتعاون العربى في مجال التنمية الاقتصادية أم لتهريب الأموال إلى الخارج تحت اسم إنشاء فروع ؟ وهل مصر ليست من التعاون العربى أين التنمية التى أضافها لها البنك منذ تولى رئاسته إبراهيم الإبراهيم منذ سنة ١٩٧٧ حتى الآن ..

هنا اذن تمويه مقصود في البيان ومغالطة متعمدة ولكنها مكشوفة .. وما دلالة إن ارتفع نصيب مصر في زيادة رأس المال من ٤٢.٤ الى ٤٢.٨١ .

أليس معناه أن باقى الدول رفضت تغطية الخسائر فغطتها مصر بما يقابل رفع نسبتها في رأس المال ؟

ثم ما فائدة هذه النسبة إذا كان إبراهيم الإبراهيم قلص تمثيل مصر فاقترص على عضوين في مجلس الإدارة حين يمثل الكويت أربعة ، ويمثل كلا من السعودية والأردن عضو ونسبة كل منهما ١ ٪ (واحد في المائة) من رأس المال .

كيف صنع إبراهيم الإبراهيم هذا تحت سمع البنك المركزى المصرى

وبصره الذى قامت ادارة الرقابة على البنوك ، بالتفتيش على البنك الإفريقى العربى فى ١٩٨٣/١٢/٢ وانتهى فى ١٩٨٤/٣/٢ وأدانتها مما يستحق أن يفرد له البحث كما أشرنا .

ثم ما رأى البيان النجم وأصحابه فى هذه الحقائق .
البنك الإفريقى العربى من واقع تقرير التفتيش عليه بمعرفة إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى .. لمحة فقط .

القيمة بالمليون دولار النسبة %

● التسهيلات الممنوحة لعملاء داخل	٩٩,٨	١٥
مصر		
● التسهيلات الممنوحة لعملاء بالدول	٥٢٨ / ٣٠	٨٠
العربية		
● التسهيلات الممنوحة لعملاء بدول أخرى	٣٣,٧٠	٥
	٦٦١,٨	% ١٠٠

أى أن مصر التى تسهم رسمياً بنسبة ٤٢,٨ % فى رأس مال البنك ويسهم المصريون فى إيداعات البنك بنسبة ٥٧ % لا تمنح من التسهيلات إلا ١٥ % حين يمنح دول الخليج ٨٠ % من التسهيلات .

إن معظم الديون المدومة التى تقدر بثلاثمائة مليون دولار والتى سحبها إبراهيم الإبراهيم الى الخارج أموال مصرية منحت تسهيلات لعملاء غير مصريين ولو وجدت مصر التى ينظرون إليها كدولة مديونة مأزومة من يحفظ عليها مالها ويحاسب الآخرين على هذا المال لما وصلت إلى هذا الدرك .

وبعد البيان جاء الإعلان عن سنوات القوة !!

إن التاريخ يعيد نفسه فالأفاقون يدخلون دائماً من الأبواب الخلفية للسلطة مستخدمين سلاح الإعلانات كنصف الصفحة التى ظهرت فى الصحف القومية وغيرها والتى تضمنت تمويها سنكشف عنه .

بل وزاد إبراهيم الإبراهيم انه يصدر مجلة اسمها مجلة « اليوم » وبدون رخص وتفصيل هذا فى قادم بإذن الله .

- سلاح توظيف الأولاد والأقارب : والقائمة طويلة سننشرها بالتفصيل .
 - سلاح المشاركة لبعض من في السلطة .
 - سلاح القضايا على من يفضح خبيثة أمرهم ويرتفع على التطويح والإغراء المادى المتوسع على حساب مصر .
- وبعد فهذا هو البيان النجم أو هذا هو نص وزارة الاقتصاد .
وأما نص الشاعر الشعبي أحمد فؤاد نجم صاحب القصيدة المشهورة
(بيان هام) وكأنه ، بحس الفنان ، كان يرى بالأمس مانحن فيه اليوم .
فالشعب المصرى مبتلى بالبيانات والاستفتاءات ولكنه لحسن الحظ ،
لا يصدقها .

نأخذ من قصيدة الشاعر أحمد فؤاد نجم أقياسنا فقط :

بيان هام

لان المخبى ظهر واستبان
وكل الحقيقة بدت للعيان
عن المحسوبة وعن كيت وكان
ظهر فى المدينة وكأنه الطوفان
وغرق مراكب وسوح غيطان
إليكم بيانى كما هو أت
جميع المسائل تمام التمام
أنا بطبعى ضد السماسرة الكبار
بحكم المناقسة وحكم الجوار
لكن مش فى طبعى أرسم فضيحة
لواحد زميل هبش كام صفيحة
ماكل الزمايل بتهبش صفايح .. الخ

لم يبالغ رفائيل صنوع حين سمي الشعب المصرى (أبو الغلب) .

هذا هو البيان

وهكذا ناسبت الجريمة ، الحكومة ، مرتين (وبقينا حبايب) المرة
الأولى فى مسرحية « ريا وسكينة » ، والأخرى فى بيان وزارة
الاقتصاد) .

ما بعد المقال الثالث

لم يرد محافظ البنك المركزى والباقون على ما جاء بهذا المقال فكان عدم الرد ، علامة استفهام كبيرة أيقظت الوعي الشعبى ، فاشتد بحثه عن الجريمة والمتورطين فيها .

واشتد سؤال الناس عن الأسماء واشتد سخطهم فلم يخفئه إلا (قفلة) المقال .

وهكذا ناسبت الجريمة ، الحكومة ، مرتين (وبقينا حبايب) .

[المرة الأولى فى مسرحية « ريا وسكينة » والأخرى فى « بيان وزارة الاقتصاد »] .

رددت الجموع هذه القفلة فى ضحك ممرور ثم .. ثم عاشوا الصراع الدائر وكان هذه المقالات اسلحتهم .. ونبضهم .. وإرادتهم ..

كانوا ينتظرون ظهورها .. وكثيرون كانوا يحرصون على قراءتها مساء الإثنين عقب خروجها من المطبعة لا ينتظرون التوزيع التقليدى صباح الثلاثاء .

كثيرون كان يتصلون بي تليفونيا من مصر ومن
البلاد العربية ومن مصريين في أوروبا - ولا أدري كيف
عرفوا الرقم وإن كان بعضهم كان يقول من تلقاء نفسه
(عرفنا الرقم من صحيفة كذا) .
كان المتحدثون يحفظون فقرات كاملة .
إن الصدق رباط .
إن الذي يخرج من القلب يصل إلى القلب .
فلا أملك إلا سجدة شكر لله .
حب الناس واقتناعهم واعتزازهم نعمة لم يستطع أن
يحصل عليها إبراهيم الإبراهيم بكل ملايين البنك
الإفريقي العربي الدولي .
احترام الناس .. الاحترام الحقيقي لا الالتفاف
المصلحي .. لم ينله حين يحظى به الشريف رضا
واختيارا .

(٤) سيذهب إبراهيم الإبراهيم وتبقى مصر

(فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينقع الناس فيمكث في الأرض) .
ومن الزيد إبراهيم الإبراهيم ومن الزيد ، الأحاديث المدفوعة ،
والرييورتاجات المصنوعة ، كل هذا بمشيئة الله يذهب جفاء ، ومعه الداء
العياء. كما ذهب من قبل هولوكو وأبو جهل خاب مسعاه ، وأبولهب تبت
يداه ..

وتبقى مصر بعد المأساة لأن هذا قدرها .. قد يعلو وجهها الجميل ، غيرة
ترهقها قترة ولكن سرعان ما يزول الشر عنها ويذهب أعداؤها وتظل هي
الباقية ..

إنه قدرها قد تشقى مصر ولكن تشفى .. قد تمرض ولكن لا تموت .
مجرد كلمة في البداية أنتقل بعدها الى الأرقام لعل جوقة المنشدين أو
كورس المنتفعين أو كبيرهم إبراهيم الإبراهيم يستبدلون اللف والدوران بالرد
على الأرقام بالأرقام ..

الجدول الأول :

بعض المؤشرات المالية عن نتائج أعمال البنك العربي الافريقي :		
عام	عام	عام
١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
٢٣,٤	١٠,٦	(٩٧,٩)
صافي الربح (الخسائر)		
القابل للتوزيع		
٣٠,٤	١٩,٣	١,٧
صافي الفوائد		

نشر هذا المقال في جريدة (الشعب) في ٢٣/٩/٨٦ .

الاحتياطات	٧٩,١	٨٢,٦	لاشئ
حقوق المساهمين	٢١٩,٧	٢٢١,-	١٨١,٤
رأس المال المدفوع	١٤٠,-	١٥٠,-	٢٠٠,-

(القيمة بالمليون جنيه)

المصدر : التقارير السنوية الرسمية للبنك عن اعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٥ .

وهكذا انقلبت الأرباح إلى خسائر وكانت في سنة ١٩٨٥ :-
٩٧,٩ مليون دولار وأصبح البنك بلا احتياطات تجمعت في عشرين عاما
حيث تم تخديمها في سداد الديون المدومة وهذا هو الذي استوجب طلب
زيادة رأس المال لا النجاح والازدهار والاحتياجات التمويلية كما يقول
ابراهيم مخادعا مضللا سواء في حديثه المدفوع بالمصور الذي سأتناوله في
المقالة التالية بتفصيل أو في الإعلان الذي رشه في الصحف ويدمغه الجدول
الذي صدرت به هذه المقال .

نحن غير المتخصصين نضع هذا الجدول بالأرقام ليرد عليه المتخصصون
جدا ، الراسخون في علم الاقتصاد جدا .. بالأرقام ولاشئ غير الأرقام :

الجدول الثاني :

خسائر تحملتها مصر مجموعها ٢٢٠ مليون منها : (ثلاثمائة وثلاثون
مليونا ..

٢٥ مليون دولار سداد نصيبها في زيادة رأس مال البنك من ١٥٠
مليون إلى ٢٠٠ مليون .

- ١٠٠ مليون دولار سددها سنة ١٩٨٦ نصيبها في زيادة رأس مال البنك بعد خسارته التي بلغت سنة ١٩٨٥ - ٩٧.٨٨١ مليون دولار .
- ٢٠ مليون دولار لسداد زيادة رأس مال بنك البحرين .
- ٢٥ مليون دولار لسداد نصيبها في رأس مال بنك تونس المزمع إنشاؤه ، كدفعة أولى .
- ١٥٠ مليون دولار قروض سيادية ، اعترف البنك بعدم التأكد من سدادها ..

كلمة عامة بعدها التفاصيل :

الذين يتباكون على الاقتصاد المصرى ما هو ضمان الاقتصاد ؟ أليس إدارة نظيفة .. ومما يزيد المأساة ، أسى ، أنهم يعرفون عن رئيس مجلس الإدارة من الكبائر ، أكثر مما نعرف ، ثم يكتمون الشهادة مرة ، ويحرفون الكلم عن مواضعه أخرى ، ويلوون مسار الحقيقة أنا ، ويتصامون كأن في أذانهم وقرا ، حيناً ، ولكن الحق أبلج سوف ينسخ صدقه ، باطلهم ففى النهاية لا يصح إلا الصحيح .

الذين يجهشون بالبكاء على هزة الاقتصاد لماذا لم يزيلوا من طريقه التلوث والنهب والسلب ؟

أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله (رفعك الأذى من الطريق ، صدقة) ..

والأذى نوعان :

أذى قومى جسيم كإبراهيم الابراهيم
أذى فردى كوحل الطريق وفضلات الطريق

والذين يغطون إبراهيم الإبراهيم باصطناع الإشفاق على البنك الإفريقى العربى على مثال أنا أنطونيو وأنطونيو أنا ، يعلمون بعيدا عن التمثيل ، أننا

لم نتكلم عن البنك ، ولا تريد به شرا لأنه شركة مساهمة مصرية لم يرثه إبراهيم الإبراهيم ، ولم يأت به معه . فالبنك يهمننا .. ولأنه يهمننا ، نستमित في دفع الخراب عنه وهو لاحق به لا محالة ، اذا استمر ابراهيم الابراهيم ليعيث بمقدراته ومدخراته ومكوناته فلا تحولوا الموضوع إلى منعطف جانبي ذرا للرماد في العيون .

لحساب من هذا الأسلوب ؟ أجيئوا ..

إن لم تذكروا البلد فانذكروا أن في السماء إليها شديد الحساب ..
ردوا بالارقام فقط ..

والذين يتحدثون عن العلاج الخفي ضاربين الأمثال ، بنك الأهرام وبنك المصرف الإسلامي الدولي ..

الم يكن العلاج تخفية الإدارة واستبدالها بإدارة جديدة في هذين البنكين ؟

والذين ينقلون الموضوع إلى حساسية البلاد العربية كستار مرجح الفائدة في تقديرهم أقول لهم :

— هل إبراهيم الإبراهيم هو الكويت ؟ لقد أسأتم إذن إلى الكويت دولة وشعبا ، حين أردتم التعلل بها .. إن الأمم والبلاد تفخر بالشرفاء لا بمرتكبي الجرائم والمبغضين والمرفوضين شعبيا .. وفي الكويت ككل الأمم شرفاء وغير شرفاء .. وفي مصر شرفاء وغير شرفاء وكذلك سائر بلاد الدنيا ..

إن الأمم الكبيرة لا تتحكم فيها عقدة نقص .. ثم إن الكويت حاكمت الجناة في كارثة سوق المناخ ، والسعودية طردت إبراهيم الإبراهيم قبل مجيئه مصر ..

والإعلام المصري طالما تبادل النقائض الفرزقية مع الإعلام الليبي .. ومصر في هذه الآونة وقفت وقفة الحزم في واقعة إهانة الرياضيين في تونس ، وأخذت بأسلوب المعاملة بالمثل ، وخير الخلق جميعا رسولنا الكريم

حارب أبا لهب والخارجين من قريش نفسها ، لأن الإسلام قيمة عليا أولى
بالتقديم وأكرم على الحياة والناس ..

نحن نسقط إبراهيم الإبراهيم لا جنسيته الكويتية . فالرئيس السابق
لمجلس إدارة البنك الإفريقي العربي السيد / سليمان الحداد ، كويتي ، لم
يمسسه أحد بكلمة .. وتجددت رئاسته ، أربع مرات على امتداد ١٢ سنة ..
هل اعترض عليه أحد سواء لشخصه أو لأنه كويتي ..

لا تتستروا مع كبيركم إبراهيم الإبراهيم ، خلف حساسيات تفتعلونها
لتهربوا من الموضوع الاصلى ..

ألم نعارض السادات رئيس جمهورية مصر السابق في عنفوان حكمه ؟
ورئيس الجمهورية السابق ليس مصريا فحسب ، ولكنه مهما كان رأينا
فيه ، فهو ككل رئيس في بلد من البلاد « رمز » وليس هذا بالشئ القليل ..
ومع هذه الاعتبارات كلها عارضناه وبشدة في أكثر من قضية لأن مصر
أكبر منه .. مصر وبعدها الطوفان .. وكان توفيق الله وراء إحباط كل مشروع
جاد عن الطريق .. فما التعلل بـ « الكويتية » أو الجنسية أيا كانت ؟ ابحثوا
عن غيرها ..

ثم دعوني أسألكم ، هل الاقتصاد المصرى أيها المتبوقون - وكم عانيتنا
من الابواق - هل الاقتصاد المصرى بقاءؤه في بقاء مثل إبراهيم الإبراهيم
يهرب ويتهرب ويستغل ويشترى الذمم والضمان الضعيفة ، ويمرغ
الاقتصاد المصرى الذى تتحدثون عنه في الوحل ؟

ان نجاح الاقتصاد المصرى يتوقف على :

الإدارة النظيفة :

الأهم - يعلن - (وهذا طبيعى جدا جدا) أن البيان لا يدين
إبراهيم الإبراهيم ..

اخبار اليوم تلجأ إلى الأسلوب المعكوف فتتحدث في سمات العلماء عن
البنك .. والموضوع رئيس مجلس إدارة البنك الموظف لدى

الحكومة المصرية .. والموظف الحكومى يخضع للنقد ..

والمصور

يحرف الكلم عن مواضعه ، بل يقول افتعالا ما لم يرد في كتاباتنا مثل (قامت جهات رقابية بمراجعة سجل العاملين في البنك فلم تجد بينها ابنا أو شقيقا أو شقيقة لأى مسئول حالي في الوزارة .. !

نحن أشرنا إلى أبناء وأقارب كبار الصحفيين لا .. أى مسئول حالي في الوزارة .. ومادام المصور راجع سجل العاملين فليقل لنا أبناء وأقارب رؤساء التحرير الحاليين والسابقين في الصحف والمجلات بادئا بنفسه ..

إن الوزراء متحركون أى غير دائمين في الكرسي ، فلا يشغلون بال الانتهازية الإبراهيمية بالدرجة الأولى .. وحين يخدمهم خدمة لمصالحه فخدماته مؤقتة والأمثلة :

السيد / عادل حامد

شقيق الدكتور صلاح حامد ضابط شرطة كان يعمل قائد حرس مجلس الوزراء طلب إبراهيم الإبراهيم إعارته للبنك، تقريبا وزلفى إلى شقيقه الدكتور صلاح حامد وزير المالية في ذلك الوقت ..

الذى حدث أن إبراهيم الإبراهيم طلب من الدكتور صلاح حامد ، مد الإعفاء الضريبي للبنك مدة سبع سنوات (تمتع البنك بفترة إعفاء قبل هذا امتدت أربعة عشر عاما فرفض الوزير .. وبمجرد خروجه من الوزارة فصل الضابط عادل حامد ورفع قضية ضد البنك وكسبها وحكم له بتعويض تقاضاه .

لواء عصمت حمدي

كان مديرا لمكتب السيد / كمال حسن علي . تم تعيينه حين أوشك على الإحالة على المعاش مديرا للإدارة القانونية عندما كان السيد كمال حسن علي نائبا لرئيس الوزراء عام ١٩٨٢ وبمجرد خروج السيد / كمال حسن علي من الوزارة ، نقل اللواء عصمت حمدي إلى فرع البنك بمصر الجديدة بلا عمل .

ولكن للمصور حديث مستقل أت ...

الجهاز المصرفي وعلى قمته البنك المركزي

قالت عنه الصفحات المدفوعة إنه متحكم يملك الضبطية والقضاء ..
سؤال :

ماذا فعل البنك المركزي بنك البنوك حين طرد إبراهيم الإبراهيم مفتش البنك المركزي وتحت يدي خطاب يقول :

البنك المركزي المصري

الرقابة على البنوك

السيد المحافظ

أرجو أن أشير إلى التكليف الصادر لي يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٤ بالتوجه إلى البنك العربي الإفريقي الدولي للاطلاع على بيانات الاعتمادات الممنوحة من البنك المذكور إلى حكومة جمهورية السودان ، وبنك الخرطوم وأي عملاء آخرين بجمهورية السودان ، وذلك في إطار متابعة التفتيش الذي سبق أن قامت به الرقابة على البنوك على هذا البنك على أساس مركزه المالي في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ..

ولقد قابلت بمبنى البنك المذكور السيد / عصام جبر المدير العام وشرحت لسيادته المهمة التي ذهبت من أجلها ثم قابلت السيد / إبراهيم الإبراهيم رئيس مجلس الإدارة الذي امتنع عن اطلاقى على البيانات المشار إليها

وأوضح سيادته أنه سبق أن تكلم تليفونيا مع السيد المحافظ والسيد وكيل المحافظ المساعد للرقابة على البنوك يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وطلب كتابا عن ذلك وسوف يقوم بالرد عليه بكتاب مماثل كما أضاف أنه إذا كان البنك المركزى يملك جزءا من رأس مال البنك فإن الاطلاع على أية بيانات يكون بعد إعداد الميزانية . وقال اذهبوا إلى المدعى الاشتراكى .. وأضاف اذهبوا إلى البوليس ..

توقيع

محمد ابراهيم قرمه

نائب مدير عام الرقابة على البنوك

وبعد هذا تقولون لنا إن الجهاز المصرفى وعلى قمته البنك المركزى متحكم يملك الضبطية والقضاء !!

من يملك الآخر؟ ألا ترون أننا بحاجة إلى بيان فى هذه المسألة على أن يكون أكثر نكاه وأكثر صدقا؟

سؤال آخر محدد :

خسر البنك الإفريقى العربى سنة ١٩٨٥ ٩٧,٨٨١ مليون دولار أمريكى أم لا ؟

ردوا بالارقام وليس بالهزيمة ..

وهل الصحف الأجنبية التى كشفت خسائره وألغى من القيادات التى يتعلل بها ؟

وكيف لم يعلن الدكتور عبدالعزيز حجازى ميزانية البنك وهو يعرف هذه الخسارة حتى يضع الجميع أمام مسئولية قومية وفى مقدمتهم البنك المركزى .. إن الأمر لا يتعلق بفرد أو مؤسسة محدودة لأفراد يوجب سر المهنة عدم الإفشاء .. إنه الاقتصاد المصرى والمال العام .. ولو فعل لنجت مصر من البداية وعندئذ لا يفلح إبراهيم الإبراهيم فى طلب زيادة رأس المال بما يجر هذا على مصر من تغطية الخسارة بملايين الدولارات التى هى فى مسيس الحاجة إليها .. إن المواقف هى التى تحسب للرجال ..

ومن المواقف أن نعمل لحساب مصر لا تغطية إبراهيم الإبراهيم ..
ثم يقول الدكتور حجازى بلجنة للتحقيق !! ياترى هذه النصيحة الغالية
موجهة لنا أم للحكومة العاجزة على أرضها ؟ .. لماذا لم تشكل الحكومة فى
سرعة وحسم ، اللجنة ، منذ تفجرت القضية الخطيرة والرهيبية ؟

الدكتور حجازى مراقب حسابات البنك أى أنه رجل أرقام لماذا لم يدافع
عن إبراهيم الإبراهيم بالأرقام ؟ فيم الإشفاق من التناول العام والحكومة
حتى الآن لا تريد أن تفيق أو تجيب عن تساؤلات المواطن المصرى صاحب
الأمر ودافع الضرائب والمتضرر بالدرجة الأولى من إهدار المال العام ؟
المطلوب عدم التناول العام تحقيقا للكهنوت الذى لا يحاسب . مطلوب من
الشعب عدم المساءلة والحساب ..
وفى الوقت نفسه الحكومة لاتتحرك للحساب والعقاب ..
أين يذهب البلد ؟ ننتظر حتى يقال لنا سدوا ديون البنك الإفريقى ؟ إنها
ديون مصر يا حبايب مصر ؟

السيد / زكى العربى

الذى يتحدث لافض فوه عن الأسلوب الاقتصادى المناسب . ترى ماهو
الأسلوب الاقتصادى المناسب ؟ بقاء إبراهيم الإبراهيم ؟ ماهو الأسلوب
المناسب ؟ تحدث أنت ولكن بالأرقام من باب المران على الأقل فموعدنا
القادم معك فى بنك التنمية ..

د . عبدالغنى جامع

يطالب بالمتخصصين . إن القضية مال عام دفعناه ضرائب بالعرق ومن
حقنا عند إهداره ونهبه أن نحاسب ونطالب بإعمال قانون العقوبات ..
ومع هذا تكلمنا بالأرقام لماذا لم يرد سدة الهيكل بالأرقام على ما أوردناه ؟
ثم حديث عن البنك المركزى والضبطية القضائية وحل مجلس إدارة بنك
الأهرام والمصرف الإسلامى الدولى ..

إذن لماذا لم يحل مجلس إدارة البنك الإفريقي العربي بعد كل ما طرح
والثابت ضده بالوثائق؟

السيد حسنى خليل

يقول الاستاذ إن ما خضنا فيه (مسائل تخصصية داخلية لا تهم إلا دائرة
محدودة) !!

هل هذه الدائرة المحدودة هي التي دفعت نسبة الـ ٤٢,٨ من رأس المال
أم نحن؟ نحن الذين يطلب إلينا في الكوارث تجرع الخسائر والديون وسدها.
باعتبارنا كما تقول الأغاني الحكومية « حيايب مصر »
ولكن عند الغنائم فالأمر (مسائل تخصصية داخلية لا تهم إلا دائرة
محدودة) !!

هل البلد بلد الدائرة المحدودة وحدها؟

ثم يتحدث عن « الأسرار » الأسرار المنصوص عليها في أعراف البنوك ..
أسرار العملاء لا أسرار المال العام وميزانية البنك . ترجم لنا من فضلك
بالأرقام ألفاظ « التوسع » و « المغالاة » مما ورد في حديثك ..

سؤال :

النسبة العالية ٤٢,٨ في رأس المال التي تسهم بها مصر ماذا يقابلها في
النسبة العددية في مجلس الإدارة؟ عضو مقابل أربعة أعضاء للكويت
المتساوية في نسبة رأس المال غير مميزات الرئاسة أى تجمع الرئاسة والتفوق
العددي في مجلس الإدارة .. لا بدع في أن يفعل إبراهيم الإبراهيم ما يشاء ..
أين دور البنك المركزي في هذا اللغز؟

وإذا كانت تقارير الرقابة الإدارية معلومات قابلة للخطأ والصواب ماذا
حدث عندما سئل المتخصص العضو المصري المنتدب في هذه المعلومات؟
عندما أكدها عزل ..

كأن المطلوب ألا يناقش إبراهيم الإبراهيم في تصرفاته التي شكلت
معلومات الرقابة الإدارية ..

وبعد هذا وبعد واقعة مفتش البنك المركزى يتساءل السيد السند : هل يمكن تصور أن يكون البنك المركزى مقصرا فى القيام بالتزاماته ؟
أقول : ما الذى يمكن تصوره إذن ؟

السيد محافظ البنك المركزى على نجم :
تحدث عن التفتيش فى مواقع البنك ! أى والله ..
ماذا حدث فى « التفتيش الميدانى » ؟ ألم يطرد إبراهيم الإبراهيم مفتش
البنك المركزى ؟ تكلم .. أجب .

أين المتابعة ؟

● ماذا كان ردك على تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٤ ؟
● ماذا كان ردك على تقرير هيئة الأمن القومى والمباحث العامة ، إنه يعمل
ضد مصر ؟

● ماذا كان ردك على تجميده أموال هيئة التصنيع حتى ألجأها إلى القضاء
فلم تسترد أموالها إلا بحكم المحكمة مرورا بمراحل القضاء جميعا :
ابتدائى واستئناف ونقض ؟

● ماذا كان ردك على منح الائتمان خارج مصر بمال مصر ؟
● ماذا كان ردك على الأعييب الاعتمادات المستندية الإبراهيمية وهى بالطبع
غير الاعتمادات المستندية المتعارف عليها فى البنوك ؟

لا نريد بيانا آخر يقول اطمئنوا واطربوا وكلوا واشربوا ما طرحناه فى
الجمعية .. وصلوا لله شكرا على روائع الإنجاز ، لا الإبتزاز ، ولكن نعفيك
من المجهود الشاق . فى كتابة البيان .. نستطيع أن نقتبس من شاعرنا
الشعبى أحمد فؤاد نجم ، مرة أخرى فهو الآخر كتب توأما للبيان المهم
يقول :

(مفيش أى حاجة

على الطلاق والعناق بالتلاتة ما فى أى حاجة

وأفرض إن فيه أى حاجة

مافيش أى حاجة)

جاء في كتاب « حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي أن اللصوص سرقوا بيت جحا ، فأنهال عليه أهل بلدته لوما وتقريرا فانفجر جحا محتجا (ما رأيت واحدا منكم يذكر اللصوص بكلمة سوء فهل أنا الجانى والأثيم وهم الأبرياء والشرفاء ؟) .

ويعتبر الناس هذه طرفة من طرائف جحا ويضحكون ولكنى أبكى على مصر دما فلست مع جحا لأن اللصوص لم يكونوا يجرعون على السرقة لو أن صاحب الدار حماها وكفل الصيانة لها ..
لو أن مصر اختارت الشخص المناسب .
واعترضت على الشخص غير المناسب .
وحاسبت في جميع الحالات

واستعملت سلطاتها السيادية التى يتحدث عنها السيد على نجم لما وصلت الى هذا الدرك .. وبهذه المناسبة قل لى زادك الله علما ورفعة : كيف تستعمل سلطات مصر ، السيادية على البنوك ومنها المصرف العربى الدولى وأنت وضعت فيه عضو مجلس إدارة ومعنى هذا :

(١) أنك بحكم تضامتك لا يمكن أن تكشف له عيبا ولو كان جهيرا شهيرا ..

(٢) أنك بحكم مرعوسيتك لرئيسه لا يمكنك أن تحاسبه مع أن العكس هو الصحيح ، أى أن محافظ البنك المركزى بنك البنوك ، يرأس رئيس المصرف العربى الدولى . هل أتاك حديث سلفك العظيم السيد محمد شلبى الذى ترفع عن هذه المناصب بقيودها ، فى الشموخ اللائق برئيس البنك المركزى ؟

ردوا مرة واحدة بالتحديد وبالارقام وبدون هذا تظل علامات الاستفهام أمام رأى العام وحدها مسموعة الكلام بل تزداد دلالة لاسيما ونحن نعرف أنك رئيس مجلس إدارة بنك اليوباف نيويورك إلخ القصة ..

الم يبلغ مسامعكم أن أمريكا حاکمت نيكسون وهو رئيس الدولة

دون خوف من اهتزاز هيبة الدولة ، لا لأنه تجسس على المنافسين في الانتخابات ، ولكن لأنه كذب وأنكر التجسس ..

وقد كذب إبراهيم الإبراهيم في (المصور) وأنكر الخسارة .. كما أنكر غيره .. التدمير الواقع في البنك الإفريقي والتخريب ثم نتندر على النعمة التي تدفن رأسها في الرمل حتى لا ترى الصياد ولكن الصياد يراها ربما لأنه رجل من الشعب الذكي ، لا من أصحاب الياقات البيضاء ..

تريدون أن تتكتموا الفضائح ؟ ماذا يفيد صنيعكم والصحف الاجنبية ذكرتها فقيم الكتمان إلا أن يكون علينا أى أنه كتمان محلي وطني اشتراكي ديمقراطي إلخ ..

هل العلاج بالخداع : خداع النفس وخداع الناس ؟ إن العلاج وخاصة في حالة الداء العضال يكون بالاستئصال لهذا خلق .. مشرط الجراح وإن كنت أفضل المقصلة أو باب زويلة ..

عندما ثار الأمن المركزي بتحريض تجار المخدرات وأصحاب الفضائح (المحجوبة) والظاهرة وبفعل الفساد الذى يحسه الشارع المصرى بنظرته الذكية ووراثته الحضارية مهما كان بسيطاً أو معدماً أو كانت هيئته متواضعة أو ضارعة ، يحسه بحكم قربه من الترف والسرف وليالى ألف ليلة في الفنادق والقصور الواقعة على بعد خطوات من معسكره . هذه العوامل مجتمعة تجاهلها المتجاهلون .. وأبعد وزير الداخلية أحمد رشدى عن موقعه (مع احترام الألقاب) .

عندما أطلقتم القيل والقال بالباطل أو بالحق في وزير الاقتصاد السابق نحي عن موقعه ..

ولكن عندما يرتكب الجرائم والكبائر إبراهيم الإبراهيم فالعلاج أن نسكت وأن تسكتوا وأن يسكت الدكتور على لطفى الذى يجيب عن الأشياء البسيطة في حياة كل يوم وعندما تفرك وزارة الاقتصاد عينها تخرج على الناس ببيان

(١) السيد على نجم ، ابته تعمل في البنك الإفريقي العربى أى تحت رئاسة إبراهيم الإبراهيم .

خيطان غير موقع عليه ، مجهول الهوية كأبناء الخطيئة .. فإذا بإبراهيم الإبراهيم يلتحف بعباءة البيان في مجلة (المصور) وجريدة (السياسة الكويتية) فهو في خبث ثعباني أفعوانى يقول : (إنه كاتبه أو موحيه أى كاتبه يتنفسه أو كاتبه من خلالكم وهذا أدهى حياكم الله وبياكم وبلغكم من رضاه مناكم وخذ في تاريخنا ذكراكم بما تستحقون وإن كان الأذكيا يرون أن خمول الذكر خير من الذكر الذميم المقتن بإبراهيم الإبراهيم .

معنى هذا البيان يا سادة يا كرام أن إبراهيم الإبراهيم يحرك الحكومة السنيه في جميع الجهات الأصلية والفرعية ..

وهذا عار علينا جميعا حتى الشرفاء ينزفون بسببه دما فلا تظنوا أنى سعيدة وأنا أشخصه ..

قد اختلف في الرأي مع وزارة في الحكومة أو مع الحكومة قاطبة ولكن هناك أشياء مشتركة في مقدمتها الكرامة المصرية لا يقبل كائن ينتمى الى هذا التراب ، المساس بها ..

ثم حدثونى بربكم ماذا يجدى الإنتاج وبالوعة إبراهيم الإبراهيم مفتوحة كجهنم كلما قيل لها هل امتلأت ؟ تقول هل من مزيد . هل ناطر نحن عرقا ودما ليسيل من الناحية الأخرى جهارا نهارا ، دولارا ، أقصد مئات الملايين من الدولارات لحساب إبراهيم الإبراهيم والمافيا تبعه ، لماذا نعمل ؟ لماذا ؟

هل تريدون بعد هذا كله ألا يتنفس أحد أو ينبس ببنت شفة فإن الأثيم الزنيم :

خطرات النسيم تجرح خديه ولس الحرير يدمى بنانه
أو شماعة أخرى أكبر أى الزعم يتأثر الاقتصاد القومى ؟

يا سبحان الله ! المخالفات العادية تصحح في (دون كيشوتيه) أما الكبائر والتهريب والتهرب من الضرائب واستغلال أموال البنك يقال لن . إنها تصحح في هدوء الله - أنف في هدوء أيضا .. ومن يجهر بكلمة الحق ..

جاء شيئاً إذًا (تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا) .

والمحصلة إذن أن إبراهيم الإبراهيم هو البنك الإفريقي العربي والبنك الإفريقي العربي هو إبراهيم الإبراهيم كما كان المغفور له لويس الرابع عشر هو الدولة والدولة هو . فقد كان يقول : أنا الدولة والدولة أنا . وقد لجأ إلى التعبير المباشر ربما لأنه لم يكن يملك توزيع الإعلان أو تدبيج البيان ونشر الاثنين في الصحف بصور شتى ما بين أرقام كاذبة إلى جانب صورة « أبو الهول » أو مقالات وصفحات وريبورتاجات مدفوعة الأجر أو شراء صمت الصفحات الأخرى فمن التأييد ، الصمت عن التنديد .

أو ربما كان لويس الرابع عشر يملك المال ولكنه كان يملك الضمير فهو فرنسي والمال فرنسي ، فلا يهون عليه إهداره . أما إبراهيم الإبراهيم فهو لا يصرف على الإعلان أو الاستقطاب من جيبه بل من مال مصر فهو يتوسع في الإنفاق كما يشاء لأنه ليس هو الذى يتكبد عواقب هذا ولكن لا .. إبراهيم الإبراهيم هذا الدخيل الوبيل .. يمن علينا بأن البنك تبعه بأسلوب أهل الشام (له دور في توفير قروض ومنح مالية لمصالح بعض الواردات الضرورية للبلاد ونسى انه بنكنا وأنه موظف عندنا وعلى أرضنا ولم يقل أو فاته أن يقول : إن له دورا أكبر وأعرض وأوسع في توفير قروض ومنح خارج مصر لغير مصريين ولأغراض أخرى منها المضاربة في سوق المال ومنها النهب تحت اسم الاعتمادات المستندية ، ومنها فتح الفروع لتكون حساباتها بعيدا عن مصر وسأفصل هذا ..

أما المنح المحدودة داخل مصر فليست من جيب أحد ، إنها أموالنا أسهاما وإيداعا أى أموال مصر الرسمية ولها فى رأس المال كما أشرت ٤٢,٨ ٪ ، ومصر الشعبية ، ونسبة إيداعات المصريين ٥٧ ٪ من كامل ايداعات البنك فالمنح التى يتشدد بها لا تتعادل مع نسبة إسهامنا أو ودائعنا ..

جاء شيئاً إذا (تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا) .

والمحصلة إذن أن إبراهيم الإبراهيم هو البنك الإفريقي العربى والبنك الإفريقى العربى هو إبراهيم الإبراهيم كما كان المغفور له لويس الرابع عشر هو الدولة والدولة هو . فقد كان يقول : أنا الدولة والدولة أنا . وقد لجأ إلى التعبير المباشر ربما لأنه لم يكن يملك توزيع الإعلان أو تدبيج البيان ونشر الاثنين فى الصحف بصور شتى ما بين أرقام كاذبة إلى جانب صورة « أبو الهول » أو مقالات وصفحات وريبورتاجات مدفوعة الأجر أو شراء صمت الصفحات الأخرى فمن التأييد ، الصمت عن التنديد .

أو ربما كان لويس الرابع عشر يملك المال ولكنه كان يملك الضمير فهو فرنسى والمال فرنسى ، فلا يهون عليه إهداره . أما إبراهيم الإبراهيم فهو لا يصرف على الإعلان أو الاستقطاب من جيبه بل من مال مصر فهو يتوسع فى الإنفاق كما يشاء لأنه ليس هو الذى يتكبد عواقب هذا ولكن لا .. إبراهيم الإبراهيم هذا الدخيل الوبيل .. يمن علينا بأن البنك تبعه بأسلوب أهل الشام (له دور فى توفير قروض ومنح مالية لمصالح بعض الواردات الضرورية للبلاد ونسى انه بنكنا وأنه موظف عندنا وعلى أرضنا ولم يقل أو فاته أن يقول : إن له دورا أكبر وأعرض وأوسع فى توفير قروض ومنح خارج مصر لغير مصريين ولأغراض أخرى منها المضاربة فى سوق المال ومنها النهب تحت اسم الاعتمادات المستندية ، ومنها فتح الفروع لتكون حساباتها بعيدا عن مصر وسأفصل هذا ..

أما المنح المحدودة داخل مصر فليست من جيب أحد ، إنها أموالنا أسهاما وإيداعا أى أموال مصر الرسمية ولها فى رأس المال كما أشرت ٤٢,٨ ٪ ، ومصر الشعبية ، ونسبة إيداعات المصريين ٥٧ ٪ من كامل ايداعات البنك فالمنح التى يتشدد بها لا تتعادل مع نسبة إسهامنا أو ودائعنا ..

أما عيون الأجهزة الرقابية الساهرة كما يقول ريبورتاج أخبار اليوم .. العيون الساهرة التي لا يغمض لها جفن ، يبدو أن السهر أرقها فلم تعد ترى ما ارتكبه إبراهيم الإبراهيم مما كتبناه مرة ، وجدولناه مرة ، ونشرنا وثائقه مرة .. وحيث إن الأجهزة الرقابية رغم السهر المفتوح العينين لا ترى ولا تسمع ولا تتحرك فيجب أن ينسحب عليها التحقيق .

إن حق مصر السيادي يخول لها أن تحاكم كل مرتكب جريمة على أرضها من أى جنسية كانت .. وكل دولة ذات سيادة تفعل هذا بما في ذلك الكويت وسائر دول العالم العربى .. وهذا حق من حقوق السيادة .. ولا عبيرة بالتحذير من الاقتراب من سدنة المعبد وكهنة الهيكل ..

بدلاً من أن يقطع الرزق من مرتبات البائسين ، تقطع رقاب المجرمين في حق الشعوب ورد مالها عليها .. فلا توجد شريعة أو عرف يطلب سداد الديون ممن لم يقترضوها ، ولم يعرفوها ولم يسأل رأيهم فيها ولم يقدم لهم حساب عنها ..

وعندما تناقش الصدر الأعظم في البنك الإفريقي العربى يلهثون في الدفاع عنه وهم يقسمون أنه ليس دفاعاً عن إبراهيم الإبراهيم بل كلمات متقاطعة يحلوها معنا . مثلاً : اسم مكون من ستة عشر حرفاً :

مرتبه وملحقاته كما حددته الرقابة الإدارية في تقريرها الثانى ١٩٨٤ : ١٦٥,٨٠٠ مائة خمسة وستون ألفاً وثمانمائة دولار بخلاف مزايا عينية أخرى ..

ولكم أن تتصوروا أيها المساهمون المصريون مرتبه سنة ١٩٨٦ باعتبار ارتفاع الأسعار .. ومائة خمسة وستون ألفاً وثمانمائة دولار لا تتكافأ مع معدلات اليوم : اسم مرتبه هذا ، فمن هو صاحبه ..

● اسم مكون من ستة عشر حرفاً كلف البنك الإفريقي العربى مليون دولار في سنة ١٩٧٩ في إعداد مسكن له ومصاريف إقامة وانتقالات وسفريات وتليكسات لقضاء مصالح شخصية ..

من فعل هذا ؟ من هو ؟

لكي تعرف الحل اقرأ المقال من البداية ..

لقد تجاوزت المصروفات الجارية والمخصصات في عام ١٩٨٥ ، ١٦٢ مليون (مائة وثلاثة وستين مليون دولار أمريكي) مقابل ٦٠ مليون (ستين مليون دولار أمريكي) عام ١٩٨٤ (منها نحو ١٠٩ مائة وتسعة مليون دولار أمريكي) مخصصات مخاطر للبنك العربي الإفريقي في عام ١٩٨٥ مقابل نحو ١١ مليون (أحد عشر مليون) في سنة ١٩٨٤ مما أسفر عن صافي خسارة قدرها ٩٧,٨ مليون دولار أى أن الخسائر في سنة ١٩٨٥ تصل إلى ما يقرب من نصف رأس مال البنك .

والمادة ٥٨ من النظام الأساسي للبنك تنص على :

(في حالة خسارة ثلث رأس المال على الأقل تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .. ولتسوية تلك الخسائر ، تم تحميل جانب كبير منها على احتياطات بنوك المجموعة .

ومع هذا وافق البنك المركزي في ١٨/٦/١٩٨٦ على زيادة رأس مال البنك ، ودبر حصته في زيادة رأس المال بنسبة مساهمته (٤٢,٨١ %) بالدولار الأمريكي في الوقت الذي يعاني من نقص موارده بالدولار لمواجهة التزاماته الكثيرة والمهمة ..

هذا في الوقت الذي تقلص تمثيله في مجلس الإدارة من أربعة أعضاء كالجانب الكويتي إلى عضوين فقط مما لا يتناسب مع نسبة مساهمته في رأس مال البنك وذلك لإضعاف قوته التصويتية في مجلس الإدارة وهنا تفاقمت قوة إبراهيم الإبراهيم الطاغية حيث لا رادع ولا مؤثر في صنع القرار ..

الاستغلال والمناصب :

يرأس إبراهيم الابراهيم مجلس إدارة ستة بنوك وشركات ..
وهو نائب رئيس مجلس إدارة ثلاثة بنوك وشركات ..
وعضو مجلس إدارة عديد من الشركات والبنوك ..

وكلها شركات وبنوك يسهم فيها البنك الإفريقي منطقة نفوذه أو يتعامل معها وعن طريقه يقوم بنزح واستنزاف وتسريب وتهريب أموال مصر تحت اسم اعتمادات مستندية وقروض وتسهيلات لغير مصريين ويكفى أن نعرض لبعضها من واقع مستنداتها المنشورة ، والقانون يعطى هذا الحق إذ يحتم نشر الميزانيات وبيع عرضها ، ويتيح مناقشتها ..

إنه قد دأب على إقراض الشركات ، فنتوسع ثم يحبس عنها التسهيلات فجأة فترتبك ، وهنا يعرض عليها المشاركة بنسبة حصة الدين الذى يكون قد تجاوز حجم رأس مالها الأصيل .. ثم يفرض نفسه عليها رئيسا لمجلس الإدارة وهنا يسيطر عليها ويتحكم فيها ..

أيها السادة فى مصر لعل لكم فى الشركة العربية للاستثمار بالسعودية ، أسوة حسنة فقد طردت الشركة السعودية ، إبراهيم الإبراهيم ببساطة ، ولو أن أجهزة الأمن عندهم قالت عنه : انه يعمل ضد البلد كما حدث فى مصر لعلقته السعودية على أعواد المشانق دون أن يجرؤ أحد أن يناقشها الحساب ..

رئاسة البنك الإفريقي العربى :

نفترض أن إبراهيم الإبراهيم يقطر تقوى وصلاحا ويشع ذكاء وعبقرية ويفيىض علما واقتصادا .. نفترض وهو أقصر قامة من هذه الصفات مجتمعة ومفردة ..

كيف تحجب مصر ٢٣ ثلاثة وعشرين عاما بعيدة عن رئاسة البنك الإفريقي العربى وهو على أرضها ؟
أين كرامة المكان ؟

أين دالة المكان ؟ حتى ولو كان رأس المال كله كويتيا أو أى جنسية ؟ فما بالنا ومصر تسهم فيه بنسبة ٤٦,٨ ٪ من رأس المال .

إن البروتوكول يقول : إن أى مؤسسة أو هيئة على أرض دولة من الدول تنعقد الرئاسة للدولة صاحبة الأرض ..
وجميع البنوك في مصر رؤساؤها مصريون .. وطبقا للقانون المصرى
رئيس مجلس الإدارة هو الممثل القانونى فى موقعه ، ولهذا يجب أن
يكون مصريا ..

وقد نص النظام الأساسى للبنك على أن ينتخب المساهمون أعضاء مجلس
الإدارة لمدة ثلاث سنوات ..

وينتخب الاعضاء من بينهم رئيس المجلس
كيف يرسل نائب البنك المركزى المصرى فى ٨/٥/١٩٧٧ د . عبد المنعم
البننا - خطابا إلى السيد بهير أنسى عضو مجلس إدارة البنك الإفريقى العربى
فى ذلك الوقت يقول فيه :

(أرجو التفضل بالإحاطة أنه بناء على التفاهم بين حكومتى جمهورية مصر
العربية ودولة الخليج أن تقوموا بتأييد مرشح الكويت السيد إبراهيم
الإبراهيم لرئاسة مجلس البنك العربى الإفريقى وذلك فى حالة خلو المنصب
من شاغله الحالى السيد سليمان الحداد ، وعلى أن يثار هذا الموضوع أساسا
فى الجلسة من مندوبى الكويت فى المجلس) .

إنن ليس هناك إعمال للنظام الأساسى للبنك ، أو بعبارة أخرى هناك
إبطال لقاعدة الانتخاب فى مجلس الإدارة ..

ماذا يُصنع بنا ؟

ولو أتى أرجىء الرد المطول على المصور كما أسلفت ولكننى لا أطبق أن
أرجىء نقطة معينة . أبرزها فى حديثه المدفوع بالمصور ، إبراهيم الإبراهيم ..
يقول الجهد :

(الذين كتبوا تقرير الرقابة الإدارية لم يكن لهم خبرة أو دراية واضحة
عن الاقتصاد والمال ، إذ كان معظمهم من رجال الجيش المحالين على
الاستيداع أو للمعاش ، والتحقوا بالرقابة الإدارية ولم يكن من

اختصاصاتهم السابقة العمل بلغة الأرقام والدراية الكافية بالتصرفات
والمعاملات المصرفية) .

وهذا طعن في نظام الدولة التي تضع أصحاب هذه الأوصاف في جهاز
خطير متصل برئاسة الحكومة المصرية وأهم من هذا متصل بقراراتها ..
إنه يصف الدولة في الوقت نفسه بعدم الدراية وسوء النظر والتقدير ..
ثم إذا كانت الرقابة الإدارية في نظره فيها هذه المثالب كلها لأن أفرادها
من رجال الجيش فهو إذن يعبر عن رأيه الحقيقي في العسكرية المصرية
سواء أكان رجالها من المحالين على الاستدياع أو غيره .. إنهم رجال جيش
أولا وأخيرا ..

وهذه سقطة أخرى ..

وإذا كان رجال الجيش لا يصلحون لأعمال المال والمصارف فلماذا
سعى إلى تعيين السيد / كمال حسن على في البنك الخليجي ؟ وهو يعلم
أنه رجل عسكري ورئيس سابق للمخابرات العامة ؟

إنه يدعو للرئيس حسنى مبارك - لزوم النفاق الوظيفى - خاصة في ظروفه
المطبقة والمكشوفة ، يدعو للرئيس المصرى أن يحقق للاقتصاد المصرى النمو
والاستقرار ؟

وهنا أسأله كيف ؟ أليس الرئيس من رجال الجيش .. وهكذا ترمى سوء
النية صاحبها في المأزق ..
أما باقى حديثه المملوء بالسقطات فسوف أفرد له الصفحات كما أشرت
منذ قليل ..

اعلان على يد محضر

ومن طرائف إبراهيم الإبراهيم أنه أرسل إلى إعلانا على يد محضر وآخر
إلى جريدة الشعب ممثلة فى المهندس إبراهيم شكرى والأستاذ عادل حسين
يكشر فيه عن أنيابه كالقط يحكى انتفاخا صورة الاسد وطبعا فى الإنذار الذى
دبجه له السيد عبدالعزيز محمد ا! حامى يندرننا بالويل والثبور وعظائم الأه

إذا عدنا إلى الكتابة عنه .. وردى عليه هذا المقال .. أما رد الظرفاء فكان
(أبشر بطول سلامة يامربع) .

والآن أتجه بالخطاب إلى صناع القرار :

السيد النائب العام

السيد المدعى الاشتراكي

ألا تستطيعان أن تعتبرا الذي طرحناه بلاغا إلى النائب العام والمدعى
الاشتراكي الذي يطلق عليه (محامي الشعب) ..

تحركت النيابة العامة بناء على كتابة الصحف في موضوعات أقل من هذا
خطرا وأثرا ..

نحن نتكلم عن كارثة تتهدد مصر باستنزافها ..

هل يليق أن يقف النائب العام أو المدعى الاشتراكي في هذه المحنة
كالشمعة في ليل شتاء قارس ، لا تقوى على عصف الريح ، ولا تظهر في حلك
الليل ..

إن القضية أكبر من البنك الإفريقي وأكبر كثيرا جدا من المدعو إبراهيم
الإبراهيم ..

إنها قضية الجهاز المصرفي

وقضية الاقتصاد المصري

السيد رئيس الوزراء

بماذا تفسر صمتك في موضوع خطير يهتك أو المفروض ، مرتين :
مرة بصفتك الشخصية فردا من هذا الشعب صاحب المال الذي تقع عليه
هذه الاعتداءات ، ومرة أستاذ اقتصاد ، وكنت عضوا منتدبا في بنك
التجاربيين ..

لو أنك رئيس حكومة من تخصص آخر لجاز أن نلتمس لك العذر ولو أن
هذه المحنة لن يغفر لأحد السكوت عليها لاي سبب كائننا ما كان ..

بماذا تفسر صمتك يا أستاذ الاقتصاد وليس الذين يكتبون من عرض

ما بعد المقال الرابع

- الذين وجهت إليهم خطابات مفتوحة لم يتكلم منهم أحد .
 - ران الصمت على الجميع .
 - الذى تكلم هو الشعب المصرى .
 - تمزق الناس ضارين كفا بكف .
- كيف ؟ لماذا ؟ ما هذا ؟ أسئلة متلاحقة على كل لسان .
- على أن الشعب المصرى يحس بعد قليل ، أنه ليس فى حاجة إلى جواب .
- إنه يعرفه .
- يعرف الجواب .
- ويعرف أصحاب المناصب .
- ويعرف مايراد به .
- ويعرف الحقيقة كاملة .

(٥) القضية خطيرة ولكن الأخطر هو السكوت عليها

كلمة البداية :

أعرفتم لماذا انتشر تجريف الأرض عندنا ؟ يعزوقوم السبب إلى استخدام
الطمي في « التطنيش » أى أن السادة الكبار بعد كل الذى قيل ، وسار ،
وثار ، يعملون أذنا من طين وأذنا من عجين .. عجيب الدابن أيضا .
على أن هناك صُماً يسمعون الهواتف النفسية في داخلهم إذا صفا
داخلهم ..

كما أن هناك مكفوفين يرون أفاقا وأعماقا بنور البصيرة وهى أشد نفاذا
من البصر .. فهناك مفتوحو الأبصار ولكن لا يرون وقد عبر القرآن الكريم عن
هذا أبلغ تعبير في قوله :

(لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها) ١٧٩ ك الاعراف .
ويقول جلت آياته :

(ولهم أذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل) ويقول (والذين
لا يؤمنون في أذانهم وقر وهو عليهم عمى) .
ويقول (فإنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور) .
٤٦ م الحج ٢٢

لا يزال رئيس الحكومة وهو أستاذ اقتصاد ، مشغولا بالرد فى الصحف
على الأسئلة (الخفائى) ، أما قضية البلد التى سألناه عنها ، فلم تحظ
بجواب ، لهذا أرانى مضطرة إلى أن أعرف الاقتصاد للمتخصصين جدا
ولأساتذة الاقتصاد معهم ..

الاقتصاد ليس المال فحسب ، ولكنه « المكان السياسي والمكانة الدولية » فإذا كان قويا وثابتا ، كانت مكانة الدولة بين دول العالم كفاء هذه القوة والثبات ، وإذا كان ضعيفا مهتزًا تائها ، فقدت الدولة مكانتها السياسية .. ومن هنا اتجه التشريع الحديث إلى تأثيم الجرائم الاقتصادية باعتبارها ضارة بأمن الدولة وسلامة مركزها المالى ، بل إن الجرائم الاقتصادية تفوق أهميتها أهمية الجرائم التي تقع على فرد بعينه .. ذلك أن الجريمة الاقتصادية كارثة مجتمعة بأسره .

لهذا عمدت دول كثيرة إلى تجريم الأفعال التي تشكل أى نوع من الجرائم الاقتصادية ، ولم يتقاعس التشريع المصرى عن العالم المتحضر ، فحذا حذو التشريعات المعمول بها في هذا الشأن ، فعدل أحكام الباب الرابع من قانون العقوبات الذى كان يحمل عنوان :

(اختلاس الأموال الأميرية والغدر) إلى عنوان جديد هو :
(اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر) مما يؤكد معنى لا يخفى هو أهمية الحفاظ على المال العام . كما ينطوى التعديل على دالتين :

(١) انه استبدل عبارة (الأموال الأميرية) بعبارة (المال العام) وهى عبارة أكثر شمولاً من الأموال الأميرية حتى لا يفلت أى معتد على « مال عام » من العقاب الذى يجب أن ينزل به ، لأن هذا هو مال الشعب الذى جاء منه ويتحتم أن يستخدم لصالحه . *

(٢) أضاف التعديل عبارة (العدوان عليه) ليكون العدوان تجريماً يستوجب العقاب ..

فإذا انتقلنا من العنوان إلى النصوص ، استوقفتنا ، مادتان :
المادة ١١٦ مكررا ونصها (كل موظف عام أضر عمدا ، بأموال أو مصالح
الجهة التي يعمل بها أو يتصل فيها بحكم عمله أو بأموال الغير أو
مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ..
فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم ، جاز الحكم عليه
بالسجن ..

المادة ١١٦ مكررا (١) ، ونصها : (كل موظف تسبب بخطئه في إلحاق
ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل فيها بحكم
وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة ، إن كان
ذلك ناشئاً عن إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة
استعمال السلطة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو
بإحدى هاتين العقوبتين ..

وتكون العقوبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات ، وغرامة
لا تتجاوز ألف جنيه ، إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد
الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها) .

والمعنى المائل في هاتين المادتين لا يخفى ويمكن إجماله فيما يلي :
أولا - إن الإضرار العمدي بأموال ومصالح الجهة التي يعمل فيها ،
الموظف العام أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير ومصالحهم
المعهود بها إلى تلك الجهة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ، ومعلوم
ان الحد الأدنى لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات ،
وحدها الأقصى خمس عشرة سنة .

وهنا يحق لنا أن نتساءل : هل هناك إضرار عمدي بالأموال
العاما أشد خطرا وأعظم نكرا من الخسائر الجسيمة التي لحقت
بأموال البنك وحقوق المودعين ..

أى ضرر بالمال العام أكبر من أن تبلغ الديون المدومة ١٣٠ مليون جنيه (مائة وثلاثين مليوناً) وذلك أن الدين الذى يتقرر اعتباره معدوما لا يكون إلا إذا كانت الضمانات المقدمة من المدين غير كافية ، أو لم تكن هناك ضمانات بمعنى (سحب على المكشوف) ، ثم استحالة سداد المبلغ المقترض .. فأين كانت إدارة البنك حينما أقرضت دون ضمانات ، أو بضمانات غير كافية للحفاظ على حقوق البنك فى استرداد أمواله ،

أى إضرار عمدى بالمال العام وحقوق المودعين أوضح من هذا ؟
ثانياً - إن الموظف العام الذى يتسبب بخطئه فى إلحاق الضرر الجسيم بالأموال العامة أو مصالح الجهة التى يعمل فيها أو يتصل بها أو بحقوق المودعين ، فإن عقوبته تكون الحبس والغرامة ، فإذا نجم عن الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادى ، أو بمصلحة قومية لها ، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات . فأى خطأ أفدح من تلك الجرائم التى أشرنا إليها فى مقالاتنا السابقة ؟

وإذا كانت هذه هى جريمة العدوان العام وتلك هى العقوبات التى تنزل به فمن هو الموظف العام فى مفهوم الباب الرابع من قانون العقوبات ؟ وماهى الأموال العامة فى مفهوم ذلك الباب ؟
المادة ١١٩ مكرراً تقول (يقصد بالموظف العام فى حكم هذا الباب :

هـ - رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين فى الجهات التى اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابعة أى المادة ١١٩ .

فإذا رجعنا إلى المادة ١١٩ نجد أنها تعرف الأموال العامة فى مفهوم الباب الرابع من قانون العقوبات بقولها « يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكاً لإحدى الجهات الآتية أو خاضعاً

لإشرافها أو لإدارتها :

أ - الدولة و وحدات الادارة المحلية .

ب - الهيئات العامة والمؤسسات العامة و وحدات القطاع العام ..

.....

ج - الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تسهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة) .

ويؤخذ مما سبق :

أولاً - أن رئيس وأعضاء مجالس إدارة البنك العربي الإفريقي هم موظفون عموميون .

ثانياً - أن أموال البنك العربي الإفريقي أموال عامة لأن الدولة تسهم في رأس ماله بنسبة ٤٢,٨ ٪ .

ومن هنا تتضح مشروعية إنزال العقاب بكل من ارتكب جريمة في هذا البنك دون تعلات من اعتبارات بنكية أو جنسية رئيس مجلس الإدارة .. القضية هنا حماية الملكية العامة وتأمينها باعتبارها سندا لقوة الوطن حسبما تقضى بذلك المادة ٣٣ من الدستور ..

لقد أخذت مصر بقاعدة إقليمية القانون الجنائي ، فإذا وقعت الجريمة على أرض مصر فإن القانون الجنائي المصرى يطبق العقوبة على مرتكب الجريمة أيا كانت جنسية مرتكبها ..

وهل يعاقب الموظفون المصريون في قضية مجوهرات بنك مصر بالسجن سنوات لا شهورا لأنهم قدروا هذه المجوهرات بأكثر من قيمتها الحقيقية توصلا إلى منح قروض بضمان المجوهرات التي لا توازي قيمة القرض ..

هل يعاقب هؤلاء ويترك رئيس البنك العربي الإفريقي .. ما هو الفرق بين الثمن الحقيقي ، والتمن المغالى فيه الذى يضار البنك بالفرق بينهما إذا قيس بما ارتكبه المشار إليه ؟

هل يستقر مجتمع تجرى فيه هذه الاستثناءات حتى في القانون ؟
ماذا بقي لنا ؟

اسئلة ستذهب كسابقتها بغير جواب ..

ففى الأسبوع الماضى سألناهم فلم يجيبوا ، واستنطقناهم فلم ينطقوا ..

أقول هذا وبعد أيام ستنحل عقدة الالسنه الرسميه جميعا عندما يهل
أكتوبر ويحل اليوم السادس منه فتظهر على الجميع أعراض الفصاحه
والكتابة والخطابه ..

٦ أكتوبر يوم مجيد من أيام مصر الخالده أرض البطولات والانتصارات
ولكن السلطه (العروس) أو الطاووس فى السبعينات وأسرتها وأحبائها
أجهضوا هذا اليوم العظيم وباعوه وتاجروا به وتاجروا فيه وأنطلقوا بلا
ضابط فى شراهه نهمه بحكم الحرمان القديم ، يثرون ويبيعون ويشترون
حتى مالا يباع ..

ورصد العدو المتعدد القنوات ، الظاهره ، وأمن لها ليسهل عليه سحب
السجاده من تحت أرجلهم وحتى يحبط الإنسان المصرى ابن البلد الذى
توجه بالنصر ليوقف انطلاقته فإذا بالمزهو المعتز ينصره ونفسه وتاريخه ،
يصيبه الدوار مما يراه من وصوليه ، وطفويه ، من القاع إلى السطح ،
واختلال القيم ، واهتزاز المقاييس حتى قال أحدهم يوم وفاة السلطان (من
لم يسرق فى هذا العهد فلن يجد فرصه أخرى للسرقة) وليته كان صادقاً فقد
التقط اللصوص أنفاسهم سريعاً وبدأوا الجولة الثانيه وانضم إليهم
أعضاء جدد ..

ولم يكتف القدر فيما يبدو بفرسان هذا الميدان من مصر فانضم إليهم ،
بالاتفاق ، الحابل والنابل من البلاد الأخرى ورأس بنكا مصرى يدعى الهنك
العربى الإفريقى العربى ، كويتى لا وزن له فى الكويت كما يقولون لنا
بأنفسهم فليس بخير مواطنيه وليس بأعلمهم وليس بأقومهم وهو فى مصر بلد
العلم والعلماء ، ظاهره مرضيه ..

مصر التي أعطت في علم الاقتصاد : الدكتور عبدالجليل العمري - زكى سعد باشا ، د . الرفاعى من محافظى البنك المركزى وإخوان هذا الطراز .. ومع هذا تسلل ثم استشرى بالتقاء مصلحته مع مصلحة صغار النفوس ممن يحلمون بالثراء ، وآخرين يتطلعون الى المناصب وشرذمة كالعلق بطبيعتها فهى لا تعيش ، إلا فى مستنقع عارية من الموهبة والأصالة والقدرات الرفيعة .. فليس أمامها إلا الاختيارات الوضيعة ..

ولأن أكتوبر ، باكورة الشتاء فإن الفصحاء بعد مهرجانات أكتوبر سوف يدخلون فى بيات شتوى حتى يوليو القادم على التحديد ٢٦ يوليو فتنظم من جديد حلقات الرقص ، وتعزف الدفوف ، وتدمى الكفوف ، من التصفيق الحاد ، وتبج الحناجر ، وتفرغ من الطعام الأناجر ، فتدخل فى بيات صيفى إلى أكتوبر .. وهكذا ..

ولكن أيها الشعب المصرى لولا أنى أنتمى إليك بكل خفقة بكل خلجة .. لولا أنك أبى وأمى وابنتى وولدى واسمى وعرضى .. لولا هذا وما أكبره لانسحب لومى ، بعدهم ، عليك فلولا من يقبل الجور ماكان من يجور .. أنت الذى ارتضيت هذا المستوى من الياقات البيضاء ثم تعرف بفطنتك مايصنعون فلا تحاسب إلا بعد أن تنشق المرائر ، فلاهم صدقوا معك ولاهم رعوا لك عهدا .. ومهما قلت لهم (مسا التماسى ياورد قاعد على الكراسى) لا يردون ولا يتحركون ، مع أن الكرسى الوظيفى خلق للحركة لا للتثاؤب أو استرخاء الرخاء أو جحوظ البلهاء .. ربما لأنهم ليسوا وردا ولكن حنظلا أو كما قال شاعر النيل حافظ ابراهيم :

أنت أنبت ذلك النيت يامصر فأضحى عليك شوكا قتادا
أيها القائمون بالأمر فينا قد نسيتم عهدنا والودادا

الدجال والشبيكة :

فى فرنسا وزير مرهف الإحساس ، انتحر ، لأن الصحافة أشارت إلى ارتفاع مستوى بيته .. وسواء أصبح هذا أم لم يصبح فهو مال بلد ، فى

النهاية .. ولكن الدجال الذى سرق من بلدنا أى من مال غيره الملايين ..
واستبدل (اللاشيء) بقصر عابدين أى ما يضاهيه .. يتقدمه موتوسيكل
إذا سار - أحد موظفيه لواء مرور له قصة .
وفي المطار فتحت له قاعة كبار الزوار .
وإذا اقترض مزارع مصرى وتأخر فى السداد ، اهتزت صحيفة
الاهرام .. أى والله .. غيرة على المال العام !!

وإذا بدد الدجال ٣٣٥ مليوناً (ثلاثمائة وخمسة وثلاثين مليوناً) باركت
البيان الخيبان .. والبيان بدوره يقول كل شيء تمام التمام .. ليس فى الإمكان
أحسن مما كان ، أن يحدث هذا كله وفى البلد قانون ودستور وصحافة ونائب
عام ومدعٍ اشتراكى ، ومجلس شعب .. الخ ..

أن يحدث هذا كله أمام هذا الحشد كله كارثة قومية .. إنها ظاهرة .
لا يمكن أن يكون الدجال وحده ..
لابد أن هناك شبكة تتساند لأنها تعرف جيداً أن أى خلل أو خلخلة فأن
أفراد العصابة سيتساقطون جميعاً ..

فالعصابة قبل الكشف عنها (عصابة) بتجمعها والتقاء مصالحها .. وبعد
الكشف عنها هى أكثر تسانداً ، من الرعب .. إنها كراكب الأسد يراه الناس
فيوجلون منه وراكب الأسد ، كما يقول ابن المقفع أشد وجلاً .. ولهذا فإن
العصابة تستमित فى الصمود فى وجه العاصفة .. ولكن لا بد لليل من آخر

حكمة تقولها الطبيعة فى تعاقب الجديدين الليل والنهار .. وتقولها مسيرة
تاريخنا فى غزاة الارض ، وبغاة الحكم ، « ومافيا » الدولار .. فما من طاغية
أرادها بسوء حتى قصمه الله وعلى يد هذا الشعب حتى لا تشير الدلائل
إلى المصير المحتوم ..

إنى أومن إيماناً لا يتزعزع أن العصابة ستسقط لأن الجسم يلفظ العضو
المرزوع فيه خاصة إذا كان فاسداً متحللاً .. (١)

(١) تحقق هذا بفضل الله .

وسيكون سقوطها نقطة تحول ..
سيرد سيادة الدولة من غيبوبتها ، وسيرد للحكومة هيبتها الغائبة ،
وشرعيتها المهلهلة ، وهويتها المجهلة كبيان وزارة الاقتصاد .
سيرد للقانون مكانته في حياة الجماعة ..
سيرد للشعب ثقته في سيادة القانون .
سيرد للشباب المصرى الذ يزمع الهجرة ، الأمل ، في مجتمع نظيف
شريف .

سيرد للشرف جدواه وهالته .. ففى وجود العصابة ، غدا الشرف
سذاجة ، وكلمة الحق لاجاة ، وتضيع في الحياة المعانى الجميلة ، والقيم
النبيلة ، لأن كل شىء ضاع ..

وكلمة العصابة ليست صفة فضفاضة ولكنها حرفية ولنضرب مثلا :
الشركات وقصتها مع رئيس البنك الإفريقى العربى ..

الشركات :

جعل إبراهيم الإبراهيم ، البنك الإفريقى العربى على الإسهام في عدة
بنوك وشركات داخل مصر وخارجها لتكون منافذ لتهريب المال المصرى
تحت اسم قروض لهذه الشركات وهى بدورها تقرضها لنوعيات معينة
له مصلحة معها وفيها . نأخذ شركة (أمفكو) .

شركة أمفكو : والشركة العربية العالمية للتمويل لوكسمبورج يسهم فيها
البنك الإفريقى العربى بنسبة ٢٠ ٪ (ستة مليون دولار) واقترضت من
البنك ٣٥ مليون دولار (خمسة وثلاثين مليوناً) أى ٤١ مليون دولار (واحداً
وأربعين مليون دولار) .

يقول تقرير الشركة نفسها عن عامى ١٩٨٣ و١٩٨٤ فى ص ٢٤ عن بند
القروض :

٤٥,٨ مليون دولار قروض قصيرة الأجل وكمبيالات وشيكات مؤجلة
الدفع .

- وهذه عادة لا تكون إلا للمعارف والأثريين المقربين .
- ٣٢,٤ مليون دولار أسهم غير مقيدة بالبورصات ..
 - وترجمة هذا الرقم هو مضاربات في سوق المناخ بالكويت .
 - ١٢,٩ مليون دولار أصول أخرى يقول التقرير إنها استثمارات مالية تديرها شركات أجنبية ..

وقد بلغت خسارة شركة أمفكو ٣,٢٤٩,٠٠٠ (ثلاثة ملايين ومائتين وتسعة وأربعين ألف دولار) في سنة ١٩٨٤ وارتفع هذا الرقم ١٩٨٥ فبلغ عشرين مليون دولار في تقدير الخبراء .. هذه الملايين ديون معدومة ضائعة على مصر .. ومادام هو رئيس مجلس الإدارة في الناحيتين أى البنك العربى الإفريقي .. وشركة أمفكو وغيرها فإن الديون المتسربة والمهرية تحت اسماء مختلفة من قروض وتسهيلات وائتمانات ، مفقودة بلا حسيب أو رقيب ..

(٢) بنك البحرين العربى الإفريقي (المنامة)

- فقد احتياطاته كلها وهو بسبيل الانسحاب كبنك وسينقلب إلى فرع للبنك العربى المصرى ، قبل الإفلاس ..
- (٣) بنك ارتوك اندترست ناسوا ليها ما وقد أصبح في حكم الإفلاس .
 - (٤) بنك تونس العربى الافريقي - تونس وقد أنشأه البنك الإفريقي العربى في مصر وأسهم في رأس ماله بنسبة ٩٩,٩٩ % .
 - وقد أنشأه إبراهيم بعد أن أفلس بنك تونس الدولى الذى تسهم فيه شركة أمفكو بنسبة ٢٩ % من رأس ماله ..
 - (٥) الشركة المصرية العالمية للاستثمار - القاهرة وتملك الشركة العالمية للتمويل (أمفكو) ٧٠ % من رأس مالها ..
- مجموعة البنوك العربية الدولية :
- يوباف - يويان .. إلخ .

هذه هى الأبواب الخلفية التى يمكن أن تكون منافذ للتهرب والتهرب ، ولكل منها قصة دامية تحكى كيف يتم نهب مصر مع حماية من ينهبونها ..

إنه يصرح متعمدا أنه اشترى مئات بالثمن البخس بعضا منها من ذوى
الياقات البيضاء ولكن لا ينسى انه اشترى من قومه الكثيرين أيضا ..
اشتراهم بالقروض التي حملها علينا أى على حسابنا تحت اسم ديون
معدومة ..

اشترى فى الكويت الرجال والأسر والصحف والشركات وبعض
الصحفيين والتفاصيل سجلها تقرير الرقابة سنة ١٩٧٩ وتقرير تفتيش
البنك المركزى سنة ١٩٨٤ ..

بل بلغ به الأمر حد إقراض نفسه للمضاربة فى سوق المال مخالفا بها نص
المادة ٢٦ من النظام الاساسى للبنك والتي تجيز (حصول أعضاء مجلس
إدارة البنك على تسهيلات ائتمانية بشرط منحها للعملاء ، وبشرط أن تكون فى
حدود أغراض البنك ويقع باطلا ما يخالف ذلك) .

ويبدو أنه لم يقرأ الجملة الأخيرة للمادة السادسة والعشرين أو قرأها ولم
يفهمها .. أو فهمها ولم يعمل بها لغرض فى نفسه مالبث أن تكشف
واقضح ..

ولم يحدث هذا منه مرة فحسب بل تعدد على النحو التالى :

حصل لنفسه على قرض من البنك العربى الإفريقى بمبلغ ١٥ مليون فرنك
سويسرى تعادل فى ذلك الوقت ٩ مليون دولار ، وذلك للمضاربة به فى أسواق
المال وقد نفذت هذه العملية على مرحلتين الأولى بحوالى ٦ مليون دولار فى
١٩٧٩/١٠/٢١ والأخرى بحوالى ٣ مليون دولار حولت للبنك العربى
الإفريقى بالقاهرة من البنك العربى الإفريقى بعمان الذى يرأس أيضا
مجلس إدارته) ..

غرفة العمليات ..

وعلى الطريقة الأمريكية أعد غرفة عمليات للرد على الحقائق بالأكاذيب
والتمويه .. ومثله يتوسل بوسائل اعلامية مستأجرة وملاكى .. أما الفئة
الأولى فمعروفة كتبت أسماءها أكثر من جريدة ، واقضح أمرها من
الإعلانات المبوبة والأحاديث المدبجة ..

أما الفئة الأخرى فالمستوظفون عنده والقائمون على رعاية حياته بكل متطلباتها .. ثم تأتي بعد هذا ..

مجلة اليوم :

مجلة أصدرها بدون ترخيص والمسألة ليست مخالفة إدارية وقانونية إنما المهم والمستفز أنه لا يأبه بالدولة وقوانينها ونظمها .. ليس عنده اعتبار لشئ .. بما في ذلك حتى مجلس الشورى الذى يملك أمر الصحف أو المجلات العديدة والجديدة .. لقد رتب نفسه على أنه دولة داخل الدولة بل أكبر من الدولة .. وأن دولته الجديدة استقطبت واستوعبت الدولة الأصلية فهو يملك أن يخالفها .. والحقيقة أن خلاف الرأى لا يفسد للود بينهما قضية .. وإلا كيف قبلت منه الكبائر والجرائم والتحديات ؟

مجلة على كل عدد منها عبارة (غير مخصص للبيع) ولأنه غير مخصص للبيع فهو غير مرقم على النسق التالى :

العدد صفر (١) العدد صفر (٢) ، العدد صفر (٣) ...

وكيف يتأتى لمجلة بدون ترخيص أن تطبع في مطابع دار الإسكندرية للطباعة والنشر التى تسهم فيها شركة أمفكو بنسبة ٢٠ ٪ من رأس المال .. التى يرأس إبراهيم الإبراهيم مجلس إدارتها ويسهم البنك الإفريقى العربى بنسبة ٢٠ ٪ من رأس مالها كما أشرت ..

كيف يجمع اشتراكات ؟

ألا يدخل هذا فى عداد الاحتيال والتحديات ؟

مجلة (اليوم) على العدد صفر ٢ الصادر فى مايو . صورة على نجم على الغلاف ..

وعلى العدد صفر ٢ - يوليو ١٩٨٦ نقيب المحامين الأستاذ أحمد الخواجة .

وعلى العدد صفر ٤ - أغسطس ١٩٨٦ صورة السيد / كمال حسن على

ماذا يريد أن يقول ويوهم ويوحى ؟ .. ماذا يريد ؟ فسروها

وفي داخل المجلة يستكتب أقلاما وأقلاما ومن لم يكتب له يلجأ إلى حيلة هي نشر المقالات القديمة التي مضى على نشرها سنوات بزعم (ثباتها على الزمن) وهو تمويه مكشوف ليتكثر بالاسماء في باب الإيحاء والادعاء .. والتكاليف من مال البنك .. ولما كشفنا أمرها ادعى أن شركة إنجليزية تصدرها ..

الرد على المصور :

أشرت في المقال الرابع الى الرد على المصور ، وحين شرعت في كتابة هذا المقال كان المصور قد انكشف أمره وإذا عرف السبب بطل العجب .. ومادامت الأسباب معروفة فهو لا يستحق الرد إلا إذا أرادت نة العمليات التي أعدها المصور بدوره لخدمة « السيد » ان تزداد بها معرفة ..

الرد على رد السيد كمال حسن على :

أبرز ما في رد السيد / كمال حسن على زعمه أنه لم يكتب إلى دولة الكويت في طلب الإبقاء على رئيس البنك الإفريقي العربي ، وهل التزكية لا تكون إلا بالكتابة ؟ إنها ميسورة بغيرها من وسائل الاتصال والتوصيل . ثم بماذا يفسر بقاء رئيس بنك كتب فيه وزير الاقتصاد في وزارته خطابا معززا بالحقائق ، التي تدخل تصرفاته في باب التجريم ؟ .

نقطة أخرى :

السيد / كمال حسن على كان رئيس المخابرات العامة .. أي يعرف بحكم هذه الوظيفة ماتحت الجلد ، بل ماتحت النخاع ، حتى ولو لم يكتب وزير الاقتصاد هذا الخطاب .. فإذا كان من خلال وظيفته لم يعرف حقيقة رئيس البنك المشار إليه ، فكيف ظل هو نفسه في منصبه ؟

وإذا كان يعرف بحكم أنه رئيس المخابرات العامة ثم أملى له فمسألة تستوجب المسألة بما جره هذا الإملاء والإبقاء من خراب على اقتصاد مصر .

السيد / على نجم مرة أخرى :

سئل محافظ البنك المركزي في سبتمبر سنة ١٩٨٦ في حوار تلميعي مزدوج مقصود ذى شقين أو غرضين :

● هل تم التفتيش على البنك الإفريقي العربي الدولي ؟
فأجاب :

● آخر تفتيش كان في ١٩٨٤ وكان للبنك ملاحظات قوية بعضها تم تصحيحه ، والآخر في مراحل التصحيح ..

فهل تحتاج الملاحظات القوية في الاقتصاد عصب البلد ثلاث سنوات من ١٩٨٤ - ١٩٨٦ لتصحيحها يا محافظ البنك ؟

الواقع أن هذا التقرير وما به من ملاحظات حول تصرفات الإدارة في هذا البنك كان كافياً لتغيير الإدارة بعد محاسبتها وتقرير التفتيش (٣٤) صفحة أربعة وثلاثون فضلاً عن الكشوف والمرفقات .

أضع تحت عين محافظ البنك المركزي حقيقة واحدة من حقائق كثيرة جاءت في هذا التقرير ، تكفى إحداها لتجريم رئيس البنك المسنود . جاء تحت بند القروض والسلفيات للعملاء خارج مصر حسب أنواع الضمانات المقدمة :

● القروض والتسهيلات التي منحت بدون ضمان :

١٥٧,٨٠٠ مليون (مائة وسبعة وخمسون مليوناً وثمانمائة الف دولار وقت أن كان رأس مال البنك المدفوع ١٤٠ مليون دولار) مائة وأربعين مليون دولار) .

كان هذا في مارس سنة ١٩٨٤

وفي سنة ١٩٨٦ تعثر البنك وخسر ٩٧,٩ مليون دولار (سبعة وتسعين مليون دولار وتسعمائة ألف دولار) وكان المفوض أن يصفى أعماله كنص

النظام الأساسي للبنك فإذا بالمحافظ يقول في حواره :
 (بالنسبة للبنك الإفريقي العربي هو تحت السيطرة التامة من البنك
 المركزى ، ومنذ بداية هذا العام ونحن على اتصال بمراقبى حسابات هذا
 البنك ، وبمجلس إدارته . وتم اتخاذ العديد من الإجراءات إلى الآن سواء
 على المستوى الفنى أو على مستوى الأداء . ولهذا وافقت السلطات فى البلاد
 الأخرى ، المساهمة على زيادة حصتها فى رأس المال وما كان هذا ليتم لو لم
 تكن الدولة مطمئنة إلى تدخل البنك المركزى وتصويبه لأوضاع هذا البنك) .

ليقل لنا محافظ البنك المركزى ماهى الدول التى وافقت على الزيادة ؟
 أليست دولة الكويت ؟ لأنها وحدها الرابحة فى الصفقة بما تحصل عليه
 من قروض وتسهيلات ثم رئاسة البنك منذ انشائه ، وهو مالم يحدث .
 ولن يحدث فى غير مصر . وبالرجوع إلى تقرير التفتيش من البنك المركزى
 المصرى على البنك العربى الإفريقى الدولى طبقا للمادة ٩ من القانون رقم ٢٠
 لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٣ نجد :

النسبة	القيمة بالمليون دولار	
١٥٪	٩٩,٨	تسهيلات ممنوحة لعملاء داخل مصر
٨٠٪	٥٢٨,٣	تسهيلات ممنوحة لعملاء بالدول العربية من هذه التسهيلات
	٢١٥,٧	تسهيلات للكويت وحدها

أى أكثر من نصف نسبة الدول العربية مجتمعة ..
 وأكثر من ضعف نسبة مصر المتساوية معها فى نسبة رأس المال .
 يضاف إلى هذا نسبة تفوقها فى عضوية مجلس الإدارة بمقدار الضعف
 أيضا مع تساوى مصر فى نسبة رأس المال .

وهكذا يخدمنا محافظ البنك المركزى مرتين ليحمى رئيس البنك
 المقصود بدلا من كشف خبيثة أمره وقاء بمسئولية مركزه وأمانة الضمير

لمن وضعه البلد قيما على ماله ..

ومن طرائف السيد / على نجم ، قوله (ولم يحدث خلال تاريخ عملي أن قرأت في أية مجلة حديثا عن البنوك مثلما حدث في الأسابيع الأخيرة) .
ولكنى أقول له : إنى غير المتخصصة جدا ، قرأت عددا كبيرا من المجالات التى تصدر بالإنجليزية عن البنوك ، وبها كثير من الأحداث التى لا تبلغ فضيحة رئيس مجلس إدارة البنك الإفريقى العربى لأنها فى البلاد الأخرى تتدارك قورا ، ومع هذا نشرت مخالفات وتجاوزات جعلت البعض يسجن والبعض ينتحر !! حين يعيش ويرزق إبراهيم الإبراهيم فى مصر ..
ومما قرأت :

● مجلة عالم البنوك - يونيو سنة ١٩٨٦
الموضوع (أزمة البنوك الإسرائيلية)

القصة كاملة تتناول (أربعة رؤساء بنوك ووزيرا ، والذى حدث بعد هذا العدد أن إسرائيل أطلحت برؤساء هذه البنوك ومحافظ البنك المركزى فيها واستقال وزير الاقتصاد .)

● أعداد شهر أغسطس من مجلة ميد (الشرق الأوسط للأعمال الأسبوعية
(Meed) .

الموضوع عن البنك الإفريقى العربى وعن بنك البحرين الإفريقى العربى ..

● مجلة المصارف والبنوك . عدد اكتوبر سنة ١٩٨٤
الموضوع فضيحة بنك (ارتوك) أحد البنوك التى يسهم فيها البنك العربى الإفريقى فى مصر ، أو فضيحة رئيسه بالذات^(١) تحت عنوان :
من هو الذى على الكرسى الساخن ..

Who's in the hot seat

● مجلة المال للشرق الأوسط

Middle East Money

(١) رئيس ارتوك ، ابراهيم الابراهيم (رئيس مجلس الادارة)

المجلد الثاني عدد (٥) أغسطس سبتمبر سنة ١٩٨٦

الموضوع (خسائر البنك الإفريقي العربى) ..

● مجلة : البنوك العدد الصادر ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٦ الموضوع (المسلسل
الجهنمى لقضائح المصرفيين المشبوهين والمرتكبين والمتلاعبين
بالمليارات) ..

(عن انهيار بنك امبرو زيانو) الإيطالى .

الموضوع الثانى عن :

إدارة « السوسيتيه جنرال » تتكتم على خسائر مبلغ ٢٧٠٠ مليون
فرنك ، وديوان المحاسبة يضع يده على القضية والحكم قريب ..

● مجلة البنوك العدد ٢٢٩ يونيو سنة ١٩٨٦

الموضوع :

(بنوك التكساس تتخبط فى متاعب رهيبية) .

نقدم هذا نحن غير المتخصصين لمحافظ البنك المركزى قمة التخصص
والذى لا يقرأ .. لعله يقرأ أو لعل أهدى إلى اختراع « قراءة » بفتح
القاف على وزن « فهمه » لتقرئه ..

وهكذا نرى أن :

القضية خطيرة :

ولكن الأخطر : السكوت عليها أن " شلل إزاءها على كافة
المستويات .. ويتفاقم الخطر بقدر عدد الذين يمسه الموضوع بما فيه ،
وخطورة مواقعهم ..

من يملك المحاسبة أو النقد ولا يفعل لابد له من تفسير ..

ولكن ألا يحق لنا أن نقول لإبراهيم الإبراهيم (اصنع ماشئت) مادام
بضعة رؤساء حكومة على التعاقب - باستثناء فؤاد محبى الدين - لا يملكون
معك حلا أو ربطا ..

(اصنع ماشئت) مادام محافظ البنك المركزى يغطيك بما يشينه هو ..

(اصنع ماشئت) مادام .. القانون يطبق على أبناء البلد دونك !! (اصنع
ماشئت) هل يحقق معك أحد ؟ هل قال لك أحد قف من أنت ؟ لم يحدث حتى

الآن ، لأن أهل الكهف أيها المصري المنكوب لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا وللمت منهم رعبا ، على الرغم من المكاتب المكيفة والهالات المزيفة ..

(اصنع ماشئت) فرئيس الحكومة السابق لم يبالي بخطاب وزير الاقتصاد ، ورئيس الحكومة الحالي الذي يرد على السابلة ، لم يرد على أهل الرأي . ووزارة الاقتصاد أصدرت بيانا خبيانا لن يجروا أحد منا بدءا من الوزير إلى كاتب الأرشيف أن يوقعه فولد ميتا ..

(اصنع ماشئت) فقد كمت الإعلام - بالكسر - (والأعلام) بالفتح وكلاهما جارح ..

(وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المتقين)

١٩ كالجائية ٤٥

(اصنع ماشئت) مادمت استقطبت في بلدك الكويت ، الأفراد والشركات والأسر (الكباره) والأشخاص الكبار ..

واستقطبت في بلدنا مصر ، الصغار ، مهما تصدروا المؤسسات والصفحات ، فالمكان يشرف بالمكن لا العكس .. ويفخر بالطهارة لا الرجس .. انت كاذب نعم ، فقد أجبت عن سؤال المبنى الجديد للبنك بجاردن سیتی بأنه تكلف ١٧ مليون دولار (سبعة عشرة مليون دولار) في حين أن تقرير تفتيش البنك المركزي من واقع أوراقه والذي بدأ في ١٩٨٣/١٢/١٢ وانتهى في ٣ مارس سنة ١٩٨٤ يقول :

(إن مبنى جاردن سیتی تكلف ٢٨,٢ مليون دولار حتى ٨٣/٩/٣٠ أى قبل أن يتم ، أو أن الرقم بعبارة أخرى ارتفع بعد هذا عند التشطيب النهائي .

وهكذا يتبين ، بلا مؤاخذه ، أنك كاذب ولكن (اصنع ماشئت) .. أنت مضلل نعم لأنك أجبت عن سؤالى :

كم عدد الأعضاء المصريين في مجلس الادارة ؟

— وأنا أعرف أنهما اثنان ، وللكويت أربعة ، مع أن مصر والكويت تتساويان في نسبة إسهامهما في رأس المال ..

ولكنك أجبت عن السؤال بأن عدد موظفي البنك ٦٠٠ ستمائة من المصريين ، وما عن هذا سألتك : لأنك لا فضل لك فيه ، ولو استطعت أن تستخدم من الكويت هذا العدد لما تأخرت ، فضلا عن أن البنك على أرض مصرية ..

ولكن (اصنع ماشئت) فطالما ابتلينا بأمثالك ثم شهدنا نهايتهم وقد أخذتهم الصاعقة بظلمهم) .. (وقد خاب من حمل ظلما) ..

(اصنع ماشئت) فقد كتبنا ما يفجر الصخر ، وينطق الحجر ولكن .. (اصنع ماشئت ..)

أنت دجال نعم ولكن لو كنت في دولة أذكيا لانكشف أمرك وحقق معك ... وحتى بعد أن انكشف أمرك وسجل في تقارير بعد تقارير ماذا حدث ؟ الغيب الرقابة الإدارية !! (فاصنع ماشئت) ...

أنت مهرب .. متهرب نعم ولكنك لو كنت في دولة ذات سيادة لطارت رأسك وعلق جسدك للنسور جزاء (للغرور) الذي لقبك به « الأعداء » أى أعداء الأمس أصدقاء اليوم (فاصنع ماشئت) ...

أنت صفيق نعم ولكن (اصنع ماشئت) وهل يعقل أن يقبل شخص أن يعيش في بلد يرفضه ، وشعب يبغضه ، والرفض والبغض معناهما الاشمئزاز والاحتقار ، وتقبل أن تعيش على أرضنا فأنت كائن فقط لا إنسان ..

وفي هذا عزاء لنا فإذا كنا أصحاب المال المهدر ، فأنت مهدر أيضا .. والمال حتى وإن بلغ الملايين .. أرخص كثيرا من الإنسان التنين ..

ما الذى يبيحك بعد أن عرفت رأينا فيك ؟ يصف أهلنا في الريف بليد الإحساس بأنه (جلده نحس) فهو كالخرتيت لا يحس ، والجلد علامة الإحساس .. لأن نهاية أطراف الأعصاب تحت الجلد مباشرة ، ولهذا يؤلم الجرح أو الحرق في الجلد أشد الألم وهنا تبدو حكمة آيات العذاب في الآخرة للذين استحقوه (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب) .

٥٦ م النساء ٤

والذى يثير العجب أكثر ، أن دولتك لم تسحبك ، وتذكرت انجلترا حين كانت امبراطورية لا تغيب عنها الشمس وسحبت (كرومر) بعد حادثة دنشواى على بعد ما بينك وبين كرومر حتى ينعدم القياس - وإن كنت أمقتكما معا على غير معرفة من أجل مصر - وبعد ما بين حادث دنشواى وبين حوادثك التى تدفع ثمنها مصر ، كلها لا قرية صغيرة فيها ..

أما الضالعون معك ، المتقامئون لك ..

أما القبض منك مباشرة أو من خلال الأبناء والأقارب والمنافع وشقق باريس ولندن وعضوية مجالس البنوك والشركات والهبات والإكراميات السخيات والإعلانات والصفحات المربيات الغزيرات - وكله من مال البنك أى مالنا .

فإننا نطالب بمحاكمتهم والتحقيق معهم بتهمة الخيانة .. لقد خسرنا موقعة (مرج دابق) مع سليم الأول ، لأنه اشترى أيضا من يبيع مثل خير بك الذى حقت عليه سريعا لعنة السماء والأرض وذاق العذاب جزاء وفاقا .. والذين خانوا عرابى سنة ١٩٨٢ ..

إن معارك الداخل من اقتصاد وأثار ديكتاتورية ليست أقل خطرا من معارك الميدان ، قلها مقومات المعركة ، من حيث النتيجة والأثر البعيد .. بل إن هؤلاء ذنبيهم أعظم فإن أى دخيل لا يمكن أن يجروا على اقتراف إثم وارتكاب جريمة إلا يطابور من هؤلاء العملاء الذين يحملون اسمها وينخرون في عظامها كالسوس ..

(وحبط ما صنعوا فيها وباطل ماكانوا يعملون)

١٦ ك هود ١١

(أولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة)

٦٩ م التوبة ٩

أما الآخرة فلن يقلتهم الحساب والعذاب من العادل القادر ..
أما الدنيا فان لم نجعل منهم عبرة لغيرهم فقل على هذا الجيل السلام ..

لن تجدى المدارس أو حتى المساجد في نفوس خربت تخريبا ودمرت تدميرا ..

قد يجوع الإنسان ويحتمل قسوة الجوع .. ولكن ليس أقسى على الانسان من أن يضام ..

واحتمال الأذى ورؤية جانيه غداء تضوى به الأجسام
إن رئاسة التحريم من اليوم يجب أن تكون بالانتخاب لا التعيين حتى
لا تكون ثمنا ..

إن القلم الذى أقسم به الله وما سطر ، قيمة عليا لا سلعة قابلة للتداول ..
إن الكتابة حرم ومحراب لا يمسُّه الا المطهرون ..
وسوف نظهر هذا المحراب ..
سوف نزيح عنه أكداس التراب ..

فيعود مركز إشعاع ، عزيزا من تعفف وامتناع ، كريما لا يشتري ولا يباع .. صلبا لا يلين ولا ينصاع .. مؤمنا لا يخشى ولا يرتاع .. لأن في السماء إليها لا يعبد غيره ولا ينفع غيره .. أما إذا تخوف رعديد من بشر ... وتخوى العبيد من الأثر ، وتجوف العقل من المعنى ، وتخلى الضمير عن القيمة ، سقط القلم من اليد ، لأن صاحبه ، قبله ، سقط من العين ..
لقد علمتنا تجربة مصر الزراعية في فجر التاريخ ردم المستنقعات ، واقتلاع الأحراش وتنظيف الأرض حتى تزكو بها الزراعة ، ولولا هذا لما أعطت مصر هذا الطرح مختلفا ألوانه من زراعة الأرض بالحب وزراعة العقل بالعلم ، وزراعة الوجدان بالفن ، وزراعة الإنسان بالدين ..

ولكننا الآن لا نزرع ، وبالتالي لا نردم المستنقعات حتى وأن زكمت رائحتها الأنوف ، ولا نقتلع الاحراش ، والدليل صفقة القمح التى جاءت في الوقت الذى خرج من مصر ٢٣٥ مليون دولار (ثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليون دولار تهليا وتهريبا .. (١)

(١) صفقة القمح يقدر ثمنها بنحو ثلاثين مليونا .

ويكتب على مصر هذا كله .. ويفرض على الشعب المصرى ، ولاته هذا كله وهو رضوان الجنة التى كان الناس يهبطونها ويمتارون .. بل مصر فى القرآن الكريم جنات وعيون لا جنة واحدة .. (كم تركوا من جناب وعيون وزروع ومقام كريم) ..

٢٥ ك الدخان ٤٤

و « كم » هنا للتكثير .

ولكننا نسينا الله فأنسانا أنفسنا ، ونسينا تراثنا فلم نستهد الخالق ولم نستوعب التاريخ ..

ولكن هذه التجربة المريرة لن تمر حتى يلقى الجنة جميعا جزاءهم . هذه التجربة لن تمر بدون التسجيل فى كتاب مفصل تفصيلا .. يدمغ الجنة بوثنائها وحقائقها حتى يعلم هذا الجيل والأجيال القادمة من أكرموا فى حق هذا البلد .. ومن حفظوه حتى لا يستوى الصادق والمارق ..

وهل تستوى الظلمات والنور ...

أو الفاضل و « المغرور » ؟

قسما ببارئء الكنانة وواهب النيل

قسما بمصر وجراحاتها وتاريخها الطويل ..

قسما بشعب يُحسبون عليه وقد أذاقوه الويل ..

أننا لن نكف حتى تفتصف مصر (١) وتحترم إرادة الشعب المصرى

الذى هو وحده مصدر السلطات ..

(١) بفضل الله بررت بهذا القسم فلم أضع القلم حتى غادرت الجرمية ، أى إبراهيم الإبراهيم البلاد وحتى عين محافظ جديد للبنك المركزى .

ما بعد المقال الخامس

ثار أعلام منهم شيخ المحامين الأستاذ مصطفى مرعى والمستشار أحمد سليمان إلى متى تكتبين وتتمزقين دون رد من الحكومة ؟ إنك تدفعين الثمن غاليا ، وندفمه معك باحتجاب كتابتك الأدبية والحضارية - التي توقفت من أجل خوض هذه المعركة - ولم تكن كتاباتى الأدبية وحدها هي الضحية .. لقد جمدت كل شىء حتى كتبى التي في المطبعة .. حتى أسفارى خارج مصر وكان ردى أن الكاتب في عصور الضياع لا يمكن أن يخلد ويخلو إلى برجه العاجى هانئا به .. إن الكاتب ضمير شعبه ونبضه ، ولا يملك أن يرى النزيف ولا يحرك ساكنا ، أو يحرك ليكتب فنا .. لابد أن تكون حروفه نارا يصلها الجناة ومع تصميمى على الاستمرار في اقتناع كامل إلا أنني في الوقت نفسه فكرت في تحريك المعركة إلى ساحات أخرى تضاعف التأثير أو تعين عليه .. فكتبت في جريدة الشعب في العدد الذى صدر في ٧/١٠/٨٦ كلمة موجزة مركزة مشحونة ، بديلا من المقال الكبير الذى دأبت على كتابته .. هذه الكلمة بعنوان :

الجولة الثانية

حين تكون للوطن قضايا كبرى .. وحين تكون القضايا الكبرى ، كوارث كبرى ، تتعدد ساحات الجهاد ، من صحافة (أقصد صحافة الرأي وهيئات علمية وجامعات ونقابات ، وأحرار مفكرين وكتاب ومجلس شعب .. ورأى عام يحسب حسابه ، ويرهب جنابه وهو في بلدنا يهب فجأة .

وعادة تكون الصحافة بحكم الانتشار الواسع والسريع ، الجولة الأولى ..
وقد غطينا الصحافة تغطية كاملة موثقة محققة وأن الاستعداد للجولة الثانية .

عندى الكثير لهذه الجولة التي تتطلب مع الحقائق والوثائق طرحا جديدا من الكشف والمواجهة لا تستثنى أحدا أو موقعا .

أيام معدودات وتبدأ الجولة الثانية إلا أن يستيقظ أهل الجمود الذين تحسبهم أيقاظا وهم رقود في بلد أقسم ألا ينام وألا يضام ، وهو يعرف أعداءه في الداخل والخارج ، ويعرف كيف يتعامل معهم في وضوح النهار ولو كانوا في بروج مشيدة أو حشود مجندة .

موعدنا الجولات القادمة التي نحتشد لها ، ونعد لها ، واحدة بعد الأخرى في إصرار لا يلين ، واثقين في الله (ولينصرن الله من ينصره) .

وعلى الرغم من هذا التأكيد على الاستمرار انزعج الكثيرون عندما قرعوا هذه الكلمة .. وانهمرت الأسئلة هل اكتفيت بهذا ؟ هل سأعود إلى الكتابة ؟ هل سأتوقف ؟ هل ضغط على أحد ؟ وهذا أمر كان السائل قبل أن أرد ، يسارع في استبعاد بنفسه وبفرضه .

ولكن وقع هذه الكلمة على الحكومة كان شيئاً مختلفاً وكبيراً .. خشيت تحرك الجامعات والنقابات الواردة في كلمتي . وكان إبراهيم الإبراهيم أشد خوفاً ورعباً ، فهرب إلى أمريكا ، ومن هناك استدعته الكويت لما جاء في هذا المقال من ذكر الذين استقطبهم في الكويت .

وهنا نطقت الصحف الحكومية بعد الصمت الثقيل والوبيل .. حلت عقدة لسانها وأعلنت استبداله بغيره مرة واستقالته مرة أخرى .

وهي شهادة على صدق ماكتبناه ..
وكم أشرف بشهادات الصدق .. ومع هذا كنت أتمنى أن أكون مخطئة إذا كان الخطأ في صالح مصر .

سقط إبراهيم الإبراهيم كما يسقط في النهاية كل أفاق .. ولكنه في الحقيقة تفوق على سائر الأفاقين ، فقد وجد في نفسه من الجراءة والصفافة معاً ما يزعم معه البطولة والفتوحات الاقتصادية ، بل التضحية من أجلنا !!

وهكذا سمح للساقط من الكرسي أن يتظاهر بالاستقالة ، بل واستقالة مسببة يلبس فيها مسوح الرهبان ويقول :

إن موجودات البنك قد تضاعفت ثمانى مرات ، كما تمت زيادة رأس مال البنك وزيادة فروع ونشاطاته ، وبلغت أرباحه على معدل رأس المال خلال هذه الفترة أكثر من ١٣٠ % !!!

وأن الجهود التي كان يبذلها لم تكن لتروق للبعض !! حيث كانت تثير حفيظتهم ، كما كانت تملؤهم الرغبة في

إبعاده عن موقع المسؤولية ، وذلك من خلال ما تعرض له شخصيا من حملات تشكيك شنتها عليه بعض صحف المعارضة ، وأنه من موقع المسؤولية والحرص على المصلحة العامة ، وتجنبنا للتوتر ، ولاصطناع مواجهات فإنه يرفع استقالته راجيا قبولها] .

كذب وادعى ..

هذا الذى بغى وطغى ، وسلب وثلب ، ونهب وتبجح ، وقال يوما ، إنه لو أراد أن يبني قصرا في ميدان التحرير لفعل !! وضحكت مصر الواثقة بربها ، والواثقة بنفسها ، وأضاء بالبهجة وجهها النبيل .. وضحك العالم أيضا ..

أغرقت مصر التى تعرف مصير شائئها ، فى الضحك . ويضحك كثيرا من يضحك أخيرا .

(٦) إذا لم يحاكم إبراهيم الإبراهيم خسرت الدولة الإرادة .. والسيادة .. والمال والرجال .

خسرت الإرادة لأنها لم تحقق مع المجرم ، ولم تسترد ما فقدته ، فتنازلت
عن حقها بلا تبرير ..

وخسرت السيادة لأنها عجزت عن تطبيق قانونها على أرضها بلا تفسير ..
وخسرت المال لأن تافها سلب ونهب مئات الملايين ، حتى تقبل هي
الملايين ، تفضلا من دول أخرى ، وهو ما لم يحدث في تاريخنا كله ، ولكنه
عصر الهوان ..

وخسرت الرجال حين تواطأ معه مسئولون وعسكريون ، ومدنيون
وصحفيون ، واقتصاديون وحكوميون ، وحزبيون ، كما تواطأ معه في الكويت
المسئولون وصحفيون واقتصاديون ، وأسر كبيرة فلعب بكل شيء ، لأن كل
شيء أنصاع ثم ضاع ..

لغز للحل :

هرب رئيس البنك الإفريقي بعد أن افتضح أمره .. كيف ؟
مكذبا بلا تحقيق .. بلا حساب .. بلا عقاب .

كيف تعاقب على التواطؤ وزراء الاقتصاد دون أن يطيحوا برئيس البنك
المنحرف ، ويزيحوا ذبوله وأعوانه وعملاءه والضالعين معه ؟

ورؤساء الوزارة ، على التواطؤ أيضا ، كيف لم تر ، عيونهم الفساد ، وتشم
أنوفهم رائحته الكريهة ؟ كيف يكون أى مصرى رئيسا للحكومة ولا يعرف
أعداء البلد وما يصنعون ؟ أو يعرف ويلزم الصمت ، وهذا أدهى ؟

نشر هذا المقال في جريدة الشعب بتاريخ ١٤/١٠/٨٦ .

والنائب العام ، لماذا لم يمارس سلطات وظيفته ؟
والمدعى الاشتراكي الذي يطلق الناس الطيبون على صاحب هذا المنصب
(محامي الشعب) ، أليس الـ ٣٣٥ مليوناً من الدولارات مبال الشعب ؟
ثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليوناً !
ما الذي منع هؤلاء جميعاً من الحركة ؟
لقد أدانت الحكومة نفسها كما لم يفعل أحد .. فما كانت لتسكت إلا إذا
ضمت صفوفها متورطين على كافة المستويات .

إن اليد النظيفة تعنى الرأس المرفوع ، والأمر المسموع ، والردع
الحاسم .. أما إذا التقت المصالح الرخيصة ، واتفقت الأغراض الخبيثة ،
سقط الكلام لأن كل شيء « غوى » (والنجم إذا هوى) .

المستولون :

الذين كتبوا البيان النجم .. والذين أعلنوا أنهم اشتركوا في كتابته .
محافظ البنك المركزي الذي كتب مفتشوه سنة ١٩٨٤ تقريراً فضح خفايا
رئيس البنك الإفريقي العربي الدولي .. وبدلاً من أن يجعل هذا التقرير نقطة
تحول لصالح مصر ، دافع عن المجرم .

الوزراء

كيف تعاقب على التوالى وزراء الاقتصاد ، دون أن يطيحوا برئيس البنك
المنحرف ، ويزيحوا ذيلوه وأعوانه وعملاءه والضالعين معه ؟ كما أشرت
وزير الاقتصاد الوحيد الذي طلب تنحيته ، كتابة ، مشفوعة بالمستندات من

السيد كمال حسن على رئيس الحكومة فى ذلك الوقت ، هو الذى خرج .

الأعضاء الممثلون للجانب المصرى فى البنك الإفريقى العربى الدولى :

كيف سكتوا وهم بحكم مواقعهم يعرفون مواطن الفساد وأبعاده ؟ وكيف استمروا فى الصمت والوظيفة حتى بلغت خسائر البنك ٩٧,٩ مليون جنيه بسبب رئيس البنك ، نعم ولكن المفروض فيهم أنهم رقباء عليه بما يمثلون البنك المركزى المصرى . أين دورهم فى تمثيل مصر ؟ لم يسمع لهم أحد ركزا ؟ ماذا صنعوا حتى يعد أن استعلن أمره ، ران عليهم الصمت !

هل تريدون الجواب ؟ هذا هو :

المكافأة السخية من البنك لعضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب ، يقضى القانون المصرى بتحويلها إلى البنك المركزى الذى يصرف للعضو مكافأة رمزية نسبيا . وهنا يلتقط الأرقم إبراهيم الإبراهيم طرف الخيط فيسبغ عليهم ، عضوية مجلس الإدارة فى إحدى شركاته ، أو البنوك الخارجية ، أو الفروع خارج مصر ، وما يتبع هذا من مكافأة غير منقوصة وسفر وبدل سفر .. إلخ وهنا يسقطون فى الشبكة .

كيف تجاهل البنك المركزى هذه الإضافات إلى ممثليه ؟ كيف لم يربطها بصمتهم عما يحدث بالبنك ؟ ولكن هل هو عمل بتقرير الذين تكلموا ؟ أى تقرير مفتشى البنك المركزى سنة ١٩٨٤ ؟

الصورة القائمة التى كانت لدى البنك المركزى بعد التفتيش الأول والآخر على البنك ، فى المدة من ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ إلى ٣ مارس ١٩٨٤ ترسمها الحقائق المروعة ، والأرقام المذهلة ، ويكفى جدول واحد عن القروض والسلفيات للعملاء خارج مصر للإثبات . وقد بلغت هذه القروض والسلفيات ٤٦٩,٤ مليون دولار (أربعمائة وتسعة وستون مليونا وأربعة من عشرة) بيانها كالتالى :-

- ١ - حصة البنك فى قروض مسوقه منحت لحكومات ١١٨,٤ مليون دولار
- ٢ - القروض والتسهيلات التى منحت بدون ضمان ١٥٧,٨ مليون دولار .

٣ - القروض والتسهيلات التي منحت بضمان أوراق مالية خليجية ١٢٨,٦ مليون دولار .

٤ - القروض والتسهيلات التي منحت بضمانات متنوعة ٤٤,١ مليون دولار .

٥ - القروض والتسهيلات التي منحت بضمان عقارات ٢٠,٥ مليون دولار .
المجموع ٤٦٩,٤ مليون دولار

ويكفى أن نعمن النظر في الرقمين الآتيين :

● ١٥٧,٨ مليون دولار القروض بدون ضمان .

● ١٢٨,٦ مليون دولار قروض بضمان أوراق مالية خليجية .

وهما يمثلان ٢٨٦,٤ مليون دولار أى مايربوا على ضعف رأس مال البنك المتردى في هذا التاريخ (كان رأس المال ١٤٠ مائة وأربعين مليوناً) وبعد هذا كله تستمر الأمور في البنك المركزى باسترخاء تام .

أين كان البنك المركزى ؟

أين كان ممثلوه في مجلس الإدارة والذين استمروا حتى الآن والذين شاركهم عبقرى كان في مجلس الإدارة في كتابة البيان الخييان ؟

من هنا بدأت المساة ، ثم تفاقمت في استفحال ، ثم استشرت ، ثم جاوزت المدى ، فكانت الطامة الكبرى .

الأستاذ على نجم محافظ البنك المركزى يشرح في (المصور) الصديق يشرح في أستاذية مراحل الحسم الذى يتخذه كمحافظ للبنك المركزى على النسق التالى :

(نحن نبدى التوصيات أولا .. ثم نوجه إنذارا .. ثم يتم اتخاذ الإجراءات فى النهاية ؟ وهى منع البنك من تقديم تسهيلات جديدة لحين تصويب وتحسين وضعه المالى) !!

انظروا الشدة البالغة ! ماهذا العزم والحزم والحسم ؟

أين حساب القروض بلا ضمان ؟

أين حساب التسهيلات القديمة ؟

ثم هل حدث بعد تقرير البنك المركزي سنة ١٩٨٤ أن وقفت
التسهيلات ؟

وباعتبارى لم أفرغ بعد من اختراع (قراءة) له على وزن فهامة ، أقرأ له
ما يتصل بهذا الموقف من مواد القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .

مادة ٣٤

يجوز شطب تسجيل البنك فى الأحوال الآتية :

أ - إذا ثبت أنه يخالف أحكام هذا القانون ، أو أحكام لائحته التنفيذية ، أو
قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصرى الصادرة تنفيذا للأحكام
المشار إليها ، ولم يتم بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التى يحددها
مجلس إدارة البنك المركزي المصرى .

ب - إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة ،
أو بمصالح المودعين أو المساهمين .

وقد ارتكب رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى هذا كله .

المادة ٤٧ (مكررا)

يحظر على البنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك الاستثمار والاعمال ،
إعطاء قروض ، أو مبالغ تحت الحساب ، أو تسهيلات ائتمانية ، أو ضمان
من أى نوع لأعضاء مجلس إدارة البنك ، أو لأية منشأة يكون أعضاء مجلس
إدارته شركاء فيها ، أو أعضاء فى مجالس إدارتها ، وذلك بصفتهم
الشخصية .

وقد ارتكب رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى هذا كله مما سبق لنا
تفصيله فى المقالات السابقة .

مادة ٢٦ (مكررا)

تخضع جميع البنوك التى تمارس عملياتها داخل جمهورية مصر العربية
لأحكام هذا القانون .

فهل أخضع محافظ البنك المركزي (صديقه) لهذا القانون ؟

مادة ٦٠ (مكررا)

مع عدم الإخلال بالمواد ٣٤ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي المصرى عند مخالفة أحد البنوك أحكام هذا القانون أو أحكام لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصرى الصادرة تنفيذا للأحكام المشار إليها اتخاذ أى من الإجراءات الآتية :

ج : حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض لإدارة البنك مؤقتا إلى حين تعيين مجلس جديد بالإدارة القانونية المقررة بحسب النظام الذى يخضع له البنك .

.....
.....

حتى هذا لم يستعمله محافظ البنك ، بل وافق يوم ١٨/٦/١٩٨٦ على زيادة رأس مال البنك المنحرف الذى نجم عن انحراف رئيسه ، خسارة ٩٧,٩ مليوناً فى الوقت الذى يعانى البنك المركزي من نقص موارده بالدولار لمواجهة التزاماته الكثيرة والمهمة .

ولم ينتبه محافظ بنك البنوك إلى الإعلان الذى نشره إبراهيم الإبراهيم لدعوة الجمعية العامة غير العادية لطلب مضاعفة رأس مال البنك .. لم ينتبه السيد على نجم إلى أن الإعلان لم يظهر الخسائر بل أخفاها حتى إذا تمت الموافقة على زيادة رأس المال ، طبع الميزانية « خفية » ولم يستطع أن يفلت من تسجيل الخسائر التى بلغت ٩٧,٩ مليون جنيه .

كتبت مجلة Meed فى عددها الصادر ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ تحت عنوان :
البنك المركزي يدافع عن البنك العربى الإفريقى تقول ، ما ترجمته : (إن على نجم) محافظ البنك المركزي المصرى هب للدفاع عن البنك العربى الإفريقى الدولى بعد سيل من النقد فى الصحافة المحلية للبنك ورئيس مجلس إدارته

إبراهيم الإبراهيم ، يقول السيد / على نجم : إنه بعد الفحص الروتيني الأخير فإن البنك المركزي راض عن سلامة الوضع المالي للبنك الإفريقي العربي الدولي ..

وهنا تسخر المجلة الأجنبية بقولها (الجدير بالذكر) : إن البنك الإفريقي العربي ، الذي يسهم فيه البنك المركزي بنسبة ٤٢,٨ ٪ قد حقق خسارة قدرها ٩٧,٩ مليون دولار في عام ١٩٨٥ .

وأنا بدورى أقول : الجدير بالذكر أن السيد على نجم في رحلته الأخيرة إلى أمريكا لمس مركز البنك الإفريقي العربي الدولي المتهاوى .. مركزه المهتز لدى المراسلين في الخارج ، حيث سحبت الودائع كما حدوا من معاملاتهم ، الأمر الذى حدا بالسيد على نجم إلى الاتصال من أمريكا بأربعة بنوك مصرية ، طالبا دعم البنك الإفريقي بودائعها لانتشاله من السقوط .

المورطون

- وزير سابق للتموين عينه مستشارا ورئيس شركة .
- وزير سابق عينه مستشارا ، ورئيس شركة (أفلست الآن) .
- متهم أمام محكمة القيم لدوره في فضيحة توفيق عبدالحى ، عينه نائب رئيس مجلس إدارة الشركة .
- حتى العسكريين استقطبهم فعين رئيس الحكومة السابق ، السيد كمال حسن على في بنك صغير ، وحين دافع عن نفسه ازداد ترديا حين قال : إنه عرض عليه منصبا آخر .

يكفى أنه يملك أن يعرض عليه !!

هذا التفاهة يعرض على رئيس حكومة مصر بكل ثقلها في المنطقة في الماضى والحاضر ، منصبا في بنك صغير !!

- حتى محافظ البنك المركزي الذى يملك حسابه ، عينه رئيس مجلس إدارة بنك اليوباف بنيويورك !!

- حتى الأطباء أصحاب المستشفيات التخصصية وصل إليهم حين عرف حجم قريهم من الحكام ، فأقرضهم وفرض على موظفيه التداوى فى مستشفاهم دون غيره ، ليحولوا بين جرائمه ، وبين الوصول إلى المسامح العليا .

ولم (يسلم) من شبكته زملاء الطفولة وقرناء المدرسة ، ممن غدوا أصدقاء للمسئولين ، صداقاتهم لها اعتبارها .

- الصحف

الصحف التى أمنت جرائمه بالصمت المريب ، أو الكلام المضلل إعلانا ، ودفاعا ، وحوارات متتالية تضليلا للشعب وتبريرا مقنعا .. فقد تم تخديمهم يوم عين الأبناء والأقارب فى البنك .
أن يعين ابن صحفى فى بنك ليس عيبا ، ولكن أن يتجمع أولاد جميع رؤساء التحرير فى الصحف والمجلات القومية أو أولاد الزوجات فهذه هى المشكلة ..

أن تخصص ثمانى صفحات فى المصور (إعلان تسجيلى) وحتى هذا يكتب بحروف تكاد لا ترى بين الصفحات لا فى الصفحة الأولى من الإعلان كالتقاليد المرعية فى مثل هذا الشأن .. أن يحدث هذا مهانة ودلالة .

أن يسبق هذا دفاع فى مستطيل ، ويلحق بهذا حوار « نجومى » فهذه هى القضية .

ولا يمكن أن يتأتى هذا مصادفة أو اعتباطا .. لقد اصطاد الأبناء فى شبكته حتى يكتم الآباء .. وهذا ماحدث بل ليتهم اكتفوا بالصمت المريب ، ولكنهم ازدادوا انغماسا فى الإثم بأن كونوا من أنفسهم بطانة له تردد أباطيله ، وتبرر أحابيله ، وتؤدى عمل الكورس ليلا ، ونهارا أيضا .

أما في الكويت فقد استقطب :

- شركات التليفزيون أى إنتاج أفلام تليفزيونية .

- شركات لصيد الأسماك .

- أسر « كباره » .

- صحيفة صاحبها استجار به فأجاره أى أقرضه ٢,٩٩٣,٠٠٠ مليونين

وتسعمائة وثلاثة وثلاثين ألفا .

وهكذا اشترى في الكويت مراكز التأثير كما فعل في مصر ، بل إن التسهيلات الائتمانية والقروض بلا ضمان نسبتها في دول الخليج ٨٠ ٪ نصيب الكويت منها ٤٠ ٪ أما مصر فنسبة التسهيلات فيها ١٥ ٪ ولكن الفرق أن الثمن في الحالين دفعته مصر .

فقد سبقت الإشارة إلى أن ما دخل الكويت من تسهيلات ائتمانية وديون معدومة أكبر من ضعفى حصة رأس المال التي دفعتها الكويت .

إن خسارة مصر مزدوجة من ناحية أخرى ، فلما كان البنك العربى الإفريقى الدولى لا يتعامل إلا في العملات الأجنبية فقد أنشأ رئيسه السابق (بنك مصر العربى الإفريقى) بالقاهرة أيضا للتعامل بالجنيه المصرى حتى يستنزفنا من الناحيتين في مصر .. ويستنزفنا خارج مصر من خلال الفروع التي يتخذ منها ستارا لتهريب الاموال ، ثم يحول هذه الفروع إلى شركات محلية لا سلطان للبنك في القاهرة او القانون المصرى عليها .

هذه البنوك والفروع المستحدثة توضحها الخريطة ، لقد اتفق في غسطس ١٩٨٢ على أن يعين الأستاذ محمد عبدالمنعم رشدى نائبا للرئيس وعضوا منتدبا ، وصدر القرار ، وتم توقيع القرار ، ثم سحب القرار ، لأن إبراهيم الإبراهيم لا يريد أعلاما أو شرفاء يصعب عليه التحكم فيهم !!!!

إلى هذا الحد أيها القارئون بالأمر فينا ؟؟

يقول الدكتور أحمد خليفة رئيس المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية تحت عنوان (الجريمة والعدالة : سياق لاينتهى) -

مجلة القضاة ، العدد الخامس والسادس مايو ويونيو سنة ١٩٨٦ :
(إن الجرائم التقليدية لاتزال لها بطبيعة الحال أهميتها وارتباطها القوى
بالخلفيات والاداب ، ولكن الخطر كل الخطر في التركيز عليها ، وإغفال
الأشكال المتزايدة الخطورة للجريمة والانحراف الاجتماعي ، مما يتطلب
إعادة النظر في التشريعات الجنائية حتى تصبح صدى حقيقيا لهذا التغير
الذي أصاب معنى الانحراف في العصر الحديث) .

وضرب مثلا (ما ترتكبه منظمات اقتصادية قوية غنية تمرح في طول
العالم وعرضه فوق القانون ، وتنهب ثروات الشعوب ، وتؤذى
اقتصادياتها ، وتمكن للاحتكار والرشوة والفساد) ص ٣٣ وكم ابتليت
مصر بهذه الطغمة .

ويقول الأستاذ عبدالله النديم في مجلة « الأستاذ » - الجزء الثامن
والعشرين من السنة الأولى ، العدد الصادر ٢٨ فبراير ١٨٩٣ (أكبر
عجائب مصر أن كل وارد عليها وكل مسترزق فيها من الغرباء يدعى أنه
أقدر على مدنيته ، وأحق بإدارتها وأولى بتجاريتها) .

ويقول كتاب (الإجرام السياسي) تأليف Louis Proal ترجمه الأستاذ
حسن الجداوى :

(إن الشركات التي تعين سياسيين أعضاء في مجالس إدارتها لاتفعل
ذلك لتستفيد بمهارتهم في الأعمال ، ولكن لتستغل عند الاقتضاء نفوذهم
ولتثبت الثقة عند حملة الأسهم .

ولقد أصبحت الصحافة بين أيدي الساسة ورجال المال إحدى أدوات
الاستغلال ، فالشركات المالية الكبرى لا تقنع بشراء الإعلان الذي تستطيع
الجرائد أن تقدمه لها ، بل هي تدفع أجورا للجرائد لتشيد بأعمالها ولتدخل
الغفلة على الجمهور ، بل منها ما تدفع للصحف مبالغ ثابتة في أوقات معينة .

وقد اعترف شارل دليسيبس ، أنه صرف مائة مليون من الفرنكات في
الإعلان ومصاريف أخرى . وكانت المقالات التي كتبت في مدح شركة بناما

من تحرير مديري الشركة أنفسهم) .

وعندما يراد إصدار أسهم يضع مجلس الإدارة تحت تصرف المديرين مبلغاً من المال لاكتساب تأييد الصحف أو على الأقل حياها (ص ١٨٦ .
لم يترك إبراهيم الإبراهيم شيئاً لم يرتكبه حتى الاستعراض الكاذب أثبت من خلاله أنه دجال حاذق ، فهو أول من سارع بإقامة حفلة في حب مصر تبرع فيها من مال البنك أى مال مصر ، وظفر هو بالتصفيق ونظرات الإعجاب ، وكذلك تبرعاته الأخرى في المشروعات الخيرية ليس من جيبه أو من ميراث ..

مارشال ماريك الكويتي سعيد الحظ

لما حكم في عهد ريشليو على مارشال دى ماريك بالإعدام لاختلاسات نسبت إليه ، لم يستطع أن يدرك الباعث على هذه الشدة ، وتساءل بدهشة :
(رجل في مقامى يحكم عليه بالإعدام لاختلاس) .

ولكن إبراهيم الإبراهيم محظوظ مرتين :

- أن الحكومة المصرية من رأى مارشال دى ماريك فلم تحكم بالإعدام على المختلس الكبير ..

- ومحظوظ مرة ثانية أنه لا يعيش في عهد ريشليو .

وبناء عليه هرب أو تم تهريبه واستكتب استقالته فكتبها وكأنه محتج أو صاحب مبدأ لا يحيد عنه ..
يالسخرية القدر ..

إذا كان إبراهيم استقال أو حمل على الاستقالة .

وإذا كان هرب أو هربوه .

فقيم كان البيان النجم ؟ (١) .

في الدول المتحضرة والمتقدمة اقتصاديا ، يعتبر منصب محافظ البنك المركزي من أهم المناصب الحكومية وأكثرها احتراما بما يتوفر فيه من صفات الكفاءة والخلق معا .

أن يكون علما من أعلام المال والاقتصاد وله تاريخ طويل معروف أكاديميا وعمليا .. وأن يكون له مؤلفات ومشاركة علمية متعددة الجوانب من كتب ومقالات ومحاضرات حتى تكون أفكاره معروفة للرأى العام قبل اختياره في هذا المنصب الحساس .

كما لابد أن يكون له سجل حافل بالنجاح في أكثر من موقع ، حتى تكون قدراته الإدارية مؤكدة فلا مجال « للتعليم » كما ذكر السيد على نجم في حديثه التليفزيونى الذى عزا فيه التخبطات الاقتصادية في البنوك وفي البنك المركزي في السبعينات ، ثم الثمانينات ، إلى عدم الخبرة ، فقد قال : (كنا لسه بنتعلم) !!! وكان البنك المركزي ساحة تدريب ..

إن الذى يوضع في هذا المركز لابد أن يكون أكمل تعليمه واستكمل خبرته وصقل أداءه .. لابد أن يكون قد تجاوز مرحلة (التعليم إلى مرحلة النضوج والأستاذية والثقة) .

(١) أكدت بعض المصادر المطلعة بعد القضاء على إبراهيم الإبراهيم أن الذى كتب البيان الخائب إنما هى اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى . وهذا لوصح لا يغير من نظرنا وحكمنا على محافظ البنك المركزي شيئا لعدة أسباب :

- ١ - إذا صح هذا فهو مدع ادعى أنه كتب البيان وكأنه شىء مشرف .
- ٢ - أنه بهذا الادعاء ينقصه الذكاء والعلم الاقتصادى وبعد النظر .
- ٣ - رأيته بمعنى في التليفزيون وسمعت بأذنى وقرأته في المصور أنه مطمئنة الى البنك الافريقى وهى عبارة البيان .
- ٤ - كيف يقبل ومعه وزير الاقتصاد أن تصدر لجنة الحزب ، بيانا اقتصاديا ثم تنسبه إلى وزارة الاقتصاد؟! إذن وجودها غير ذى موضوع .
- وهنا يكون ذنبه مضاعفاً .
- ٥ - كيف ارتكب إبراهيم هذا كله والبنك صامت « مطمئن »؟! .

مركز محافظ بنك البنوك ليس بالترقية من نائب إلى رئيس بل يعلو على السلم الوظيفى إلى الاختيار الأرفع بأن يكون شخصا بارزا فى مجتمع المال والاقتصاد ، أهلا للثقة الكبرى .

فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا تأخذ عملية الاختيار وقتا طويلا قد يمتد إلى بضعة شهور يطرح خلالها أسماء من تتوفر فيهم مقومات هذه الأمانة العليا .. وتتناول الصحف تحليل هذه الأسماء وتطرح أفكارهم وتجاربهم السابقة ثم يصفى هذا كله للوصول إلى اختيار المرشح الأرجح كفة .

فى الدول المتقدمة تتطلب أهمية هذا المنصب أن يوافق ممثلو الشعب فى البرلمان على الترشيح ، ففى أمريكا لا بد من موافقة مجلس الشيوخ .. وفى إنجلترا لا بد من موافقة مجلس العموم ، وكذلك فى اليابان والسويد وبقية الدول المتقدمة .

وتتم هذه الموافقات بعد جلسات استماع دقيقة يستجوب فيها المرشح من اللجان المختصة وقد يستمع فيها إلى من لا يحبذون هذا المرشح بالذات حتى يكون الترشيح سليما من أساسه ، فلا يجرؤ أحد بدءا من رئيس الدولة على اختيار شخص غير مؤهل أو (لسه بيتعلم) أو مشكوك فيه لسبب أو لآخر حتى أنه إذا لم توافق عليه هذه المؤسسات البرلمانية تكون كارثة سياسية فى البلد الديمقراطى ، ولهذا يتهيب الكل التسبب فيها ، ويتفادى الكل وقوعها .

إن مهمة محافظ البنك المركزى ، الأساسية فى أى بلد :

السيطرة على النقود .. والائتمان .

ولأهمية دوره وخطورته يتعين : وجوب استقلاله عن الحكومة كما يتحتم وجوب استقلاله استقلالا تاما عن النظام المصرفى ، حتى تتعزز حرية فى الإشراف على البنوك وتنظيمها وتوجيهها ومحاسبتها ..

ومعنى استقلال البنك المركزى أن يكون رئيسه قادرا على أن يقول كلمة (لا) للحكومة نفسها إذا استنتت سياسة اقتصادية خاطئة أو طلبت من البنك المركزى تمويل مشروعات لا يؤمن بجدواها ..

ولكن رئيس البنك المركزى الحالى عجز عن أن يقول كلمة (لا) لتأفاه ،
غريب ، مجرح ، مرتكب لجرائم التهريب والنهب والاستغلال وإفساد
الذمم والضمانات .. بل أصدر بيانا بمساعدة الظهير الأيمن عبقرى بنك
التنمية ، لتغطية الإثم . وبعد هذا يتساءل الطيبون عن انهيار الاقتصاد
المصرى !!

صدقونى مادام هذا هو المستوى فى السادة جميعا فليس لها من دون الله
كاشفة .

القانون المفقوس أو الخيار والفقوس :

أحدث الطوائف الحكومية ، أقصد الفكاهات الحكومية ، ما نشرته
الجمهورية فى عددها الصادر فى ١٠/٧/١٩٨٦ وهو بالنص :
(حبس موظفين ببنك مصر صرفا ثلاثة ملايين من الجنيهات دون
ضمانات) .

أمرت نيابة الأموال العامة بحبس موظفين ببنك مصر - لاثامهما بالموافقة
على صرف تسهيلات ائتمانية قدرها ٣ ملايين جنيه إلى صاحب شركة
الأخشاب المحبوس على ذمة التحقيق فى هذه القضية ، وتسليمه البضائع
الخاصة بهذه التسهيلات دون ضمانات ، أى يعنى فيه قانون .

حسن

ولكن لماذا يطبق القانون على بنك دون آخر ؟
وعلى المصريين لا الأجانب ؟ وعلى الأبناء لا « الأشقاء » والأولون أرفع
درجة فى شريعة الله .
هذا مثال فقط ..

ألا يكون فى البلد ، قاتون فهذه مصيبة .
أما أن يكون فى البلد قانون ثم ينحرفون به فى التطبيق ، فيطبق على واحد
دون الآخر فهذه أدهى وأقدح .
ومن هنا نتساءل :

لماذا لم يقبض على الذى ارتكب هذه الجرائم كلها فى البنك الإفريقي
العربى الدولى ؟

لماذا هرب أو هربتموه ؟ لماذا أفلت من التحقيق فلم تحاكموه ؟ ثم ..
أيها المتخصصون جدا :

أجيبوا ، أين كنتم منذ بداية المسار المنحرف حتى تردى اقتصاد
مصر الى هاوية ليس لها قرار ؟ ولولا أننا نحن غير المتخصصين جدا كشفنا
الستار عن العثار ، وحثونا التراب فى وجه العار ، لظلمتم فى العسل نائمين .
لقد بلغ بكم الأمر حين فجرنا الموضوع أن تعللتم بقديم الموضوع وقات
ذكاءكم أن هذه الحجة تدينكم ولا تشفع لكم فإذا كان الموضوع قديما ،
كيف استمر واستشرى تحت سمعكم وبصركم ؟ وما دلالة هذا ؟

دعوة عالمية

أيها الأفاقون من جميع أنحاء العالم هلموا هنا كنز بلا حارس ،
فاغترفوا ، هنا مرعى غريض الكلا فارتعوا .. وإذا تنبه الشعب إليكم فلا
تفرزعوا ، فسوف تتمكنون من الهرب ، ولكن لا تنسوا أن تبعثوا استقالة وفى
هذا كفاء .

الحساب

لا .. لابد للأمة من وقفة تعيد فيها حساباتها وتعمل بالمثل الصينى
مادامت أمثالها هى منسية ، والمثل الصينى يقول : « إن السلم يكنس
من فوق . و (فوق) فى عالم الاقتصاد تبدأ بينك البنوك ، البنك المركزى
مع نجوميته التى زادت الظلام إظلاما .

ما حدث يجب أن يكون نقطة تحول بالغة .
لن ينتج الإنسان المصرى ، وهذا التخريب قائم حى يرزق .

بل يمرح ويرتع .. فإذا كانت الديمقراطية بناء كما سمعنا فإن البناء لا يقوم على خرائب .

البناء لا يبني على إفلاس .

البناء لا يبني على السرقات .

البناء لا يبني على النهب .

البناء لا يبني على النفاق إلى حد تضليل الحقيقة .

البناء لا يبني على قانون مرتعد مرتجف أمام الأجانب .

مستأسد أحمر العينين مع المصريين أهل هذا البلد وأصحاب الحقوق

فيه .

البناء لا يبني على الصمت المريب ، إزاء القضايا الكبرى وشلالات

الكلام المعاد في الزفات الكبرى .

مادمت لا تريدون حسابا أو نقدا ، ألغوا الأحزاب والمعارضة رسميا ..

ألغوا الدستور على فضفضته المتوسعة ، وتوسعه الفضفاض ..

ألغوا القانون وألغوا مجلس الشعب ، واكتفوا بمجلس الشورى ، باعتباره

لا يقرر ولا ينفذ ولا يعارض ، حسب أنه مجلس الحكومة التي تكاد تقول له

(كامل الأوصاف فتى) ، ومع هذا علينا أن ندفع تكاليفه في عصر

الاختناق الاقتصادي ليخفق الصحافة بدورها .

عندما تحدث الدكتور على لطفى في أكتوبر طبعاً ، بذل في حديثه

التليفزيونى الوعود والحلول ، وعندما جاء إلى نقطة الأجور والمرتبات ، اعتذر

بضيق ذات اليد ، وهو صادق فمال مصر استنزفه صاحبهم .. أما كان

الشعب المحروب المحروم أولى به ، ولكن الحكومة والحق يقال : حلت المعادلة

الصعبة ، فجعلت يدها مغلوطة إلى عنقها مع صاحب المال ، أى الشعب

المصرى ، وبسطتها كل البسط ، لرؤساء البنوك مرتبات بالملايين وسرقات

بالملايين وودن من طين وودن من عجين .

رئيس الحكومة لا يستطيع التفتخ في صورة مرتبات الموظفين ، ولحس

الحكومة تستطيع أن تدفع مكافآت مجلس الشورى ، ورحلات مجلس

الشعب ، ونفقات الاحتفالات الموسمية ..

والدولة تستطيع أن تغفر سفع ٣٣٥ مليوناً عبث بها رئيس البنك الإفريقي العربي الدولي ..

أيها الموظفون والعمال ، المطلوب منكم الإنتاج والانتماء .
أيها المرضى الذين لا يجدون ثمن الدواء .

أيها الأطفال الذين لا تجدون فصلاً في مدرسة تليق بالأحياء ..
أيها المتعجلون ، السكنى في المقابر ، لأنكم لم يأت دوركم حتى في خيام إلبواء ..

انتظروا جميعاً ، طويلاً بلا ملل حتى تفرغ الديمقراطية من البناء ولكن لا .. لا بد من حل .

الحل المطلوب

أولاً

البنك الإفريقي العربي الدولي :

١ - قانو الشركات يقضى بأن الجمعية العامة تستطيع أن تأخذ قراراً بإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة ، ولكننا نطلب إليها :

عدم إخلاء طرف أعضاء المجلس ، إلى أن يتم بلجنة داخلية أو خارجية تقصى الحقيقة وتحديد المسؤولية .

٢ - محاكمة المجرم محاكمة غيابية ، فإذا كان الحكم جنائياً ينفذ الحجز

بقيمة أموالنا المهذرة ، على ماله في الخارج عن طريق الشرطة الدولية

(انتربول) . أما إذا كان الحكم مدنياً فيوقع الحجز على أمواله بمصر ،

وإن كنت أعرف أن مشروعاته في مصر بأسماء أعوانه - الذين أخذ منهم

ورقة ضد - ومن هذه المشروعات :

- نادى الفيديو - وقد أفلس ..

- شركة أمفكو على سبيل المثال لا الحصر .

٣ - مسؤولية حكومة الكويت :

إبراهيم الإبراهيم كان يمثل الحكومة الكويتية في البنك ..

وهنا مسئولية المتبوع عن التابع ، وهي مسئولية قانونية أفاض فيها شيخ المحامين الأستاذ الجليل مصطفى مرعى .
- وقف أعوانه في البنك ، وهم معروفون جيدا للحد من خطورتهم فيما يتعلق بإخفاء المستندات أو بعضها .
- التأثير على القيادة الجديدة بالأساليب الملتوية الرقطاء ، لأن هؤلاء الذين تخربت نفوسهم ، وضربت عليهم الذلة والمسكنة ، سوف يتقائمون لكل رئيس ، فإن من يهن يسهل الهوان عليه ، خاصة وقد عرفوا الثمن .
٤ - محاكمة صنائعه وأعوانه على التواطؤ .. والمشاركة ..

لما مات لويس الرابع ، عشر طالب الشعب بعقاب الجرائم التي ارتكبها رجال المال ، فألفت دائرة عدل جديدة في مارس سنة ١٧١٦ ، ومنح قضاتها كما يقول كتاب الإجرام السياسي حق الحكم بالإعدام والأشغال الشاقة والغرامة ، وصرح لهم أن يحاكموا أفرادا من جميع الطبقات ، أيا كان مولدهم ، أو مراكزهم متى اتهموا بالاختلاس .
ودائرة العدل هذه هي التي يشير إليها « مونتسكيو » في رسائله الفارسية فيقول : (لقد تألفت ما يطلق عليها دائرة العدل ، وهي تسمى كذلك ، لأن مهمتها أن تسترد من رجال المال كل ما اغتصبوه) الكتاب السابع والأربعين .

يقول « داجيسو » : (إن الشعب يجب أن يشهد معاقبة سريعة وقاسية) .

ليس أخطر على البلد من ترك جرائم المال بلا عقاب ، وينسحب هذا على شراء الذمم ..

يعزو « المقريزى » في كتابه السلوك ، و « ابن حجر » في أنباء الغمر « و « الصيرفى » في (نزهة النفوس) انهيار دولة المماليك وزوالها في النهاية ، إلى ماشاع فيها من فساد ، بسبب ماسموه (البرطله) أو (الجعل) ، اختلت معه المقاييس ، وانعدمت الثقة ، وغابت الحقوق ، وضل الحساب .
- تغيير العضوين المصريين الباقيين في مجلس الإدارة لعجزهما عن

الحساب والردع ، واستبدالهما بأربعة من ذوى الشخصية ، وهذا العدد حق لمصر فى مجلس الإدارة بنسبتها فى رأس المال .

- تغيير رئاسة البنك المركزى :

لا بد أن يحاسب السيد على نجم عن الأمور الآتية :

- ١ - البيان والدفاع عن المجرم وهو المنوط به حسابه ، إذا كان لا يعرف فلا يصلح محافظا للبنك المركزى ، وإذا كان يعرف ويتستر على الجريمة فهو لا يصلح محافظا للبنك المركزى ، ولا يمضى بغير تحقيق ومحاكمة .
- ٢ - البنك المركزى أمين على مال مصر ، فإذا دافع محافظه عن مهربى مالها والمنحرفين ، فقد خان الأمانة .. أمانة بلد بأسره .
- ٣ - قبول عضوية مجلس إدارة المصرف العربى الدولى . مع وجوب استقلال البنك المركزى ، استقلالا تاما عن النظام المصرفى .
- ٤ - قبوله عضوية مجلس إدارة بنك اليوباف فى نيويورك وهو البنك الذى أنشأته مجموعة بنوك عربية وفرنسية ومنها البنك الإفريقى العربى الدولى ، مما يفسر البيان والتصرفات الأخرى .

لا بد أن تتغير رئاسة البنك المركزى^(١) حتى تأتى رئاسة لها مواصفات هذا الموقع الحساس والخطير ، فتملاً كرسيا كبيرا بدون خلفيات متهاوية . أعرف أنه لا يعزل أثناء مدة خدمته ولكن مادامت الحكومة تنتهج أسلوب الاستقلالات لمن إدانتهم واضحة ، فإن أحد هؤلاء المدانين محافظ البنك المركزى .

لقد حملت الحكومة رجلا كفئا كسلفه المحافظ السابق للبنك ، على الاستقالة ، لتتفادى العزل .. فما أسهل أن تحمل على الاستقالة هذا الذى دافع عن المجرم بما نجم عن هذا الدفاع من إهدار مصالح مصر التى أؤتمن عليها .

الوجوه الثابتة

ليس من المهارة أو الكياسة السياسية أو بعد النظر أن يستمر الجناة في كراسيهم .
لا تتحدوا الشعب المصرى .

جاء لويس الثامن عشر ، فترك عددا كبيرا من سماسرة نابليون يشغلون كراسيهم في مجلس الشيوخ ، كما اتخذ « فوشيه » وزيرا ، ورأى شاتوبريان ، « تاليران » يدخل مكتب الملك مرتكزا على ذراع فوشيه فقال : (ها هى الرذيلة تستند إلى الجريمة) . ومع ذلك فقد حكم وزراء « عودة الملكية » بنزاهة إلا النادر منهم .
كان الله في عونك يا مصر ، لهقى عليك يا حبيبة .

بنوك الاستثمار جميعا

أعيدوا النظر في أوضاع بنوك الاستثمار جميعا ، خاصة المشمولة برئاسة أتباعه وصنائه ، مثل بنك التنمية الذى أحس بدنودوره ، فأمطر الصحف إعلانات لم يرد بها ذكر الأرباح وهى أهم بند .

بنك التنمية الذى افتخر صاحبه بأنه اشترك في وضع البيان الخيبيان في الدفاع عن القرصان .

أعيدوا النظر في أوضاع البنوك جميعا . اكشفوا ميزانياتها وخسائرها بعيدا عن الإعلانات ، فرؤساؤها لا يدفعون الإعلان من جيوبهم ، بل من مال المودعين .. وهنا تكثر الإعلانات ذات الغرض الخبيء .

مشكلة الاقتصاد المصرى :

دعكم من النظرية إيها .. نظرية ربط الحزام ، فالشعب المصرى ربط الحزام من زمان وشده حتى انقطع وانقطعت معه الأنفاس .

ولكنى أدلكم على حل آخر - على الرغم من أننا غير متخصصين جدا ، في الخارج ٥٨ مليار (ثمانية وخمسون مليارا) من العملة الصعبة إيداعات القسط السمان في بنوك الغرب ، لا أقول صادروها أو اسألوا أصحابها (من أين لك هذا) فلن تفعلوا ، لأنكم ببساطة لن تستطيعوا .

إذن احملوا أصحابها على إدخالها مصر واستثمارها فيها .. دعكم من حديث الإنتاج القاصر على الشعب المصرى والذي تعيدون فيه وتزيدون ..
لماذا ينتج الشعب المصرى ؟ لرؤساء البنوك ؟
إنه لا يصدقكم ، وقد حفظ جيدا نظريتكم القائلة بالاستهلاك المحلى فى الأحاديث والوعود .

الشعب المصرى لولا مسكة من إيمان .. لولا بقية من تدين راسخ فى قلبه ، لما أنتج شيئا على الإطلاق ، لأن المصريين أيقنوا من التجارب المريرة ، أن لغيرهم ماسعوا من كدهم .

أشاعة

.. يروج الهارب المرفوض ، أنه سيعود بعد هدوء العاصفة ، لأنه استمرأ العيش فى مصر ..
ولكنى أنذره وأحذره ..

كما ننذر نحن أبناء مصر ، الحكومة ، أن تسمح له بالدخول والإقامة ، فمجيئه وخيم العاقبة .. عاقبة لا يعلم مداها إلا الله .
وإننا لمترصدون لهذا اللص ، وليس هناك سرقة أفدح من سرقة دماء الشعوب .

نريد أن نقتحم العقبة .. نريد أن نحيا .. ولعلكم تعرفون أنه :
إذا الشعب يوما أراد الحياة ..
فلا بد أن يستجيب القدر ..

القاهرة أكتوبر ١٩٨٦

ما بعد المقال السادس

بعد أن سقط إبراهيم الإبراهيم ، ظهرت على المصور ، فجأة ، أعراض الغيرة على المال العام ، فصدر العدد ٣٢٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٣١ بمانشيت أحمر على الغلاف ! أى والله (حتى لا تضيع أموال المدخرين) .

يتحدث « المحرر » عن (شركات توظيف الأموال) واعتبرها قضية لاتقل عن كارثة سوق المناخ في الكويت ! وضرب مثلا لهذه الشركات ، شركة (تخسر في مضاربة واحدة على أسعار المارك الألماني والذهب ٢٧٥ مليون دولار جرت خارج مصر) .

ولكن إبراهيم الإبراهيم ، حين يهرب وينهب ، ويفتح شركة البحر الأزرق لحسابه الخاص من أموال مصر .. وتبلغ جملة هذا بين شركات ، ستارة ، لخروج الأموال وبين قروض يصدقها - وكان البنك جيبه الخاص - لدول الخليج للاصطناع ، وبحكم الولاء الطبيعي ، على حساب مصر التي يوسعها ذما عندما يكون بعيدا ، ويهيم بها حبا حين يصل إليها ، لزوم النفاق الوظيفي .. فيتبرع للمشروعات الرسمية من مال البنك أى مال

مصر .. ثم يقيد الإغداقات والتهليليات خارج مصر ،
تحت بند ديون معدومة !!

فعل هذا إبراهيم الإبراهيم حتى بلغت خسائر البنك
الإفريقي العربى خمسمائة مليون دولار أى مليار جنيه
مصرى .. ومصر الرسمية تسهم فى مال البنك بنسبة
٤٢,٨ ومصر الشعبية تسهم بنسبة ٥٧٪ من الودائع .

فعل إبراهيم الإبراهيم هذا كله ولم يحرك المصور
ساكنا ، بل زاد أن نصب من نفسه غرفة عمليات
لإبراهيم الإبراهيم .. يجرى الحوار مع المتواطئين معه
أى لصالحه بالطبع .. ويجند صحفيا للدفاع عنه فى
مستطيل .. ويستخدم مندوب إعلانات ليقدم الإعلان فى
بذاءة يسقطها ، أنها من غير كاتب أو غير ذى اسم أو
غير ذى شأن ولذا نائف ونستكف من الرد . وحتى حين
ردت عليه جريدة (صوت العرب) وأقمته حجرا ، كان
ردها على إقحامه ، شرقا لا يستحقه .

ويقول كاتب الاقتحاية : إن المصور نبه إلى خطر
شركات توظيف المال منذ ثلاث سنوات ، أى فى عنفوان
طغيان إبراهيم الإبراهيم بجرائمه ، فلماذا نبه إلى خطر
دون خطر ؟ ولماذا سكت عن إبراهيم الإبراهيم فى البداية
والنهاية .. ؟ فحين نقول ، ظهرت عليه أعراض الغيرة على
المال العام ، فالعبارة لا تتعارض مع ملايسات « الموضوع
الاقتصادى » بطبيعته ذات الأبعاد .

(٧) البنك العربى الإفريقى ونجومه

أعيدوا حسابات الجهاز المصرفى المصرى كله :
أما البنك العربى الإفريقى و « نجومه » فقد تساقطوا كأوراق الخريف
وبقيت مصر . وهنا تحق السجدة لله فى ابتهالة شكر تقول :
الجبارة كلهم ضعفاء .
والقوة لك .
كلهم زائلون متزايلون .
والملك لك .

كلهم كالقط يحكى انتفاخا صورة الأسد ، ولكنهم لا يخلقون ذبابا ولو
اجتمعوا له ، وإن يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه ، منه وتظل وحدك القادر
الخالق المالك ذو الجلال والإكرام .

أخيرا تشهد الشعب المصرى بعد أن تنهد طويلا مما يتوذه من عذابات
وجراحات أنكاهها وأقساها : التجدى .. فان يعرف حكامه اللصوص المجرمين
من ذوى الياقات البيضاء ثم يسكتون عنهم ، أو يملون لهم ، أو يتصامون عن
الشكوى فيهم ، أو يتباطئون فى ردعهم ، أو يتواطئون معهم .
أن يحدث هذا ، عذاب للشعب المصرى ما بعده عذاب ، وشقاء لكتابه
الذين خرجوا من صفوفه يحسون بإحساسه وتحقق قلوبهم له ، ومعهم .
ولكن الشعب المصرى قد يفقد المال .. قد يفقد حرية الانتخاب .. قد يفقد
المشاركة فى صنع القرار وإنها لكبيرة مجتمعة ومفردة ، ولكنه فى أحلك
الظروف لا يفقد إيمانه بالله ، لأنه شعب عرف التوحيد والضمير وقال بالجزاء
والثواب والعقاب والبعث والجنة والنار والميزان .. قال بهذا كله قبل

الأديان .. ثم جاءت الأديان تحمل هذه القيم والمضامين بأجلى صورها . وليس معنى هذا أن الأديان اقتبست منه ، ولكن معناه أن من شرف هذا التراب أنه وصل بالفطرة السليمة والدفع الحضارى معا إلى قيم ومفاهيم ، جاءت الأديان فعززتها أو على الأقل لم تنكر الصالح منها وما أكثره ، وأغزره ، وما أرقاه . ومن أجل هذا أعطت مصر للأديان البيئة الحضارية ، والمواقف القدائية فى الحرب والسلم ، معا ، مما تملأ تفاصيله مجلدات ، وساندت مصر الأديان على مسار تاريخها كله كما لم يفعل أحد ، لا يستثنى شرق أو غرب .

قد يفقد الشعب المصرى الكثير ، ولكنه لا يفقد إيمانه بالله .. ومن هذا الإيمان ، اقتناعه الراسخ ، بأن الله يملئ للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته .. وقد أخذ الله شأنه ، نكال الآخرة والأولى ، فتساقطوا تباعا كأوراق الخريف .. خرج إبراهيم الإبراهيم مدحورا مقهورا ، ولا عبرة بالاستقالة المضحكة أو التلكسات المتشدقة (إلى بنك مصر الدولى فى ٢٣ / ١٠ / ٨٦) لا عبرة بالاستقالة المغلوب على أمره فيها .. الاستقالة التى لامناص ، منها ولا ندحة عنها ، أى مكره أخاك لا يبطل ، وإن تبجح وادعى ، وتفهيق وماوعى وماكان ليخرج لولا أن أخرجه الله . لقد ظن نفسه خالدا فيها أبدا بما مد رواقه ، واستقطب رفاقه ، رفاق السوء والعصابة .. ولكن المشنوء خسف الله به جانب البر ، وأرسل عليه حاصبا وأخذته الصيحة .

وبعده نزل من عليائه النجم الثاقب .. هوى .. فلم يعد محافظا للبر . المركزى من لم يحفظ المده عهدا ، أ. يرع تاريخا ، بل ساند البغى ، وأ...

في البيان الخيبان ، أنه مطمئن إلى البنك العربي الإفريقي !! وقد كتبت في هذا مالمزيد عليه ، فلا أعيده ولكن تبقى علامات استفهام لاتزال .

أما كان الأجدى أن تتحرك الحكومة منذ الشرارة الأولى ، فلا تدع الإنسان المصرى كاتباً وقارئاً يتمزق هذا التمزق كله - على امتداد شهرين - من الصمت المريب ، والتردد المهين الذى حدث ؟

أما كان يشرفها أن تتصرف منذ البداية ؟ ثم أما كان يجدر بها حتى بعد هذا كله أن يكون تصرفها كبيراً قادراً سيداً ، فتحقق مع المجرم وتدينه ويتم ترحيله بعد القصاص منه ، والاقتصاص من ماله المنهوب كفاء مالنا المسلوب ؟ تقوم بترحيله موصوماً بجرائمه ، ملطخاً بعاره ، لاسيما وأنه خرج مطروباً من السعودية قبل هذا ؟ فلا يلبس مسوح الرهبان ولا يزعم الزهد في المكان والهيلمان ؟

السؤال الثانى :

ما الذى ستقلعه الحكومة في المال المصرى المنهوب والمهرب مما فصلناه تفصيلاً بات يعرفه الجميع .. إن سقوط إبراهيم الإبراهيم وبعده النجم .. مؤشر إلى انها قرأت وأفافت ، ثم شرعت في الحركة ، والحقيقة أن الذى تحرك الرئيس الجديد للحكومة فكان استكتاب نجم الاستقالة ، براعة استهلال .

السؤال الثالث :

إبراهيم الإبراهيم له أموال مستحدثة بالطبع بعد أن تغول وتجول ، ولج في عتو واستكبر في نفسه ولكن الله أكبر .

وإبراهيم الإبراهيم له أموال في الخارج من التهريب والتعليب فهل فكرت الحكومة في الحجز عليها ؟

● إنه يسهم (بشركة - البحر الأزرق الكويتية التى يملكها) في رأس مال شركة « أمفكو » بنسبة ٤ ٪ .

● يسهم إبراهيم الإبراهيم (بشركة - البحر الأزرق الكويتية) التى يملكها وشقيقه أحمد الإبراهيم في الشركة المصرية العالمية للاستثمار بنسبة

٢٠ ٪ (عشرين فى المائة) بالإضافة إلى نسبة ٦٠ ٪ تملكها شركة أمفكو (ستين فى المائة) ويستخدم إبراهيم ، هذه الشركة لشراء الأسهم المصرية المحظور تملكها لغير المصريين .
وإلى الحكومة قائمة بأسماء الشركات التى تسهم فيها شركة أمفكو ومن ورائها إبراهيم الإبراهيم .

- البنك المصرى الخليجى .
- الشركة المصرية العالمية للاستثمار .
- شركة الخليج العربى للاستثمار .
- الاتحاد العربى للصناعات المعدنية .
- الشركة المصرية للصناعات الزراعية .
- مصر لصناعة أجهزة التكييف .
- الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .
- الشركة العربية للتغليف .
- الإسكندرية للطباعة والنشر .
- المصرية للكبريت .
- الشرقية لصناعة المعادن .
- العربية العالمية للتجارة .

أما استثمارات الشركة المصرية العالمية للاستثمار فى مصر التى يسهم فيها مرتين من خلال :

- ١ - شركة البحر الأزرق الكويتية .
- ٢ - شركة أمفكو .

الاستثمارات هى :

- الشركة العربية لصنع مواد التغليف .
- الشركة العربية العالمية للتجارة .
- شركة دار الإسكندرية للطباعة والنشر .
- الشركة المصرية للكبريت .
- الشركة المصرية للصناعات الزراعية .

- شركة الشناوى للصناعات الجديدة .
- شركة فى . أى . بى . فيديو كلوب ايجيبت .
- الشركة الشرقية للصناعات المعدنية .
- الشركة العالمية للفنادق والخدمات .

وهكذا يتضح حجم المخطط الرهيب للسيطرة على اقتصاد مصر والتحكم فيه ولوى مساره ، وممن ؟! من وافدين غير مصريين وهو مالم يحدث فى أى بلد عربى .

السؤال الرابع :

هل دولة الكويت الموعودة بالدفاع عنها !!! كان شباب مصر كبش الفداء وهو أغلى وأكرم .. هل تفكر الحكومة فى مساءلة دولة الكويت عن جرائم ممثلها إبراهيم الإبراهيم وفقا للقانون الذى يقول بمسئولية المتبوع عن التابع ؟ وإن كان جواب الكويت حاضرا كالضربة القاضية ، ومن الذى أملى له ؟

ومن الذى صنعه من عدم ؟ وهو منطق ، ولكن الكويت من ناحية أخرى مسئول عن القروض التى أقرضها ممثله إبراهيم الإبراهيم للكويتيين أفرادا وشركات وعائلات ومسئولين .

الكويت مسئول عن القروض بلا ضمان ، والتسهيلات الائتمانية التى تلاعب بها إبراهيم الإبراهيم ، وأغدقها على دول الخليج وحجمها ٨٠ ٪ ثمانون فى المائة من قروض البنك وديونه ، يخص الكويت وحده ٤٠ ٪ أربعون فى المائة من هذه النسبة .

إن هذا المال مال مصر ومال المودعين المصريين الذين تبلغ نسبتهم فى إيداعات البنك ٥٧ ٪ (سبعة وخمسين فى المائة) .

السؤال الخامس :

طابور صنائع إبراهيم الإبراهيم فى البنك العربى الإفريقى .. هذا الطابور الطويل « ماذا يعصمه » من الحساب ؟ وهل « يعزب » عن بال الحكومة

ومخابراتها ، الأسماء ؟ من « يجبرها » على تركهم يرتعون ؟ لقد انكمشوا فترة بعد اختفائه ، ثم استداروا بعد أن عاثوا مع الذئب ، سيكون مع الراعى .. ثم في المرحلة الثالثة بدءوا يمارسون حرفتهم الحقيقية فهم الآن يتمسحون من جديد بالكويتى الجديد فما تنتظرون ؟ أتبعوا رأس الحية ، الذنبا .

السؤال السادس :

السيدان عضو مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى حتى سنة ١٩٨٥ والآخر المدير العام المساعد بالبنك الإفريقى ، كيف يكونان بين أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية العالمية للتمويل ؟ ومع وضعهما فى البنك العربى الإفريقى الذى أقرض الشركة ، مخالفين بهذا المادة (٤٧) من القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٤ .

ثم المدير العام الرئيسى للبنك العربى الإفريقى ، كيف مرد وبرر الجرائم التى وقعت ؟ وما حجم مسؤليته عنها ؟ وماحجم الخطر المائل من بقائه مع خلفياته كلها .

والمسئول القانونى بالبنك العربى الإفريقى ، وسكرتير مجلس الإدارة ، مادوره فيما حدث بحكم موقعه ؟ وكذلك المهندس الذى يعمل مديرا مساعدا بالبنك العربى الإفريقى ، وظل يتنقل بين العربى الإفريقى وشركة أمفكو ذهابا وايابا ؟

بعد هذا يحق للشعب المصرى صاحب المال العام أن يطالب بتغيير .

- ممثل البنك العربى الإفريقى فى شركة أمفكو ، لأنهم اختيار الخاطيء إبراهيم الإبراهيم الذى نصب نفسه رئيسا لمجلس إدارتها .
ولأن الشركة على شفا الإفلاس مما يعكس دوره فيها .
- تغيير الرئيس بالطبع أى فصل إبراهيم الإبراهيم من رئاسة مجلس إدارة شركة أمفكو .

إن معنى إشراف شركة أمفكو على الإفلاس ، ضياع ستة ملايين ،

نصيب البنك الإفريقي العربي في رأس المال ، بالإضافة إلى ٣٥ مليون دولار (خمسة وثلاثين مليوناً) قرض البنك الإفريقي لشركة أمفكو أى ضياع واحد وأربعين مليوناً على مصر .

تغيير مجلس إدارة شركة الشمس للفنادق التى تملك فندق السلام . هذه الشركة تسهم فيها شركة أمفكو ، ولما أيقن إبراهيم الإبراهيم أن هذه الشركة أيضاً على شفا الإفلاس باع أسهم شركة أمفكو فيها لشركة استحدثها خارج مصر باسم (الشركة البحرانية العالمية للاستثمار) وهذه الشركة البحرانية تملك (أمفكو) فيها ٩٩ ٪ ويملك هو ١ ٪ .

إذن شركة أمفكو لاتزال تملك حصتها في شركة - الشمس للفنادق من خلال الشركة البحرانية المستحدثة أو المفتعلة .

وشركة الشمس هذه كانت بفندقها مسرح أبراهيم الإبراهيم لتعيين بعض المحامين في مجلس إدارتها ، وهو ما لا يجوز بالمقياس الأدبى على الأقل ، خاصة بالنسبة لوضعهم في نقابتهم ولكن .

السؤال السابع

هل سيظل أولاد رؤساء التحرير في الصحافة القومية مجمعين ومجموعين في البنك العربى الإفريقي ، مما يشكل حصانة خاصة لهذا البنك ، فيتكرر ماحدث من صمت وتضليل وحوارات وصفحات مدفوعات ؟
مرة أخرى أقول :

أن يعمل ابن صحفى في بنك ، ليس عيباً ، ولكن أن يتجمع أولاد رؤساء التحرير في بنك بعينه ، هذه هى القضية .

السؤال الثامن :

هل راجعت الحكومة ، مراجعة شاملة ، الشركات المنبثقة عن البنك الإفريقي وأسماء أعضاء مجالس إدارتها من منتفعين مما يحمل النذر من جديد ؟

السؤال التاسع

هل استكملت الحكومة عدد ممثل مصر في مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي ؟

هل تتدارك الحكومة الهوان ؟ وتتصرف مع البنك العربي الإفريقي في ضوء نصابها في رأس المال وهو ٤٢,٨ ٪ كالكويت سواء بسواء ، غير أن الكويت له في مجلس الإدارة أربعة ، ومصر حاليا لا تتساوى في العدد ، ولا تتمسك بحقها الطبيعي في الرئاسة ؟ وما ينجم عن هذا في تكييف صنع القرار ؟

وهذا القرار لن يكون في صالح مصر إلا اذا كان صوتها مؤثرا ، أى إلا إذا اكتمل عدد ممثليها بما يقابل نسبتها في رأس المال ؟

على أن الشعب المصرى بعد التجربة المريرة يطالب : بممثلين جدد كلية لهم من الشخصية ما يحفظ حقها .

إن الذى ضعف أمام إبراهيم الإبراهيم لن يتغير ، أى سوف يضعف أمام غيره .

وهنا نسأل الحكومة :

ماوضع السيد البديل لإبراهيم الإبراهيم ؟

هل هو رئيس أيضا ؟

وهل الرئاسة كويتية إلى الأبد ؟

وهل الرئاسة مطلقة ؟

وما وضع مصر صاحبة المكان والأرض والبنك أيضا باعتباره شركة مساهمة مصرية ؟

وما أعمال قانون البنك فيما يتعلق بانتخاب الرئيس لافرضه ؟

والآن الكلمة موجبة بالدرجة الأولى إلى الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى الذى يعلم الكثير عن البنك العربي الإفريقي والمتواطئين مع رئيسه الذى أزيح .

إن البلد ينتظر حركة شاملة ، تعيد حسابات الجهاز المصرفي المصري .
وإلى الدكتور صلاح حامد رجاء مصرى ، أن يفتح ملف البنك الوطنى
للتنمية ، حتى يعفنى من طرح مافيه ، وما يتعلق به ، وما ينجم عنه ، من
قروض بلا ضمان ، وقروض للمحاسبى ، ومأسٍ أخرى .. وكوارث أخرى .
نماذج فقط من علامات استفهام ترتسم فى أفق الاقتصاد المصرى ، إذا
كانت الحكومة جادة فى إقالة هذا الاقتصاد من عثرته ، أو حفرته التى أخشى
أن تكون (بلا قرار) .

الحكومة الجديدة رددت القول بـ « الإنتاج » وهذا حسن ولكن الإنتاج
يجب أن يسبقه ، أو على الأقل يتواكب معه :

لمحاسبة اللصوص :

ليطمئن الناس إلى جدوى الإنتاج المطلوب والمنشود .

● تسييد القانون :

أى سيادة القانون ، فيطبق القانون على رؤساء البنوك كما يطبق على
موظفى البنوك مع الفارق بين الأخطاء والخطايا .

حصر المشروعات :

المشروعات التى بدى فيها ولم تتم ، مما يخرب الوجدان المصرى
والوصول به إلى عدم الإيمان بعمل أو نتيجة أو بشئ على الإطلاق ،
لا بد من مسح شامل ، ثم تحليل شامل بتفكير علمى موضوعى ، يبدأ
بالتحديد فى تجريد وتحييد ، ثم اتخاذ قرار على أساس من المعلومات
الدقيقة وعلى المدى الطويل ، لا المسكنات .. وعلى أساس ثابت لا متغير
بتغير الأشخاص أو النظم جزء من الحل حساب كافة التوقعات حتى
لا يكون مكانا للتعلات أو المعاذير الفجائية .

جزء من الحل احتياط البدائل حتى لا يتعثر التنفيذ فى منتصف
الطريق ويعلق إلى أن تشكل لجان تتعقد وتنفض بلا نتيجة .. هذا إذا
شكلت ..

ولكن وجود البديل يتفادى الارتباك ويؤمن المسار .

جزء من الحل الالتزام بوقت محدد للإنجاز ، تتحدد معه المسؤولية بما يتبعها من حساب ، وهنا تحاسب الدولة العثمانية طراز القرن العشرين التي تدعى مديونية الدولة لها ، ونسيت أن مشروعاتها اقتنصتها من الدولة بالممارسة لا المناقصة ، والأرقام الفلكية التي تفرضها بنفسها لنفسها بلا حسيب أو رقيب أو تعقيب .. ثم التعويم في المواعيد حتى تتضاعف الأرقام الفلكية بعدد السنين ، وفي هذه الأثناء يدور المال دورات لصالحها الشخصي . وكأن التأخير فضل تكافأ له . لا استغلال تحاسب عليه .

جزء من الحل نظام للإشراف والمتابعة والتسجيل والتقييم والتقويم حتى يمكن التصحيح في الوقت المناسب له ، أماناً ، من التراكمات .

هذا جزء من كل تفرد له الصفحات ..

المهم أن تكون كارثة رئيس البنك العربى الافريقى نقطة تحول فى عملية مسح شامل وإعادة حسابات الجهاز المصرفى المصرى كله وخاصة البنك الوطنى للتنمية ، وقد دقت ساعة الصفر بالتغيير الجديد فى الحكومة وفى البنك المركزى المصرى .

ما بعد المقال السابع

أصبح تليفونى يشاركنى طعامى ، ويقظتى ومنامى ،
وليلى ونهارى ، والمتحدث غالبا شخص لا أعرفه ، ومع
هذا يطلب لقائى ! لماذا ؟ فى موضوع مهم سيوضحه ،
وعندما أصر على معرفة نوعية الموضوع ، بداءة ،
يشرع فى حديث طويل مضمونه ظلم أحاق به .. وعندما
اعتذر بأنى ، فردا ، لايسعنى أن أحمل على كاهلى جميع
المظالم الفردية . وأنى لاأتكلم إلا فى قضية قومية ، وبعد
أن تتوفر لدى حقائقها ووثائقها ، وأقتنع بأهميتها بل
بخطورتها .. فإذا بالمتحدث يؤكد أن موضوعه الذى
لا يعدو أن يكون فرديا بحتا ، موضوع قومى ثم يردف
جميع المتحدثين بلا استثناء (أهم من هضبة
الأهرام !!) فأبتسم وسط إرهاقى الذى يبلغ أحيانا حدا
يبدو معه كل شىء مهما صغر ، جهدا جديدا بما فى هذا
الكلام والطعام وأيضا الابتسام .

وتتعدد المحادثات والقصص ومحاولات الإقناع ..
بلا اقتناع من الطرفين ..

تحدث إلى مرة شخص قال : إنه موظف بشركة الأزياء

الحديثة !! وكدت أغضب ، ولكنى تداركت بسرعة
وتلطفت في الاعتذار ، ثم خلوت لنفسي ولاحظ ابني
معاناتي فقال :

أمى .. الناس مطحونون وقد وجدوا صوتا يحبهم ،
ويصدق الله والحقيقة ، وأحسوا أن الله معك في كل
قضية تفجرينها ، فيحالفك النجاح وتصلين به إلى خير
النتائج حتى ما كان يظن مستحيلا ..

هنا يتلأشى التمييز .. كل ميكروب يحسب موضوعه ،
محور الكون .. اعذريهم يا أمى ..

وعذرت وقدرت .. لهم الله أولئك الذين يصارعون
الأيام .. وكم منهم سقطوا صرعى .

مابعد المقال السابع سيل من الإعلانات البنكية ،
حتى كانت إعلانات البنوك تعطى أربع صفحات متتالية
يومية في جريدة كالأهرام لونا من الدفاع المسبق .

مابعد المقال السابع أسئلة كثيرة متخوفة ، وأسئلة
متلهفة ، وأسئلة متوجسة ، وأسئلة مستطلعة : أى
موضوع تضرره الحملة القادمة ، وكأنى سعيدة
بالحملات .. إنى غير مختارة ، تفرضها على فرضا
محنة ، أو بلاء ، أو خطر يحدق بمصر ، ولا من ناطق
يزود عنها فاضطر إلى خوض معركة ، هى معركة
الملايين ، ولكنها قدرى ، فالغى من حياتى ، راضية ، كل
ما عداها وتغدو المعركة أو القضية .. حياتى .. بكل
ماتعنيه الحياة .

بقيت كلمة خطيرة .

كان بمصر أربعة بنوك هي :

بنك مصر - البنك الأهلي - بنك القاهرة - بنك الإسكندرية ، ثم فتح الباب للبنوك الاستثمارية وغير الاستثمارية .. والآن بمصر ٩٧ بنكا (سبعة وتسعون) بنكا !! يتبعها ١٠٣٩ فرعا (ألف وتسعة وثلاثون فرعا) !!

وهذا هو سبب المصائب التي يكابدها الاقتصاد المصرى ، فهذه البنوك :

- تشتغل بودائع مصرية توظفها في الخارج لا الداخل .
- تشتغل بخبرة مصرية .
- تستخدم أجانب بلا خبرة ومرتببات فلكية .
- هذه البنوك المستحدثة لم تسهم في زراعة أو صناعة ، قصارها الأعمال التجارية القصيرة الأمد لأنها سريعة العائد .

وقد جسد البنك الإفريقي العربى هذه المتالب جميعها ، مضافا إليها جرائم رئيسه إبراهيم الإبراهيم .

فهل وعت الحكومة المصرية ، الدرس ؟
إلى الآن ليس عندنا جواب شاف .

الملحق الأول

هذه هي القضية .

توضيح المصرف العربي الدولي

تلقت الشعب توضيحا من المصرف العربي الدولي حول ماجاء في مقال الأستاذة الدكتورة نعمات فؤاد (عدد ٨٦/٩/٢) بشأن القرض الذي منح للسيد إبراهيم الأبراهيم من المصرف ، وقال البنك : انه نفس التوضيح الذي سبق أن أرسله د . مصطفى خليل إلى جريدة الأهالي حين أشارت في يناير ١٩٨٥ إلى هذه الواقعة وجاء في التوضيح .

(١) أن السيد إبراهيم الأبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي قد أودع لدى المصرف العربي الدولي في فبراير ١٩٧٩ ستة ملايين دولار أمريكي لمدة عام .

(٢) تقدم سيادته بطلب لإقراضه مبلغ عشرة ملايين فرنك سويسري بالفائدة السائدة في ذلك الوقت ، وفقا للأسعار الدولية ، مضافا إليها هامش ربح للمصرف ، وذلك بضمان وديعته المبينة عالياه (٦ مليون دولار) وليس بضمان شخصي .

(٣) ولما كانت قيمة الوديعة الضامنة تفوق في قيمتها مبلغ القرض ، فقد قام المصرف بتدبير المبلغ بالعملة السويسرية من السوق على حساب العميل ، وأقرضه للسيد إبراهيم الأبراهيم بضمانة الوديعة ، وذلك بعد استيفاء كافة الشروط والأوضاع المصرفية المعتادة .

(٤) في نهاية العام ، وفي تاريخ استحقاق القرض ، قام السيد إبراهيم الأبراهيم بسداد قيمة القرض (١٠ مليون فرنك سويسري) والفوائد وهامش الربح وكافة العمولات المستحقة للمصرف ثم استرد الوديعة عند استحقاقها .

وبذلك يتبين أن المصرف قد أجرى عملية مصرفية سليمة مائة بالمائة ، وتستند إلى ضمان يفوق قيمة القرض ، فلم تكن هناك أي

معاملة للمقترض ، بل ولم يكن السيد يحيى عمر من بين أعضاء مجلس إدارة المصرف المنتدبين ، ولا كانت له سلطة تنفيذية تخوله التأثير في منح القروض .

تعليق على التعليق :

عندما يلتقى تقرير الرقابة ورد المصرف العربي الدولي أو غيره في ساحة ، فإننى أصدق تقرير الرقابة ، لأنها جهة محايدة لا مصلحة لها . ومن هنا أقول : إنى استندت في هذه الواقعة إلى تقرير الرقابة وهو مؤرخ في ١٢/١/١٩٨٠ أى أن تحقيقاته جرت سنة ١٩٧٩ ، وتقرير الرقابة في ص ١٠ يقول :

قام رئيس مجلس الإدارة بمنح العميل يحيى عمر العضو المنتدب للمصرف العربي الدولي قرضا قيمته ٢ مليون دولار بلا ضمان . بالرغم من رفض أجهزة البنك ولجانه الموافقة على هذا القرض .

● لم يتخرج رئيس مجلس الإدارة أن يثبت أن العميل شريك له في بنك « ارتوك » بتكساس ، والذي يرد ذكره فيما بعد ، فيما يتعلق بانحرافات رئيس المجلس .

● أنضح فيما بعد ، أن موافقة رئيس المجلس على منح العميل هذا القرض ترجع لسبب آخر ، وهو مجاملته للعميل الذي وافق بصفته عضوا منتدبا للمصرف العربي الدولي ، على منح رئيس المجلس قرضا قيمته ٦ مليون (ستة ملايين) دولار من المصرف العربي الدولي ، وذلك لاستخدامه بمعرفة رئيس المجلس ولصالحه الشخصي في المضاربة بالعملات الأجنبية في أسواق المال .

ويعود تقرير الرقابة الإدارية في ص ١٣ منه يقول :

- تبين أن كبار المساهمين ببنك أرتوك وأعضاء مجلس إدارته هم :
- السيد سليمان الحداد (كويتي) رئيس مجلس إدارة .
 - السيد إبراهيم الإبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي .
 - السيد يحيى عمر (الليبي الاصل) العضو المنتدب للمصرف العربي الدولي .

● الخ

إذن تكررت صفة السيد يحيى عمر عضوا منتدبا للمصرف العربى الدولى فى موضعين ، وفى صفحتين من تقرير الرقابة الإدارية ص ١٠ وص ١٣ .
كما ثبت أنه اقترض مليونين بلا ضمان من البنك الإفريقي العربى ، وأنه شريك إبراهيم فى بنك أرتوك .
فالمصالح متبادلة .

انا لا أكتب من فراغ . ولكن بتوثيق وتحقيق من يحمل المسؤولية .
وهنا أتساءل :

ينكر المصرف العربى الدولى ، أن السيد يحيى عمر كان عضوا منتدبا له .. هل ينكر أيضا أن السيد عبداللطيف الكيب (ليبى) وأن السيد عبدالهادى الجطيلى (ليبى) كانا العضوين المنتدبين .

ويسهل جدا على السيد يحيى عمر نائب رئيس مجلس الإدارة كما يقر تعليق المصرف العربى الدولى ، أن يطلب منهما الموافقة على قرض إبراهيم الإبراهيم ، وهو زميله فى بنك أرتوك .

هل ينكر المصرف العربى الدولى أن السيد يحيى عمر باعتباره ، نائب رئيس مجلس الإدارة وكبير الاعضاء الليبيين أو أقدمهم . ويتمتع بصلاته القوية مع الحكومة الليبية . يستطيع التأثير ، ثم هو كنائب رئيس مجلس الإدارة يراقب التنفيذ ، وله سلطة على الاجهزة المنفذة .. وهو بهذا كله لا يشكل النفوذ فحسب ، ولكن النفوذ والتنفيذ معا .

إن رد المصرف العربى الدولى يشبه دفوع المحامى الذى يعجزه الموضوع الرئيسى ، فيلتمس المخرج منه فى الشكليات .

ردوا على الموضوع الأصيل .

وفيد التعليق سرعة رد السيد رئيس مجلس الوزراء . الأسبق الدكتور مصطفى خليل ورئيس مجلس الإدارة الحالى على جريدة الأهالى فأين كانت هذه السرعة فى حسم الأمر بعد تقرير الرقابة الإدارية الذى أرسل إليه فى حينه ؟

- والآن أتساءل عما ورد في تعليق المصرف العربي الدولي :
- هل الوديعة وقدرها ستة ملايين دولار باسم إبراهيم الإبراهيم شخصيا أم باسم شركات يسهم فيها آخرون ؟
 - هل الوديع مطلقا أم مقيدة بشروط ؟
 - هل الغرض من قرض الفرنكات المضاربة ، أم لصالح عمل إنتاجي في مصر ؟ هل سألته المصرف العربي الدولي وهذا من حق البنوك في حالة القروض ؟
 - ما هو سعر الفائدة في هذا القرض ؟ هل هو سعر لندن مضافا إليه فائدة هامشية ٢.٥ ٪ للبنك ؟

لقد ثبت كما ذكرت من تقرير الرقابة ، أن السيد عمري ديي اقترض من البنك العربي الإفريقي وثبت من رد المصرف الدولي نفسه أن إبراهيم الإبراهيم اقترض من المصرف العربي الدولي ، فما هو السر في تبادل القروض ، وإن كنا نعرف الجواب جيدا .

بقي سؤال هام

لقد اعطانا هذا الرد قرار الاتهام للسيد إبراهيم الإبراهيم الذي لم يكن قد مضى على حضوره إلى مصر عام ونصف إذ عين في البنك في يوليو ١٩٧٧ والوديعة في فبراير ١٩٧٩ .

كيف تجمع له ستة ملايين من الدولارات في أقل من سنتين ليضعها وديعة ؟ وإذا كان قد جاء بها عند حضوره فلماذا تأخر في الإيداع ؟ إنى أطلب البنك أن ينشر وثائق هذه الوديعة على الرأي العام الذي تمزقه هذه القضية وتثير استياءه .

كما أطلب الدكتور مصطفى خليل أن يفسر موقفه من تقرير الرقابة الإدارية الأول الذي بدأ من عنده ، أى أنه كان أول من أرسل إليه التقرير حين كان رئيسا للوزارة ، ادخلوا في الموضوع كفى تعويما وتعتهما .

المراجع والمصادر حسب ورودها في الكتاب

- التقرير التحليلي لمجموعة البنك العربي الدولي .
- تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٠ .
- مجلة البنوك العدد ٢٢٥ صادر في فبراير سنة ١٩٨٦ .
- قانون تأسيس البنك .
- مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية) العدد ٤٤ السنة الحادية عشرة اكتوبر سنة ٨٥ .
- تقرير الرقابة الإدارية سنة ١٩٨٤ رقم ٦٧٤٨ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٤ .
- خطابات مسئولين بالبنك العربي الإفريقي .
- ميزانية البنك سنة ١٩٨٥ .
- التقرير السنوي للبنك سنة ١٩٨٥ .
- Middle East Money
- Meeds
- تقرير تفتيش البنك المركزي في ٣/٣/١٩٨٤ .
- جداول .
- خطاب نائب مدير عام الرقابة على البنوك بالبنك المركزي .
- كتاب (حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي) .
- قانون العقوبات .
- مجلة عالم البنوك - يونيو ١٩٨٦ .
- مجلة ميد (الشرق الأوسط للأعمال الأسبوعية) .
- مجلة المصارف والبنوك عدد اكتوبر سنة ١٩٨٤ .
- مجلة المال للشرق الأوسط المجلد الثاني عدد (٥) ١٩٨٦ .
- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .
- مجلة القضاة العدد الخامس والسادس مايو ويونيو سنة ١٩٨٦ .

- عبدالله النديم في مجلة الأستاذ جـ ٢٨ السنة الاولى العدد
١٨٩٣/٢/٢٨ .
- كتاب (الاجرام السياسى) تأليف Louis Proal ترجمة الأستاذ حسن
الجدوى .
- قانون الشركات .

فهرس

صفحة	
	مقدمة
٨	المقال الأول
٢٠	ما بعد المقال الأول
٢٤	المقال الثاني
٣٨	ما بعد المقال الثاني
٤٢	المقال الثالث
٤٢	ما بعد المقال الثالث
٥٨	المقال الرابع
٨٠	ما بعد المقال الرابع
٨٢	المقال الخامس
١٠٤	ما بعد المقال الخامس
١٠٨	المقال السادس
١٣٠	ما بعد المقال السادس
١٣٢	المقال السابع
١٤٢	ما بعد المقال السابع
١٤٥	ملاحق
١٤٩	مراجع ومصادر

وثائق

الملك فهد أم الجراحين العاجزين!

من يحكم هذا البلد العظيم

عظم الجرحى - منجمت احمد فؤاد



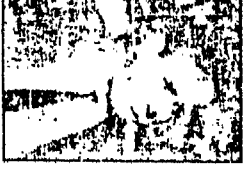
ومن يتساءلون عن أسباب هذه الحالة فيجب ان يدركوا ان الملك فهد بن عبدالعزيز هو في الواقع رجل عظيم في كل شيء...
 وقد استقرت عليه من قبل...
 في كل شيء...
 وقد استقرت عليه من قبل...
 في كل شيء...
 وقد استقرت عليه من قبل...
 في كل شيء...



عبدالله بن عبدالعزيز



الملك فهد بن عبدالعزيز



الملكة عشيقة



الملكة عشيقة

عبدالله بن عبدالعزيز...
 الملك فهد بن عبدالعزيز...
 الملك فهد بن عبدالعزيز...
 الملك فهد بن عبدالعزيز...
 الملك فهد بن عبدالعزيز...

الخبير لا يتفق على تعيين

لا يتفق الخبير على تعيين...
 لا يتفق الخبير على تعيين...
 لا يتفق الخبير على تعيين...
 لا يتفق الخبير على تعيين...
 لا يتفق الخبير على تعيين...

الجراحين العاجزين؟!

الجراحين العاجزين...
 الجراحين العاجزين...
 الجراحين العاجزين...
 الجراحين العاجزين...
 الجراحين العاجزين...

من بين الذين...
 من بين الذين...
 من بين الذين...
 من بين الذين...
 من بين الذين...

عمل حسن على تقصّصت الى الظلمين :

عمل اذائع عن ابراهيم الابن ابراهيم



عمل حسن على

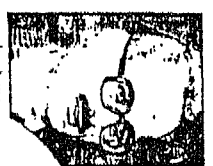
عن الرئيس مبارك
بالعمل في اى مكان

الجرى الحديث
محمد عبد القادوس

في هذا الزمان الذي انقلب فيه عاداتنا... عمل حسن على...
الجرى الحديث... محمد عبد القادوس...
في هذا الزمان الذي انقلب فيه عاداتنا... عمل حسن على...
الجرى الحديث... محمد عبد القادوس...



عبد الوهاب



عبد الوهاب



عبد الوهاب

عمل الحكومة مسئولية بنات الملايين المصرية المهجرة

تحت قيادة... عمل الحكومة مسئولية بنات الملايين المصرية المهجرة...
تحت قيادة... عمل الحكومة مسئولية بنات الملايين المصرية المهجرة...
تحت قيادة... عمل الحكومة مسئولية بنات الملايين المصرية المهجرة...



عبد الوهاب

حائلنا مستقرة حول جرائم البنك العربي الازرقى ٣

على ان ابراهيم الابن ابراهيم لا يمكن... حائلنا مستقرة حول جرائم البنك العربي الازرقى ٣...
على ان ابراهيم الابن ابراهيم لا يمكن... حائلنا مستقرة حول جرائم البنك العربي الازرقى ٣...
على ان ابراهيم الابن ابراهيم لا يمكن... حائلنا مستقرة حول جرائم البنك العربي الازرقى ٣...

سيدة هب ابراهيم الابن ابراهيم وتيبة



ابراهيم الابن ابراهيم



سيدة هب

سيدة هب... ابراهيم الابن ابراهيم...
سيدة هب... ابراهيم الابن ابراهيم...
سيدة هب... ابراهيم الابن ابراهيم...

في هذا الزمان الذي انقلب فيه عاداتنا... عمل حسن على...
في هذا الزمان الذي انقلب فيه عاداتنا... عمل حسن على...
في هذا الزمان الذي انقلب فيه عاداتنا... عمل حسن على...

موت عليها

وقد ماتت هذه الفتاة على وجهها في
 ١٩١٧/١٨ في مستشفى بوزار في
 بوزار بوليفيا بعد ان اصابها مرض
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في



في سنة ١٩١٤ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في

القضية الخطيرة .. هـ الس

وك القضيـة الأخطـر هـ الس

١ - انه استعمل صورة الاموال
 الاوروبية بغير اذن البنك الدولي
 في سنة ١٩١٧ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في



في سنة ١٩١٧ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في

أخاهم يد اكرم ابراهيم الابراهيم

خسرت الدولة

والرجال .. والسجادة .. والملك ..



في سنة ١٩١٧ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في



في سنة ١٩١٧ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في
 (عنه) من امه في سنة ١٩١٤ في

تبعات احمد قواد

تبعات احمد قواد

قضية البيضاى الاقربى تضيء اوضاع البيهولى واللبورى

قيادات المحافظة وجماعات المصالح

تحقيق
عمر البورى



جوازك الحصرية فى البيهولى

من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله

قصر البيهولى واللبورى

من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله

كردان سوسى

من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله

عاقبوا

من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله

البيهولى

من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله
من مباحثه اذاعة ويهت با جمع الله

البيهولى قضية لا يمكن تجاهلها...
البيهولى قضية لا يمكن تجاهلها...
البيهولى قضية لا يمكن تجاهلها...

التقطت جريدة الأمة طرف الخيط ونشرت تفاصيل البطانة

رئيس البنك يفتح قلبه وتكره « وجيبسه » .. لردع السكتاب « المنصرفين » !

اتضح الخبر أن الإسكندرية الكبرى يعمل في حجة، المحصور، دون أن تشرى أبدياً من القراء... مع أنه كما وصف نفسه في حديث إجراء مع رئيس البنك العربي الأفريقي على مساحة ٨ صفحات (يحمل، أمانة الكلمة، ويعمل بها منذ أكثر من ربع قرن) .

يوميات
نشرت الزميلة، لغير اليوم، حقيقتاً صغياً، جاء في وقتها بعنوان « جريسة اسمها » الإعلان الكتاب، تساعت فيه عن مولف القارئ أمام البيئات القارية في الإعلانات... وهي قضية ملئت نظر القارئ من بولهم هذا العلم الهائل من الإعلانات المتدفقة علينا من المساحة والتكثرون الخ... ولكن الذين تكلموا ليسوا أهل صحافة، فالخطأ الحقيقى للقاعدة المقررة في العلم على أن التحرير مسئولية الجريدة، أما الإعلان، فالمسئولية للعلن، لغيره لا يلائم أن يطلب منها التحليل قبل النشر من جهة إعلان عن دواء قد يكون قاتلاً، أو شركة قد تكون وهمية، والمصحف تنشر إعلانات عن آلاف السلع المسلووية منا لا تلج على علق الجريدة، ولكن أي متضرر من إعلان قلب، يستطيع أن يتجه إلى القضاء بمتعة، لفضيل الخلل لا الجريدة وهذا يوصلنا إلى الموضوع الأخرى في هذا الخبر... الأخر هو، الإعلان المستمر، في شكل مادة تجريبية، هذا هو الذي تشهده فوازين الصحافة في الجرائد، وادراك الصحافة في كل مكان وهو مصدر الشئ أحياناً، والابتزاز أحياناً الإعلان المستمر في شكل مادة تجريبية، يقرأ القارئ، ويتألم من مطالعته، مسئولية الجريدة، لا الإعلان، وهذا هو التضييق الجوهري من هذا ينشر في شكل خبر أو تحقيق، أو إحصائية، أو ملخص، أو مقال، أو إعلان، أو ملخص، معرفته أنه هذه (إعلان، ما فيه ينسب إلى الخائن الذي لا يكون بخاصته، ولكن القارئ لا يكون محسناً، حين يقرأ هذه المعلومات نفسها في شكل مادة تجريبية، وقد رأينا أمثلة خطيرة من هذا النوع - مثلاً - أيام الحقبة على السيد إبراهيم الإبراهيمي الرئيس السابق للناشر، وقد أحياناً بإعلانات صريحة، وهذا من حقه ومن واجب الجريدة نشره لانه إعلان واضح مسؤولاً عن صحابه، وفي أحياناً أخرى يوضع وتحدثت نشرت في الصحف وتوضحت في التفتيشيون دون أي إشارة إلى أنها إعلان مدفوع للجريدة في محاولة لتضيق منا، إلا للقلم القارئ، بل إنها تفتخر من رأى محرر في جريدة، وأحد هذا في العلاقات التفتيشيون، وأحد هذا في العلاقات مستترة ذات صفة سياسية، هذا هو صريح القارئ، فن يردد في يصلح، حقا !

أحمد بهاء الدين

لله والحقيقة
وقد خلف المسوار بين السكتاب ورئيس البنك من حقائق خطيرة قالها له، ولله وحده والحقيقة الناصحة، وهي أن، السكتاب المصري الذين مرجسوا على حين حملاتهم المفارقة على البنك، وأدركته كذات لهم العديد من السكتاب والأطراف التي لم تكن يتجيب لها البنك بمواقف التفوق والانتفاع، وهذا ما تيقن منه الإسكندرية السيد الطيب بسبب دأبه على منهضة نشاط السيد الإبراهيمي في مجال الاقتصاد والأعمال المصرفية.

تلمحون صفحة
والتفت من المنطحة أن السكتابين جلال الحمادي ونخعت أحمد لمراد يخلدان على الرجل الشريف الذي يساهم في تنمية البلاد وينشاء المصالح الاقتصادية المتين. ويسأل أن المنكسفات بين البنوك التي يسكنها المتكثرون وبند السيد الإبراهيمي هي أحد الأسباب الخفية لهذه الصلة للصلابة على الرجل الشريف، والقرود الغالب الأمين عبد الطيب في ذكر أسماء هذه المؤسسات الخفية احتراماً لتقدير الزميلة، الصحفية، وحرصاً على سمعة المستفيدين المصريين !
والكثي من هذه العسرة يبعثون التلميحات في لسان الإبراهيمي لفتنة أن يحس أكثر من ذلك إذا لم تتوقف الحجة الصريحة !
وقد خصص المحصور هذه العسرة لملئي صفحات بعنوان فسلم يسوق : ' إبراهيم الإبراهيمي يفتح قلبه وتكره للمحصور ' .

جورنالجي
وعلى استنح السكتاب أن يخلوا إذا قر الإبراهيمي أن يفتح قلبه وتكره وجيبه، في حلقين صفحة !

حقيقة هو ما استهدفه كسرها سواء في الصحف القومية أو صحف المعارضة من أسارة ككتابت وشائنة والتسكيد في تصرفات الأشخاص السذين استهدفاتهم هذه الحملات بالدرجة التي جعلتني لفة مبهورا، من أسواق بعض كتائبا التي وصلوا إليها.. وأيضاً ما التارني في هذه الجملة وأثار حيرتي حقيقة هو ما شائع حول تصرفات السيد إبراهيم الإبراهيمي ورئيس مجلس إدارة البنك...
وهل الساري، يلاحظ في المقرة الأخيرة بعض الأخطاء غير المتوقعة في اللغة أما لاسباب مطبعية أو بسبب عدم تعود الأستاذ عبد الطيب على الكتابة بلغة العربية، ولعله يقصد أن مساحته السلسل، محفلة، وليس، حقيقتة، وأنه وقف، غامضياً، من الحملة، وليس، مبهورا، بها !

مقابلة دأمة
لكن هذه أمور سطحية لأن الأهم من ذلك هو أن، أمانة الكلمة، دفعت كما تقرر أن، يسبحي إلى لقاء الرجل شخصياً.
وتأكدت لفرزاهته يسوق : ' أو أن آخر هذا أن السيد إبراهيم لم يرحبني به من قبل، سواء من قريب، أو مهنية...
لكن ذلك لم يمنعه كما يقول، كواحد من العاملين بالصحافة المصرية من أنه كان، دائم المشاطبة للشبكات المتعددة في كافة مجالات الحياة المصرية والعربية...
ومن حسن حسة الشريف إبراهيم الإبراهيمي أن الصحف للأمانة التي نشرها الإسكندرية عبد الطيب لم تنسح إلا لتحدث من مجال واحد لتضيقات الإبراهيمي وهو مجال البنك المصري وترجو ألا يبدل علينا السكتاب الكبير بيديا تضيقات السيد الإبراهيمي في المجالات الأخرى بوضوح، دائم المتوجه، لها كمال !

والد المسطر الإسكندرية الكبير أن يستخدمه للمرة الأولى في حياته عندما لاحظ بمراسنة المحصورة أن الذين على الأقل من كتاب الصحف القومية والمعارضة وما الاستاذ جلال الدين الحمادي والسكتاب فحمتاح أحمد لمراد، يستغلان، الديومقراطية وحرية الصحافة في الجسوم على الشرفاء، مثل الشريف إبراهيم الإبراهيمي رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي !
ويحسر الإسكندرية فوزي عبد الطيب أن، بعض حملة الألام، كما يقول - يدعون بقرود بعض الأسفار والأراء والتغيرات المتألمة للحزب الوطني الديموقراطي ويخرجون في حملات متلفه يلف وراءها بعض الحملات والمفرضين...
اتحرف الكتاب

وذلك المسطر الأستاذ عبد الطيب أن يكتب ليسج الأمور، نصاها !
وهو لم يكن يتصور أن تصل الأمور ببعض حملة الإسلام إلى أن يتجهوا بقرود بعض الأفكار والأراء، هل وسنت الأمور إلى هذه الدرجة ؟ هذه هي نتيجة حرية الصحافة !
ويلا من أن يكون السكتاب على بسين رئيسه ووزيره وديريته بقرود لجرار، الإسراف، فديين بقرود بعض الأفكار والأراء !
ومن هنا يتحرف السكتاب الكبير الإسكندرية عبد الطيب بيان، الذي نشرني حقيقة خلال الأسبوع الماضي تلك الحملة الخبيرة التي تتعرض لها إحدى المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وتعمل من أجل دعم الاقتصاد المصري ونموه وتقدمه...
وهذا صحيح تماماً، والمسؤسة كبيرة لعل !

وهل من هذه مؤسسة صحيفة جيسر ٢٥٠ مليون دولار رغم أن رأسها لكه ٢٠٠ مليون دولار فقط !
الحقيقة، والمحفلة،
ولذلك يقول الاستاذ شرة أخرى أن، الذي التارني والتل حقيقتي، على هذه الحملة

التأجورون وسلاح الإعلان

الحقيقة .. البنك العربي



مديون من البنك العربي

عيب في جدار الـ ماذا تروى



مديون من البنك العربي

وليس حيلة الـ الحديث عن خطوط

.. يهدية عن الحقيقة

على حد علمنا فإن البنك العربي قد شهد في الآونة الأخيرة تحولات كبيرة في هيكلته الإدارية والهيكلية...

في حين أن بعض المديون قد يشعرون بالقلق من هذه التغيرات، فإننا نرى أنها خطوة ضرورية لضمان استمرارية العمل وتحقيق أهدافه...

اجراءات البنك المركزي حاسمة تجاه جمع وحدات الجهاز المصرفي



إبراهيم إبراهيم، محمد الحكيم، علي نجيب

استعدون لقيام أية جهة نسية متخصصة بالتحقيق

الاستقرار والنقطة مسن

تحقيق نقابة نقسني ابراهيم

البنك العربي هو من بين البنوك التي شهدت تحولات كبيرة في هيكلته الإدارية والهيكلية...

البنك قضية الحقيقة في

الحقيقة في قضية البنك العربي، نرى أن التغيرات التي طرأت على هيكلته الإدارية والهيكلية...

أين الحقيقة في قضية البنك العربي الخريف المطرد الآن 11 الصفاغ الاقتصادي والمصرفي يتابع بقلق الاهتمام الجديرة بين أطراف الصراع .. ويبدو أن الحقيقة لا تزال تلك حل سوق المال في مصر .. أهل هذا الأمر الجسد اعتر من مفتي مليون دولار .. وطرد الخبراء المصرفيين .. ووقع رأس المال ليرتجوز به حجم المديونيات ويتبع ضلعية البنك .. وهل نتجاهلت أجهزة الدولة نظرات الرقابة وضلحت البنك بعد ما يشاء .. ثم أين رقابة البنك المركزي في هذه التحقيق تستطلع أخبار اليوم على الأزاء في الصفاغ المصرفي حول الحقيقة في هذه القضية ..

إبراهيم إبراهيم

استعدون لقيام أية جهة نسية متخصصة بالتحقيق

المصرف الأول في القضية هو إبراهيم إبراهيم رئيس البنك قبل التحول في التحقيق أو أن أقوى في البنك العربي الإسرائيلي انتهى في عام 1961 برأس مائة ألف مليون دولار ساهم فيها الحكومة المصرية بمائة ألف مليون دولار .. ووزارة المالية الجديرة بنفس السمة والفقير كانت مساهمة مصرف المراهقين الجهاد والبنك المركزي الجزائري ووزارة مالية الأردن ولفظ وبنك الجزيرة بمائة ألف مليون دولار ..

في حين أن بعض المديون قد يشعرون بالقلق من هذه التغيرات، فإننا نرى أنها خطوة ضرورية لضمان استمرارية العمل وتحقيق أهدافه...

جدولة الديون

والتي من شأنها ذلك مجموعة المال في مصر كغيره من الدول المتقدمة .. والبنك العربي من بين البنوك التي شهدت تحولات كبيرة في هيكلته الإدارية والهيكلية...

حوار الأسبوع

● المصور: اثرت خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة تسلاوات حادة وشديدة حول دور البنك المركزي وقاعدته... والذي اثر هذه القضية هو ما يختص الآن حول أحد البنوك وجلبت دويج... وموقف المصالح والائاري على سلم جيل... والبنوك والبنوك بالرد وتوضيح الصورة وهل يروج لنظر البنك المركزي في الره التي بغضها لبعثته في الإشراف على البنك المدور أو لعدم وجود رد كاف ومنسب لما اثرت حول هذه القضية.

● على نجم: بالنسبة لما اثرت أخيرا حول هذا البنك اود ان اوضح في البداية ان البنك المركزي - بصفتك بنك البنوك - لديه أسرار الحكومية ليس مطلوبوا إليه ان يتكلم دائما. وبالتالي كان لابد من الانتظار حتى تنقش المحلة الصحفية. ويمكن الرد عليها. فليس مطلوبوا إلى البنك المركزي ان يستأجر ويرد من اول مسألة تفتش في هذا الموضوع. وقد اصدرنا ما لا يشترك مع وزارة الاقتصاد بياننا حول ما اثرت أخيرا عن هذا البنك ثم اسي تحدثت مع الذين تناولوا الموضوع بالكتابة. حول المخاطر التي يمكن ان تؤدي إليها التحليلات الصحفية وخاصة إذا كانت غير متخصصة.

● المصور: سيادة المحافظ بما لديكم من خبرات الاقتصادية كيف يمكن للمحاسبة ان تتعامل مع مثل تلك القضايا. وهل كل ما يجري داخل البنوك يعني ان ينتم بأسرية لبعض من المواطنين.

● على نجم: بالنسبة لتعامل المحاسبة مع البنوك لابد ان ينتم لأسرية حتى تتفاه البنوك بمعنى ان الفل والفل... وفي جميع بلاد العالم يكون الجهاز المصرفي مبداء عن الحديث. لم يحدث في أي بلد - سواء في العالم الماسي أو المتقدم - ان تعرض بنك لمثل هذا الكلام منعا حدث في مصر في الفترة الأخيرة. فاليك يكون من معاصر ثلاثة. مساهمين ومودعين وعاملين بالبنك. ولابد للبنك المركزي من المحافظة على هذه العناصر الثلاثة. ومن هنا لم يكن واجبا - وأنا أنصف تصرفات شخص معين - ان يصرف هذا إلى انتقال المؤسسة التي يعمل بها. ولم يحدث خلال تاريخ عملي ان قرأت في أية مجلة حديثا على البنوك منعا حدث في الأسابيع الأخيرة.

● المصور: كيف تقوم الصحافة ان يكون ما إذا كانت هناك مشاكل موجودة بالفعل.

● على نجم: على نجم لابد ان تكون موضوعين في الشاكري التي تعرضها مثل شكاوى العملاء والمعاملين. لكن الجهاز نفسه والمؤسسة المصرفية لابد من المحافظة عليها بدلا من مدمرها ولقد ان اموال المودعين والمساهمين وحقوق المواطنين.

● المصور: هل حدثت عمليات سحب

كثيرة في الآونة الأخيرة كما يقول رئيس البنك العملي ام ان تلك مجرد مبالغيات.

● على نجم: وفقا لما تحدثت كانت له عمليات سحب في بعض الأماكن. وثناء مناقشة التوجيهية لموقف البنك كان بعض العملاء يتصلون بي ويسألونني هل نسحب اموالنا ام ننتظر بعض الوقت. وقتية ولعائلة لرئيس البنك بانيك نفسه!.

● المصور: نحن لا نريد ان نتكلم في الجزء الخاص... وانما نريد ان نتكلم في الجزء الموضوعي وهو المتعلق بالبنك نفسه. فهل سلطة البنك المركزي تمكنت من مراقبة هذه البنوك من الداخل بحيث تستطيع ان تظمن على الاقل إلى عدم استطلاع أي لخطاه ومحاصرتها قبل ان تتفاه.

● على نجم: وفقا للقانون البنوك والائتمن. وكذلك قانون البنك المركزي. تتم مراقبة البنوك العملاقة باسلوبين... الاول متابعة يفتية دورية بمعنى ان البنك المركزي يطلب إلى البنوك موافقات ببيانات دورية شهرية عن كافة معاملات البنك وهناك نموذج معين يقوم البنك بملء يده في ملءه. ثم يقوم البنك المركزي بتحليل هذه البيانات ومراجعتها ومناقشتها دوريا. وإذا كانت هناك أية مخلفات في أي بنك ندير حوارا معه حول هذه المخلفات.

● التوقع القضي. هو المراقبة الميدانية وتتم عن طريق التفتيش على عمليات البنك من طرف البنك نفسه حيث يتم جرد البنك من اقليم المستندات والأرقام وترسم خطة سنوية للتفتيش الميداني ولانتظر حتى نهاية السنة المالية مثل المراجحة الحسابات.

● المصور: هل يتم التفتيش بشكل مفاجئ وبزور في موعد محدد في كل عام.

● على نجم: التفتيش يكون مفاجئا ولكن ليس بالضرورة مرة كل سنة في موعد محدد بل يمكن ان يكون في غضون عامين.

● المصور: متى وقع آخر تفتيش للبنك العربي الازبكي وهل كان للبنك المركزي ملاحظات لوية حول سير العمل في البنك.

● على نجم: آخر تفتيش كان عام ١٩٨٤ وكان للبنك ملاحظات لوية... بعضها تم تصحيحها والاخر في مراحل التصحيح.

● المصور: هل كانت ملاحظات البنك المركزي تتعلق بما يمكن ان نسميه سلامة الجهاز المصرفي والاداء المالي. ام تتعلق بسوء الإدارة وبعض الأخطاء الأخرى.

● على نجم: التفتيش في التفتيش المالي يتم أولا على المركز المالي... لأنه وفقا لقانون البنوك لابد من التفتيش على المركز المالي. مثل حافظة النقد والأوراق وحجم الودائع... والتسبب المختلفة وإذا وجدنا بعض الضوابط في الفروض مثلا... ندير حوارا مع الإدارة. وإذا لم يكن أسلوبيا سلما تفتت نظرها إلى ضرورة تعديل اسلوبها.

● المصور: هل تم لفت نظر البنك المركزي الازبكي في هذا الصدد.

● على نجم: كل البنوك يتم لفت نظرها في هذا. وإن كانت بعض المواضيع مختلفة.

● المصور: هل كانت هناك مخالفات جسيمة وخفيرة.

● على نجم: هذا من الاسرار التي ارفض الاجابة عنها.

● المصور: هل تلاحظت تصويتا للبنك المركزي بشأن الإلزام. وكيف.

● على نجم: معظم توصياتنا تأخذ شكل الإلزام. وكما قلت التفتيش نوعان عن طريق البيانات الدورية والتفتيش الميداني.

● المصور: عندما يكون للبنك اكثر من دولة مساهمة هل يكون للبنك المركزي نفس التدخل والترقيات.

● على نجم: على نجم المساهمون في البنك العربي الازبكي. هيئة الاستئثار الكويتية. والبنك المركزي المصري وهما المساهمان الرئيسيين في البنك بالإضافة إلى بعض المساهمات الصغيرة الأخرى من دول مختلفة يمثل الجانب الكويتي أربعة في مجلس الإدارة ونفس النسبة للبنك المركزي المصري. وطبعنا كل سنة تحيط الجهة التي تظنها بتقارير الموقف في مجلس الإدارة ولكن عادة بالنسبة لاختيار رئيس مجلس الإدارة وبنايه يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين والخاص الكويتي له نفس الصلاحيات ومطلق الخبرة في اختيار اعضاءه.

● المصور: إذا كانت هذه هي سلطة البنك المركزي وان له حق التفتيش الدوري وايداء الملاحظات فكيف تحدثت ازمنا كيمبرل في الماضي نساء بعض البنوك وحولنا للمدعي الإشرافي مع وجود اشراف البنك المركزي.

● على نجم: الإشراف الكامل على البنوك موجود. وإذا كانت هناك بعض الأخطاء فإسما طالعنا بالتوقف عنها مثل تقديم التسهيلات ولكن البنك المركزي لا يسيطر لأحد عن هذه الأخطاء والمخالفات وغير صحيح ان جهاز المدعي الإشرافي أو أي جهاز في مصر هو الذي اكتشف وجود هذا الخلل لكن تصادف ان قدمت قضية ما في وقت ما بعدا الشكل وعندما طلعوا البيانات فدماعها لهم وإلا فإن ابن عرفوا بوجود هذا الخلل.

● المصور: هل يفترض دور البنك المركزي على ايداء التوصيات لفظ او رادعة البنك المركزي يملك اجراءات رادعة لمواجهة المخالفات.

● على نجم: بالطبع توجد اجراءات رادعة. ولكن هذا يتوقف على نوع التصويب المطلوب. نحن نبدى التوصيات أولا ثم نوجه انذارا ثم يتم اتخاذ الاجراءات في النهاية وهي منح البنك من تقديم تسهيلات جديدة لحد تصويب وتحسين وضعه المالي.

● المصور: هل تم التفاوض اجراءات من

هذا القبيل بالفعل نساء أي من البنوك.

● على نجم: نعم اتخذت بعض الاجراءات مع بعض البنوك. لان أهم شيء بالنسبة للبنك سمعته.

● المصور: هل لديك ما تقوله ليس فقط بالنسبة للمستثمرين. وانما للمواطنين عن وضع البنك العربي الازبكي.

● على نجم: وضع البنك العربي الازبكي هو تحت السيطرة التامة من البنك المركزي. ومنذ بداية عهد الغدوخي على اتصال بموافي حسابات هذا البنك والجراءات التي الآن سواء على السنوي والفتش او على مستوى الإراء ولهدا واعفت السلطات في البلاد الأخرى المساهمة على زيادة حصتها في رأس المال وماكز هذا البنك لو تم تفك الدول ملتحمة إلى شكل البنك المركزي وتصويبه لأوضاع هذا البنك.

● المصور: سيادة المحافظ اذ تقول ابد تقدم التوصيات أولا ثم الادارة.

● على نجم: هذا هو الشكل الذي حدث في القانون. لسهه المركزي الإعتراض لفظ على التصويب وفقا للتقدير الذي حدث في القانون. لسهه ١٩٨٤ ويتم الاعتراض على أي عضو من مجلس الإدارة خلال شهر من تعيينه ابدأ له عدم الاعتراض خلال شهر يسيطر حق البنك المركزي.

● المصور: هل حدث هذا تجاه البنك العربي الازبكي أو تجاه أي بنك آخر.

● على نجم: نعم حدث هذا في بعض الحالات كقضية توني على وضع البنوك وسعفتها لا يستطيع ان الصبح عنها. وبعثت بعض الدعوى لفتت ضد البنك المركزي سبب الاعتراض وكسها البنك جميعا مانعا واحدة.

● المصور: هل قاو البنك المركزي بمعدن من الإشراف الكامل او ان هناك تفرقت تشكك من اداء واجتد خلا.

● على نجم: نحن نحتاج إلى توعية وتدعيم القانون الحالي لان تدخل في معظم الاحوال يحيى مضافة تدخل اسي للقانون الحالي لأبف مصاعنا لانه من



محافظ البنك المركزي (السيد / علي نجم) غاضب من الحملة !!! ماهي أسبابه ؟

- ٥ - صموية حصر الترام العميل الواحد خاصة في حالة ارتباطه بتسهيلات أخرى صرح بها في موطن مخالف ، وتجدر الاشارة في هذا الصدد اننا لم نتبين الاساس الذي اتخذ في اعداد الرسم الجبائي للتميز بين الجغرافى للتسهيلات ، وبما اذا كان المقصود موطن الاستغناء او جنسية العميل .
- ٦ - لوحظ ان هناك تسهيلات ممنوحة لشركات متداخلة مما ينشئ ارتباطا بين التزامات العملاء يتطلب حصر الترام كل عميل لذلك يتطلب الامر تحديد هذا الالتزام تحديدا وانحازا .
- ٧ - لم نتبين عبا اذا كانت الضمانات المدرجة بمراكز حسابات العملاء تم تقييمها حدها أم تظهر بقيمتها منذ منح التسهيلات خاصة بالنسبة للمقرضات العريضة أو الاوراق المالية ، كما ان الودائع لم يوضع قوتها بما يفيد انتماء اجزائها تخصمها لضمان السلفية المنوحة .
- وقد تتفقون معنا في وجوب التوسية بتكليف السادة مراقبي الحسابات باجراء فحص شامل لجميع التسهيلات والقروض المنوحة حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ من المركز الرئيسي للبنك وفروعها ، واعداد التقرير اللازم متضمنا مدى كفاية الضمانات وما يحتمل عدم تحصيله من هذه التسهيلات لكي يتسنى اتخاذ مايلزم من اجراءات من ناحية وتقدير المخصصات الكافية من ناحية أخرى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

محمد مصطفى الجوينى

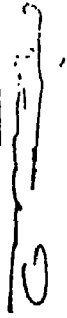
عبد الحميد قبودان

محمد زكى المرابى

تحريرا في ١٩٨٠/٢/٥

خطابات تراجع عنها أصحابها !! لماذا ؟

ومن غير ما تقدم وحتى لا نجد أنفسنا محاسرين من الأسيان الدولية من كافة الجهات المتعددة ، لانه من المتبع السير قدما في اتجاه البنك المصري المالي ، على أساس المساهمات الضمنية في كل من المصرف المصري الدولي ، والبنك المصري الأجنبي الدولي وطى أن تنتشرى حصرمة لديها في المصرف المصري الدولي وحده السراى في البنك المصري الأجنبي الدولي من المرحلة الأولى ، ثم يتم شراء حصة رأى من الدول الأخرى المساهمة في البنكين إذا أهدت تلك الدول رغبتها في عدم الاستمرار في مساهمتها في تلك المؤسسات . وساء هذا الاتباع في علاج الأخطار المتطوره من البنكين المذكورين نتيجة سيطرة الجانب غير المصري على إدارتها وعدم كفاءة الجهد والوقت اللازم للعمل فيها



م. محمد نجيب

وكيل المصاريف

١٩٧١/١٢/٢٥

حين كان السيد على نجم وكيل محافظ البنك المركزى دعا ١٩٧٩ الى التخلص من المصرف العربى الدولى والبنك العربى الافريقى للأوضاع المتدهورة فيهما .

وفي سنة ١٩٨٦ أعلن ، محافظا للبنك المركزى ، اطمئنانه إلى البنك العربى الافريقى وهو يعلم حجم خسارته التى بلغت ٩٧,٨ مليون دولار .

تونس	<p>بدأت الحكومة التونسية أخيراً في اتخاذ خطوات جديّة على طريق الإصلاح الاقتصاديّ بعد أن أصبحت الحاجة ملحة إلى ذلك نتيجة تزايد عجز ميزان المدفوعات وتضخم حجم الدين الخارجيّ . وعلى أساس خطة التنمية الخمسية ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، كان من المتوقع أن لا تتعدى نسبة الدين الخارجيّ إلى الناتج المحليّ الإجماليّ ٣٩٪ ولكنها ارتفعت إلى ٥٠٪ مع نهاية عام ١٩٨٤ كما انخفضت الاحتياطيات من النقد الأجنبيّ في صيف عام ١٩٨٥ إلى حد يكفي لتغطية الاستيراد لمدة أربعة أيام فقط .</p> <p>وفد لجأت الحكومة إلى اتباع الإجراءات التقشفية التي اقترحها صندوق النقد الدوليّ حيث تمّ إلغاء تراخيص الاستيراد ، كما قام البنك المركزيّ بتخفيض النقد الأجنبيّ المخصص للتجارة . وتضمنت الموازنة الملمة لعام ١٩٨٥ خفض الاتفاقيّ الاستثماريّ الحكوميّ بنسبة ١٨٪ وبذلك أمكن توفير متطلبات خدمة الدين الخارجيّ .</p>
------	--

تناقضات تقرير البنك العربيّ الإفريقيّ فهو في صفحة ينص على تدهور احتياطيات النقد الأجنبيّ في بنك تونس .

تمويل المشروعات	<p>واصلت المجموعة نشاطها في مجال القروض لتمويل المشروعات الاستثمارية في القطاعات المختلفة . وقد بلغت ارتباطاتها نحو ٩٥,٢ مليون دولار أمريكيّ خصص البنك الأم حوالي ٨٢,٤ مليوناً منها .</p>
المساهمات الرأسمالية	<p>شهد نشاط المساهمات الرأسمالية زيادة ملحوظة هذا العام تركز معظمها في دعم بنوك المجموعة وفي إنشاء بنك جديد .</p> <p>فقد بلغت محفظة المساهمات الرأسمالية نحو ١٨٤ مليون دولار أمريكيّ منها ١٤١,٨ مليون دولار تمثل مساهمة البنك الأم في بنوك المجموعة بنسبة ٣٧,٥٪ تقريباً من إجماليّ المحفظة .</p> <p>وكان بنك البحرين العربيّ الإفريقيّ قد أقر في نهاية ١٩٨٤ تمويل قرض المساهمين البالغ ٣٠ مليون دولار وفوائده التي تبلغ في رأس مال هذا البنك قارن مع رأس المال المدفوع له من ١٠٧ مليون دولار إلى ١٢٨ مليوناً يخص البنك الأم ٧٤,٥٪ منها .</p> <p>وتنفذاً لسياسة مجلس الإدارة بالانطلاق إلى السوق جديدة تم تأسيس " بنك تونس العربيّ الإفريقيّ " برأس مال مصرح به ١٠٠ مليون دولار أمريكيّ الكذب في ٥٠ مليوناً منها وتم سداد ٢٥ مليوناً .</p>

وفي صفحة أخرى يعلن أنه تم تأسيس بنك تونس العربيّ الإفريقيّ
برأس مال مائة مليون دولار .

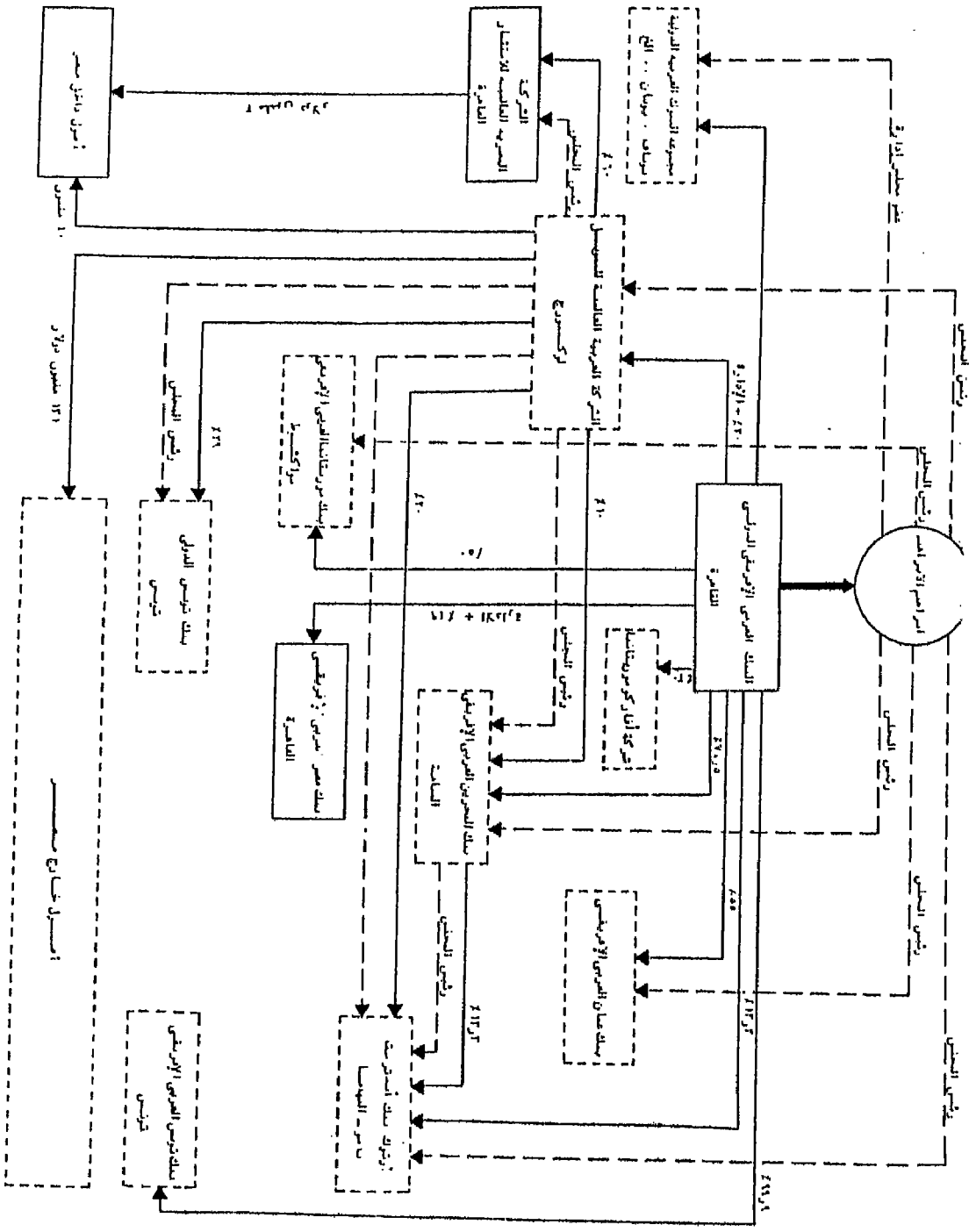


حساب ارباح وخسائر المجموعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٥

١٩٨٤	الف دولار امريكي	الف دولار امريكي	
٣٦٤ ٤٢٩	٢٨٧ ٤٥٣		فوائد محصلة
٣٢٤ ٣٨٤	٢٦٤ ٨٧٨		فوائد مدفوعة
٣٠ ٠٤٥	٢٢ ٥٧٥		صافي الفوائد
٢١ ٢٨٩	١٦ ٦١٨		ايرادات استثمارات وأوراق مالية
٣٥ ٢٢٤	٢٩ ١٦١		ايرادات أخرى
٨٦ ٥٦٨	٦٨ ٣٥٤		ايرادات التشغيل
٦٠ ٠٦٧	١٦٣ ٣٤٥		مصرفات التشغيل والمخصصات
٢٦ ٥٠١	(٩٤ ٩٩١)		صافي (الخسائر) الأرباح قبل احتساب حقوق الأقلية
(٨ ٨٢٥)	(١ ٦١٠)		حقوق الأقلية (نصيبهم في الأرباح)
			نصيب العاملين في الأرباح ومكافآت أعضاء مجلس إدارة بنكي المجموعة
(٥٨٠)	(٣٢٠)		
١٧ ٠٩٦	(٩٦ ٩٢١)		(خسائر) أرباح المجموعة
—	٨٢ ٨٨٣		المحول من الاحتياطي الأرباح المرحلة
(٩ ٧٢١)	(٩٦٠)		حصة المجموعة في الاحتياطي المكونة والأرباح المرحلة
(٧ ٣٧٥)	—		توزيعات المساهمين
—	(١٤ ٩٩٨)		صافي الخسائر - مرهل للميزانية

ميزانية البنك العربي الافريقي الرسمية تظهر حجم الخسائر وهي
تطابق ما كتبناه حتى بعد التستر وراء المجموعة .
من تقرير تفتيش البنك المركزي
ومطابقة الأرقام لما كتبناه

الأخطبوط والشبكة



كيف تسرب مال مصر

مقتطفات من تقرير

البنك المركزي المصري		ص ٩
النسبة	القيمة بالمليون دولار	
١٥%	٩٩٨	- تسهيلات منووحة لعملاء داخل مصر
٨٠%	٥٢٨٣	- تسهيلات منووحة لعملاء بالدول العربية
٥%	٣٣٧	- تسهيلات منووحة لعملاء بدول اخرى
<u>١٠٠%</u>	<u>٦٦١٨</u>	

وقد منى هذه القروض والسلفيات اما بالمشاركة مع بنوك اخرى (قروض مسووقه) والتي بلغت حصة البنك العربي الافريقي فيها نحو ١٩٣٦ مليون دولار واما بطريق التمويل المباشر وقد بلغت ٤٦٨٢ مليون دولار .

وقد تركزت التسهيلات المنووحة لعملاء في الدول العربية في البلدان التالية :-

النسبة	القيمة بالمليون دولار	الكويت
٤٠.٨%	٢١٥٧	المملكة العربية السعودية
١٨.٥%	٩٧٧	السودان
١٨.٢%	٩٦١	البحرين
١٠.٧%	٥٦٤	المغرب
٤.٦%	٢٤٤	قطر
٣.٢%	١٧٠	دول عربية اخرى
<u>١٠٠%</u>	<u>٥٢٨٣</u>	

- وتشتمل التسهيلات التي منحت لعملاء خارج بلدان العالم العربي على:

- x تسهيلات منووحة لعملاء في افريقيا (كينا - السنغال - توجو - الكاميرون)
- وبلغ اجمالي هذه التسهيلات حوالي ٢٤ مليون دولار امريكي .
- x تسهيلات منووحة لعميلين فقط بقارات اسيا احدهما جنسية تركية والاخر جنسيته كورينا الجنوبية وبلغ اجمالي هذه التسهيلات ١٧٧ مليون دولار امريكي .
- x تسهيلات منووحة لعملاء أوروبا ودول اخرى يبلغ اجمالها ١٣٦ مليون دولار امريكي .

وقد أسفر فحص هيئة القروض والسلفيات والكهيلات المضمومة من الملاحظات الآتية :

١- أن القروض والتسهيلات الممنوحة لعملاء خارج مصر والتي تمثل نحو ٨٥% من اجمالي قروض وتسهيلات البنك في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣ قد لوحظ بشأنها الآتي :

١ - ١ أنه قد تم توجيه ^{جانباً كبيراً} القروض والسلفيات إلى عملاء في منطقة الخليج وخاصة الكويت، وأن معظم الأغراض التي منحت من أجلها هي المضاربة على شراء الأراضي والعقارات والأوراق المالية، وقد كان لانخفاض أسعار البترول والظروف التي أحاطت بسوق المناخ الكويتي أثرًا سلبًا على تلك التسهيلات والقروض (إذ سرعان ما تعثر بعض العملاء في السداد) فطلب البعض تأجيل السداد أكثر من مرة، وطلب البعض الآخر إعادة الجدولة).

وقد لجأ البنك في بعض حالات إعادة الجدولة إلى إسقاط الفوائد والعمولات المستحقة كلية من رصيد الدين (إسقاط ٨٠ مليون دولار أمريكي عند إعادة جدولة دين الشيخ [] أحد أفراد الأسرة الحاكمة في []).

٢ - ١ منحت بعض القروض لبعض الشخصيات العربية المعروفة بصفة شخصية وذلك اعتماداً على سمعة ومكانة المقترضين فقط دون دراسة اقتصادية تفصيلية تحدد الغرض الذي من أجله منح القرض، وجدوى المشروعات التي ستمولها هذه القروض والتسهيلات.

وقد بلغ اجمالي هذه التسهيلات حوالي ٧١٥ مليون دولار أمريكي (الشيخ [] ١٨٥ مليون دولار، الشيخ [] ٢ مليون دولار، الشيخ [] ١٣٠٨ مليون دولار، السيد [] ٢٩٩ مليون دولار، الشيخ [] ١٦٥٨ مليون دولار).

٢ - ١ توزعت القروض والسلفيات حسب أنواع الضمانات المقدمة وفقاً للجدول التالي :-

نوع الضمان	القيمة بالمليون دولار النسبة
حصة البنك في قروض مسوقة منحت لحكومات القروض والتسهيلات التي منحت بدون ضمان	١١٨ و ٢٥% و ١٥٧ و ٢٢%
القروض والتسهيلات التي منحت بضمان أوراق مالية خليجية	١٢٨ و ٢٧% و ٤٤ و ٩%
القروض والتسهيلات التي منحت بضمانات متنوعة	٢٠ و ٤% و ٤٤ و ٩%
القروض والتسهيلات التي منحت بضمان عقارات	٢٠ و ٤% و ٤٦ و ٩%
	١٠٠% و ٤٦ و ٩%

(مرتين، تم ٤)

ب. الخصوم :

(١) الأرصدة المستحقة للبنوك :

بلغت الأرصدة المستحقة للبنوك في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣ ، ٨٤٨٤٠٥٠ ألف جنيه مصري (المعادل لمبلغ ١٠٢٠١٠٦ ألف دولار) موزعه على النحو التالي :

" القيمة بالآلاف دولار "

المجموع	حسابات غير جارية	حسابات جارية	
٢٤٥٠٠٤٥	X ٢٤٤٩٣٦	١٠٩	في مصر
٢٢٥٠٠٦١	٢٢٣٠٠١	٤٢٠٦٠	في الخارج
١٠٢٠١٠٦	٩٧٧٩٣٧	٤٢١٦٩	
=====	=====	=====	

وفحص عيده من تلك الأرصدة تبين ما يلي :

— بالنسبة للأرصدة المستحقة للبنوك في مصر (حسابات غير جارية) فقد تم فحص عيده منها نسبتها (٧٥ ٪) وقد تم التحقق من ربط تلك الودائع لدى البنك وليس لنا معه ملاحظات بشأنها (مرفق رقم ١٥) .

— بالنسبة للأرصدة المستحقة للبنوك في الخارج (حسابات جارية) يلاحظ أن رصيداً منها يبلغ ٤٢٠٦٠ ألف دولار يمثل رصيدها ^{مربطاً} حساب البنك العربي الأفريقي الدولي طرف بنك كيميكال والذي تم كشفه بنا على طلب البنك العربي الأفريقي الدولي وقد تم تغطية هذا الحساب في ١٠/١/١٩٨٣ .

— فيما يتعلق بالأرصدة المستحقة للبنوك في الخارج (حسابات غير جارية) فقد تم فحص عيده منها بنسبة ٧٦٩ ٪ (مرفق رقم ١٦) .
وليس لنا ثمة ملاحظات بشأنها .

X عليها مبلغ ٩٢٣ ١١٠ ألف دولار أمريكي تمثل وديائع بالعملات الحرة للبنك المركزي المصري ،
البنك العربي الأفريقي .

رقم الايداع ٨٧١٢٦٦٨

ترقيم الدولى

٠٥ - ٠٧٣ - ٣٧٣ - ٩٧٧

300 300

هذا الكتاب

محنة من مجتمع البنوك والوسية
محنة من محن كبيرة .. كثيرة .. خطيرة
كان اللص يقول إن لكل مصرى ثمنًا هو قادر على دفعه ولكن المقاومة
المرفوعة الرأس في إصرار التي يسجلها هذا الكتاب تثبت أن اللص
لم يعرف مصر وأن سيدة مصرية فضلاً عن الرجال لقتته أمام
العالم درسًا لن ينساه .. فردت اعتبار أمة .
وهذه القيمة وحدها من قيم المقاومة المصرية للأدعياء ..
والأعداء .. والوباء في صور شتى كفيلة بالتسجيل لتكون دلالة
لا يخطئها التاريخ ، وعلامة على الطريق .
إن سطور هذا الكتاب تلفتها الجموع ورددت عبارات كثيرة
منهارت فيها إرادتها ورؤيتها تجسدت كلمة صادقة حارة
شريفة بكل الشموخ والكبرياء .
ومن حق كل بيت مصرى أن يتوفر له هذا الكتاب .

Bibliotheca Alexandrina



0203633